جامعة د. مولاي الطاهر – سعيدة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط في عهد فلاديمير بوتين

-دراسة حالة إيران -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية تخصص علاقات دولية

إعداد الطالبة:

شليحي زهرة

إشراف الأستاذ:

د. دريس عبد الصمد

لجنة المناقشة:

د. بالحاج الهواري	جامعة سعيدة	رئيسا
د. دريس عبد الصمد	جامعة سعيدة	مشرفا
د. العطري علي	جامعة سعيدة	عضوا

السنة الجامعية:

1440/1439 ه

2019/2018 م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وقل ربي زدني علما ﴾

سورة طه 114

صدق الله العظيم

شكر و عرفان

أولا أشكر وأحمد الله عز وجل الذي وفقني لإنجاز هذا العمل، راجية أن يتقبله مني قبولا حسنا.

الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل على مساعدته وحسن اشرافه

الأستاذ : **ادريس عبد الصمد**

الشكر موصول أيضا لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل

وكل عبارات الشكر والتقدير لجميع أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة

د. الطاهر مولاي بسعيدة.

شكرا لكم

شليحي زهرة

إهداء

الى أغلى ما أملك رحمكما الله وأسكنكما فسيح جناته.

الى قرتا عيني أمهاتي **بن مومن زهرة و بن مومن خيرة.**

الي فرحتي **محمد عبد الاله.**

الى من لم تفرقني عن أبنائها **صالحي خيرة.**

الى كل اخوتي **محمد، سفيان، حاجة، جويدة، ايمان ونجوى.**

الى البراعم **حبيب اسلام، اياد تميم و حبيبة ايناس.**

الى كل من دعمني وساندني من أفراد عائلتي، عائلة **تاجري** وعائلة **ناصري.**

الى **يوسف عون .**

الى صديقتي **بن طيفور مليكة** وكل أصدقاء، زملاء وزميلات الدراسة في قسم العلوم السياسية.

الى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية.

المقدمة

تمهيد :

لقد كان لنهاية الحرب الباردة عدة تحولات جيوسياسية على العالم بأسره وعلى الإحاد السوفياتي بالخصوص، فقد أحدث انهيار هذا الأخير تداعيات وتغيرات عديدة على مستوى النظام الدولي أدى إلى ظهور ما يسمى ب: "النظام الدولي الجديد" بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تعد بذلك وريثة المعسكر السوفياتي روسيا الاتحادية تنافس أمريكا في زعامة العالم.

وجدت هذه الدولة نفسها تواجه عدة متغيرات وصفت بالتحديات التي قد ترهن مستقبل القوة الروسية ومكانتها بل هيبتها كقوة عظمى في النظام الدولي، فالاستراتيجية الروسية في الآونة الأخيرة عرفت تغيرا في توجهاتها على غرار سنوات التسعينات أو خلال حقبة الإتحاد السوفياتي السابق لتلعب دورا فاعل في الساحة الدولية وتتخذ مواقف واضحة في عدة قضايا، وذلك كون النخبة السياسية الجديدة بقيادة رجل الاستخبارات الروسية "فلاديمير بوتين" امتلكت تصورات مستقبلية بخيارات محددة لاستعادة الدور العالمي لقوة كانت إلى وقت قريب تصنف على أنها قوة عظمى، وذلك بانتهاجها استراتيجية تتكيف ومعطيات عالم ما بعد الحرب الباردة بتخلصها من الصبغة الأيديولوجية وانتهاج الواقعية والنفعية بهدف إعادة صياغة موازين القوى العالمية.

وفقا للنهج الروسي المعاصر شهدت منطقة الشرق الأوسط عودة تدريجية للنشاط الخارجي لهذه الدولة في المنطقة، والذي استعادت من خلاله روسيا علاقاتها مع بعض دول المنطقة، وقد ترافقت هذه العودة مع تزايد الرغبة الروسية في التوجه نحو مناطق تخدم مصالحها وتساعدها على ضمان موقع أفضل في النظام الدولي، وأن تفتح مجالا حيويا جديدا لتعظيم مصالحها.

ومع التحولات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وما نتج عنها من ظهور اصطفافات إقليمية ودولية تجاه ايران، وبامتلاك إيران موقع استراتيجي متزايد الأهمية عبر التاريخ، وذلك بوقوعها ضمن مناطق التحكم والقوة في العالم، إضافة إلى تباين مصالحها مع روسيا وكونها ذات نظام موالي لها أدى إلى بروز تهديدات جديدة ولاعبين جدد في المنطقة، لاسيما أن ايران تعتبر المهدد الرئيسي لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي باعتبارها المنافس الأساسي للدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة من جهة ومنافسة لكل من السعودية وتركيا حول قيادة المنطقة من جهة أخرى، ويتجلى ذلك في تورط هذه القوى الاقليمية الثلاثة في الصراعات في المنطقة، كالصراع في العراق، سوريا واليمن، إلا أن كل هذه الأحداث لم تؤثر على توجه الاستراتيجية الروسية

نحو إيران، بل ودفعتها إلى التمسك بمواقفها تجاه ما يحدث فيها، رغم الضغوطات التي تعرضت لها.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة العلمية إلى أهمية روسيا كقوة ثابتة في الساحة الدولية، وعودتها لفرض مكانتها فيها وإحياء دورها العالمي، وهذا عبر منطقة الشرق الأوسط التي تشكل في الوقت الراهن بؤرة توتر وما تشمله من صراعات، كما برزت أيضا في موقفها وتوجه استراتيجيتها نحو إيران خاصة في موقفها من الملف النووي الإيراني.

أهداف الدراسة:

1- معرفة متغيرات الاستراتيجية الروسية ودورها في العلاقات الدولية.

2- مدى الأهمية الجيواستراتيجية للشرق الأوسط بالنسبة لروسيا

3- محددات علاقات التعاون بين روسيا وإيران

4- معرفة موقف روسيا من الملف النووي الإيراني

مبررات إختيار الموضوع:

أ- مبررات ذاتية: رغبة في الاطلاع على الحقائق العلمية المتعلقة بدولة روسيا الاتحادية وذلك من منظور صعود قيادة سياسية جديدة تمثلت في شخص الرئيس "فلاديمير بوتين" الذي وضع نصب عينيه إعادة المكانة والهيبة الدولية الضائعتين، وهذه الضرورة العلمية اقتضها تخصصنا الأكاديمي.

ومن الاعتبارات الذاتية لإختيار الموضوع أيضا، هو الرغبة في تتبع ما آلت إليه الأوضاع الراهنة في منطقة الشرق الأوسط وبالذات في إيران والدور الروسي فيها.

ب- مبررات موضوعية: إن هذا الموضوع يمثل محاولة جادة من أجل الاقتراب لفهم سلوكيات الاستراتيجية الروسية في عهد بوتين والتي تضمنتها الاستراتيجية الشاملة للعودة الروسية للساحة الدولية.

تحاول هذه الدراسة أيضا وضع تحليلات تتكيف وطبيعة التحولات والتغيرات القائمة والوقوف عند أهم المتغيرات التي تلعب دورا في التأثير في السلوك الخارجي لروسيا تجاه منطقة الشرق الأوسط، وفهم دوافع هذا السلوك.

أدبيات الدراسة:

1- دراسة للأستاذ حسني عماد حسني العوضي بعنوان: "السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين"، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ط1، 2017. عالج هذا الكتاب السياسة الخارجية الروسية منذ تولي بوتين الحكم متضمنا أهدافها، وسائلها، مراحل تطورها، متغيراتها وتوجهاتها. كما طرح الدور العالمي لروسيا ومكانتها من خلال موقفها من الحراك العربي، القضية الفلسطينية، الملف النووي الايراني وغيرها.

2- دراسة الدكتورة لمى مضر جريء الأمارة بعنوان "الاستراتيجية الروسية بعد نهاية الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية". مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008. ناقشت فيها مفهوم الاستراتيجية واطارها العام، وأوضحت كذلك طبيعة الاستراتيجية الروسية والمتغيرات المؤثرة فيها بالمقارنة مع تلك المتبناة في عهد الرئيس السابق لبوتين "بوربيس يلتسين"، إضافة إلى إبراز أهم أهداف ووسائل الاستراتيجية الروسية، وطرحت تطبيقات للاستراتيجية الروسية على الأصعدة الداخلية والإقليمية وكذا الدولية، مع تركيز من الباحثة على مناقشة أثر انعكاسات الاستراتيجية الروسية على المنطقة العربية وبالتحديد تجاه العراق والقضية الفلسطينية وايران.

3- دراسة للدكتور ناصر زيدان بعنوان "دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين"، الدار العربية للعلوم ناشرون،ط1، بيروت، 2013"، حيث يعالج الكتاب الدور الروسي في الشرق الأوسط وإفريقيا منذ حكم القيصر بطرس إلى فترة الرئيس الحالي فلاديمير بوتين، كما تحدث الكاتب عن دور بوتين في صنع السياسة الخارجية والموقف الروسي من ثورات الربيع العربي وأهمية الشرق الأوسط في محددات السياسة الخارجية الروسية، كما تعمق في دراسة القضية السورية والدور الروسي فيها.

4- دراسة عزالدين عبدالله أبو سمهدانة رسالة بعنوان "الاستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط 2000-2008 دراسة حالة القضية الفلسطينية"، وقد تناولت هذه الدراسة الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط خلال فترة ولايتي فلاديمير بوتين والذي سعى لعودة روسيا من جديد على الساحة الدولية، وركزت الاستراتيجية الروسية في توجهاتها الجديدة تجاه الشرق الأوسط على القضية الفلسطينية ومدى تأثرها بالاستراتيجية الروسية.

المشكلة البحثية:

أ- الإشكالية الرئيسية:

إن وصول بوتين الى الحكم في روسيا الاتحادية منذ 2000 وسط الكم الهائل من المشاكل والتحديات أدى إلى نشوء استراتيجية جديدة حملت الكثير لمستقبل هذه الدولة ومكانتها الدولية المنشودة.

وعليه فإن المشكلة البحثية التي تعنى بها الدراسة تتمحور حول امكانية اعتبار الاستراتيجية الروسية استراتيجية في عهد بوتين فعالة حققت أهدافها المرجوة من أجل التصدي لمختلف التحديات والرهانات التي تواجه الدولة الروسية في الشرق الأوسط عامة وإيران خاصة. وبهذا يمكن طرح الاشكالية:

كيف تتحدد الإستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط وما دورها تجاه الملف النووي الإيراني؟

ب- التساؤلات الفرعية:

من خلال هذه الإشكالية، تم طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية المتمثلة في:

1- ما الهدف من تبني بوتين لإستراتيجية جديدة بمتغيرات وسمات جديدة ؟

2- لماذا تسعى روسيا لإستعادة دورها في منطقة الشرق الأوسط ؟

3- ماهي دوافع التوجه الإستراتيجي الروسي نحو إيران ؟

حدود الدراسة:

أ- المجال المكاني: تتعلق الدراسة بإستراتيجية روسيا الإتحادية بشكل عام على الصعيدين الإقليمي والدولي ولكن بتركيز أكبر على دراسة استراتيجيتها تجاه منطقة الشرق الأوسط وايران.

ب- المجال الزماني: يمتد المجال الزمني للدراسة من العام الذي شهد صعود بوتين إلى الحكم أي عام 2000 حتى 2018، وسيتم الأخذ بعين الاعتبار جميع فترات حكمه.

ج- المجال الموضوعي: تعنى الدراسة بمعالجة موضوع في غاية الأهمية ألا وهو الاستراتيجية الروسية في ظل الطروحات التي يطرحها بوتين، حيث تحاول هذه الدراسة

وضع تحليلات تتكيف وطبيعة التطورات المتسارعة في العالم التي تعيد رسم خرائط العلاقات بين روسيا ومنطقة الشرق الأوسط والفاعلين الآخرين، حيث أن التاريخ قدر لروسيا أن تعود لممارسة دورها المعتاد وقد وقعت منطقة الشرق الأوسط وبالأخص إيران بما فيها من تطورات في قلب هذا الدور.

الفرضيات:

أ- الفرضية الرئيسية:

الإستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط وإيران ما هي إلا تعبير عن رغبة روسيا في بناء عالم متعدد الأقطاب.

ب- الفرضيات الفرعية:

1- يعتبر التهديد الخارجي أهم العناصر المحركة للإستراتيجية الروسية لذا سعى بوتين الى تسخير قدراتها وامكانياتها من أجل اعادة مكانة وفاعلية روسيا في العلاقات الدولية.

2- الاستراتيجية الروسية تقوم على أساس توظيف الجانب السياسي من أجل تحقيق المحافظة على مصالح روسيا الاقتصادية والأمنية وامكانياتها للتدخل في مناطق الصراع أو الأزمات والتنافس مع القوى الأخرى المعادية لها من أجل الحفاظ على آمنها ومصالحها في منطقة الشرق الأوسط.

3- تكمن دوافع التوجه الروسي نحو إيران في مجالات التعاون العسكرية والتخوف الروسي من امتلاك ايران للأسلحة النووية بحيث أنها تهدد مصالحها في المنطقة.

منهج الدراسة:

أ- المنهج الوصفي: يقوم على وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة، والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها، ويتم ذلك وفق خطة بحثية معينة وذلك من خلال تجميع البيانات وتنظيمها وتحليلها، حيث يتم وصف سمات الاستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين، وكذلك وصف الواقع الاقتصادي والامني ووصف الاحداث والتطورات الراهنة في الشرق الاوسط وخصوصا ايران.

ب- المنهج التاريخي: يفيد التاريخ الباحثين في علم السياسة في التعرف على تطور الأفكار السياسية، التنظيمات، الجماعات، الشخصيات والأمم عبر التاريخ وتجعلهم أكثر قدرة على تقييم الأفكار، وسيمدنا بكشف زمني لتطور الأحداث، السياسات وكذا الاستراتيجيات الروسية،

في تعاملها وادارتها لمختلف التحديات التي عرفتها روسيا بالأخص في حقبة ما بعد الاتحاد السوفياتي.

ج- المنهج المقارن: وهو المنهج الذي يرصد الاختلافات والتشابهات في الظاهر، وتم الاعتماد على هذا المنهج بهدف الوقوف على الأسباب الحقيقية وراء مختلف تلك التفاعلات التي حدثت ولا تزال تحدث منذ صعود بوتين إلى سدته الحكم من خلال استراتيجيته ومقارنتها بتلك التي انتهجت في فترة بوريس يلتسين لمعرفة مدى فعالية هذه الاستراتيجية من خلال الآثار التي أحدثتها على مستوى السياسة الدولية خصوصا ما تعلق بالقضايا الراهنة في منطقة الشرق الأوسط.

د- منهج دراسة الحالة: تكمن أهمية هذا المنهج في تناوله للحالة أو العينة المختارة للدراسة، ويحظى بالتحليل كنموذج تطبيقي، تم الاعتماد على هذا المنهج لإسقاط الاستراتيجية الروسية على أزمات الشرق الأوسط من أجل معرفة مصالحها وكيفية ادارة القيادة الروسية بقيادة بوتين لتلك المصالح التي تعتبرها روسيا حيوية.

خطوات الدراسة:

الدراسة بعنوان: "الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط في عهد فلاديمير بوتين - دراسة حالة إيران - ، تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول، حيث تناول الفصل الأول مقاربة معرفية للاستراتيجية الروسية بالتطرق الى مفهوم الاستراتيجية ودور الاستراتيجية الروسية في العلاقات الدولية وتحديد متغيراتها الداخلية والخارجية، ومعرفة طبيعة الاستراتيجية الروسية من خلال توجهاتها وسماتها.

أما الفصل الثاني، فتحدث عن مكانة الشرق الأوسط في الاستراتيجية الروسية من خلال المكانة الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا هذا عبر التطرق الى التقارب الجغرافي والأسس الجيوبوليتيكية لروسيا والشرق الأوسط، التوجهات الاقتصادية من خلال نظرة وتوجه روسيا نحو إقتصاديا المنطقة، أما عسكريا وأمنيا فهذا عبر التعاون العسكري لدول المنطقة مع روسيا وموقفها من تداعيات الحراك العربي.

في حين تناول الفصل الثالث التوجه الاستراتيجي الروسي تجاه إيران من خلال دراسة جيوسياسة إيران وتاريخ العلاقات بين الطرفان، اضافة الى التعاون العسكري بين روسيا وإيران، والتوجه الاستراتيجي لروسيا تجاه الملف النووي الإيراني.

الفصل الأول:

مقاربة معرفية للإستراتيجية الروسية

الفصل الأول: مقاربة معرفية للإستراتيجية الروسية.

سنحاول في هذا الفصل التعرف على الاطار النظري لمفهوم الاستراتيجية الروسية. وعليه قسمنا هذا الفصل الى ثلاثة مباحث، حيث اختص المبحث الأول بدراسة التأصيل الاستيمولوجي للاستراتيجية الروسية، وخصص المبحث الثاني لمعرفة متغيرات لاستراتيجية الروسية، وحاولنا في المبحث الثالث معرفة طبيعة الاستراتيجية الروسية.

المبحث الأول: التأصيل الابستيمولوجي للإستراتيجية الروسية

يحيط بمفهوم الاستراتيجية الروسية غموض وادراك ويصعب الاحاطة بكل جوانبه، حيث تعددت النظرة والتعارف بها تبعا لتعدد وتنوع اختصاص الباحثين والمهتمين بها.

المطلب الأول: مفهوم الاستراتيجية.

يمكن تعريف الاستراتيجية من الناحية اللغوية بأنها خطة أو سبيل للعمل وبرجع استخدام مصطلح الاستراتيجية الى تعبير **"ستراتيجوس"** الاغريقي الذي يعني **"فن الجنرال"** أو **"أساليب القائد العسكري"**.

وقد تطور هذا المصطلح حتى في الميدان العسكري، وتعرض الى تعريفات مختلفة نورد منها:

- عرفها ***كلاوزفيتش*** بأنها: ***"استخدام الاشتباك وسيلة للوصول الى هدف الحرب"***.

- يقدم الفكر السوفياتي على لسان المارشال ***سوكولوفسكي*** تعريفا للاستراتيجية بأنها: ***"مجموعة من المعارف النظرية التي تعالج قوانين الحرب. كصراع مسلح دفاعا عن مصالح طبقة محددة، فهي تشمل أساليب تعريف الحرب، ووجهات نظر العدو المختلفة ، وأوضاع الحرب المقبلة، وطرائف الاعداد لها وتسيير دفتها. وفروع القوات المسلحة وأسس استخدامها الاستراتيجية، بالإضافة الى أسس الحرب المادية و التقنية.***[1]

- كما عرفها ***نابليون*** بأنها: ***"فن استخدام الوقت والمكان في الحروب العسكرية"***.

- أما ***أندري بوفر*** الفرنسي فقد عرفها بأنها: ***"فن توظيف القوات العسكرية لبلوغ النتائج النهائية السياسية، أي تجادل الارادات لتوظيف القول في حل الصراعات"***.

[1]-- الأمارة لمى مضر، **"الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على منطقة العربية"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط1،مارس2009،ص41

- في حين عرفها ***فون مولتكه*** بأنها: ***"اجراء الملائمة العملية للوسائط الموضوعية تحت تصرف القائد الى الحد المطلوب"***.

- عرف ***ليدل هارت*** الاستراتيجية والتي ربطها بالمجالات على أنها: ***"فن توزيع الموارد العسكرية و تطبيقها بشكل يحقق الأهداف المرجوة من السياسات الموضوعة."*** [1]

- أما في مفهوم الاستراتيجية السياسية قفد عرفها الدكتور ***محمود الورفلي*** على أنها: ***"اطار شمولي للنفوذ يتم من خلاله التعامل و التلاعب بالمؤشرات العامة للموقف بطريقة تمكن من التأثير على أنماط العلاقات السائدة في نظام ما، أي أنها فن التلاعب بالمؤشرات العامة للموقف، اذ يمكن القول بأن الاستراتيجية هي الوسائل الممكنة والمتاحة التي تساهم في تحقيق المصالح والأهداف السياسية."*** [2]

ان دور الاستراتيجية يتمثل في ضمان متابعة المصالح وحمايتها وتعزيزها بطريقة متناغمة ومثالية. فالاستراتيجية في جوهرها تدور حول الخيارات، وتعكس صورة ومفضلة لحالة أو ظروف مستقبلية. وتحدد أفضل السبل للوصول الى تلك الصورة. وبذلك فان الاستراتيجية تواجه خصوما وحلفاء وأطراف أخرى. ويكمن هدفها الأول في التأثير الإيجابي في بنية استراتيجية مقدمة، وتدور عملية التفكير الاستراتيجي حول كيفية الفكرة أو الطريقة التي تستخدم بها القيادة القوة المتوفرة لدى الدولة لفرض سيطرتها وسياسة الدولة.

وتضع الاستراتيجية الاتجاه لاستخدام هذه القوة بشكل قسري أو بالإقناع. ثم ان تحليل الأهداف الاستراتيجية النهائية يقودنا الى أهداف تعطينا الغرض، التركيز، والمبرر للأعمال المجسدة في الاستراتيجية.[3]

يمكن النظر الى الاستراتيجية من حيث طريقة تطبيقها الى أنها تصنف الى كل مدن الاستراتيجية المباشرة الاستراتيجية غير المباشرة. فالاستراتيجية المباشرة في الفعل الذي يتسم بإرادة القضاء على الخصم بسرعة بواسطة معركة وهجوم يستهدف القضاء على ترتيبه الهجومي أو الدفاعي، أما الاستراتيجية غير المباشرة اعتبرت أفضل الاستراتيجيات على الاطلاق حيث تتضمن هذه الأخيرة عدم مجابهة الخصم في اختبار مباشر للقوة وهو نموذج يؤدي فيه الطموح والصبر دورين أساسيين، اذ يعتبر أن المعركة المباشرة مع العدو حل من أسوء الحلول وأنه من الواجب تفتيت الخصم ماديا ومعنويا وزعزعة توازنه[4] واستقراره من

---

[1] - المرجع نفسه

2- عز الدين عبد الله أبو سمهدانة ، **"الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط 2000-2008 (دراسة حالة القضية الفلسطينية)"**، رسالة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة.2012،ص،26-27-28

3- هاري أريارغر، تر: علي راجع محرز، **"الاستراتيجية و محترفو الامن القومي التفكير الاستراتيجي وصياغة للاستراتيجية في القرن الواحد والعشرون"**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2011، أبوظبي، ط1، 2011، ص 38-39

4- الأمارة لمى مضر، مرجع سابق الذكر، ص 48-49

على النواحي وتكون بأساليب أقل مباشرة من العسكرية بحيث تكون هذه الأساليب ذات طبيعة اقتصادية أو سياسية.

①- سمات الاستراتيجية:

أ- واقعية الاستراتيجية: معنى ذلك ان الاستراتيجية تتجاوز امكانيات البلد و معطياته و سيكون مآلها الفشل، ويتطلب تحقيق الواقعية دراسة دقيقة وشاملة لمختلف امكانيات البلد باعتبارها تشكل نقطة انطلاق مهمة لرسم الاهداف المختلفة للاستراتيجية، بحيث تعتبر الواقعية مبدأ مهما من مبادئ العمل الاستراتيجي وهي اتفاق الاهداف المطلوب تحقيقها والوسائل المستخدمة مع امكانيات البلد المادية والمعنوية والمجتمعية.

ب- مرونة الاستراتيجية: يقصد بها عدم تضخيم الاستراتيجية بمؤشرات جامدة، لا يمكن الحياد عنها. وتنعكس أهمية المرونة بصفة خاصة في مرحلة التطبيق ومتابعة تنفيد الاستراتيجية، كما تعزز مرونة الاستراتيجية عن طريق القوة الاحتياطية بحيث أنه لابد للاستراتيجية من أن تأخذ باعتبارها ردود أفعال الأخرين من خلال تقدير احتمالات فعلهم.

ت- تماسك الاستراتيجية: اذا كانت المرونة ضرورية لكل استراتيجية فلابد من ان يتوافر في الوقت نفسه عنصر التماسك فيها، فالمرونة لا تعني التسيب كما ان التماسك لا يعنيالتجمد. وهو يجعلها قادرة على مواجهة الانتكاسات الجزئية، كما يؤمن لها سرعة التنفيذ و منطقته.

ث- تناسق الاستراتيجية: اذ يعتبر العنصر الرئيسي والميزة الاساسية للعمل الاستراتيجي. ويكون على مستويين، اولهما تناسق الخطة من ناحية الاهداف المراد تحقيقها، وثانيهما تناسق الوسائل والاجراءات والسياسات الازمة لتنفيذ امكانية تحقيق الاهداف.

ج- غموض الاستراتيجية: من الضروري ايجاد اهداف متناوبة عند محاولة تحقيق هدف ما، لأنه اذا عرف الخصم النقطة الذي تم اختيارها كهدف تمكن من ان يأخذ حذره، اما اذا وقع على محور جهد يهدد اهداف متناوبة، فانه يمكن مشاغلة الخصم وخداع افكاره وهذه افضل طريقة لأنها تسمح بتحقيق الاهداف المراد انجازها في الوقت الذي يكون الخصم فيه منشغلا بالمواجهة او الحيلولة دون تحقيق الاهداف المعلنة للعنصر الأول[1].

②- مستويات الاستراتيجية:

[1] - المرجع نفسه، ص 62، 63، 64، 65

أ- الاستراتيجية العليا: هي الاستراتيجية الشاملة، تلخص الرؤية الوطنية لتطوير وتطبيق جميع ادوات القوة وتشمل حماية الامن القومي ونشر قيم الوطنية، وقد تكون الاستراتيجية العليا معلنة وقد تظل مستترة ضمن دوائر معينة.

ب- استراتيجية الأمن القومي: هي فن وعلم تطوير وتطبيق أدوات القوة والتنسيق فيما بينها (الدبلوماسية، الاقتصادية، العسكرية، وحتى المعلوماتية) لتحقيق أهداف تخدم الأمن القومي.

ج- الاستراتيجية العسكرية: هي فن وعلم توزيع القوة العسكرية وتطبيقها، لتحقيق اهداف وطنية في السلم و الحرب.

د- استراتيجية مسرح العمليات: هي فن وعلم تطوير مفاهيم استراتيجية متكاملة ووضع مسارات العمل الموجهة نحو تحقيق اهداف السياسة الامنية والاستراتيجية الامنية لكل من الدول المعنية وحلفائها الاطراف المتحالفة معها، وذلك باستخدام القوة او التهديد باستخدامها.[1]

③- نظريات الاستراتيجية:

أ- نظرية المباريات: ويعرفها ***ستيفي برامز*:" مجموعة القواعد التي تساهم في ربط اللاعبين أو المؤتلفين بالمحصلات".** تركز هذه النظرية على التعامل مع المواقف التي تشتمل على صراعات المصالح ولتنظر اليها كما لو كانت نظريات استراتيجية. وتقوم الفكرة العامة لها على افتراض أن الصراعات تنقسم بطبيعتها الى فئتين، الاولى صراعات تنافسية، والثانية صراعات غير تنافسية، اضافة الى ادخال عنصر العقلانية.

ب- نظرية الردع: يقوم الردع في أبسط أوجهه على التهديد الذي يهدف الى ردع دولة عن العدوان. هذه الاستراتيجية هي نوع من الردع في الاستراتيجية العسكرية بهدف توجيه تهديد مماثل. والردع كنظرية استراتيجية تم تطويرها خلال الحرب الباردة لتكون بشكل أساسي سياسة للتعاطي مع الأسلحة النووية.[2]

ج- سياسة الاحتواء: تعني في نظرة أصحابها التعهد الشامل لمقاومة الشيوعية، اما العالم الاشتراكي فيراها مخطط للسيطرة العالمية أعدته الامبريالية الأمريكية و تفويض من النظام

[1] - هاري ار. يارغر، مرجع سابق الذكر، ص 46

[2] - **"تطور حقل الدراسات الاستراتيجية والنظريات المفسرة له"**، المركز الديموقراطي الوطني، 16ديسمبر2010، (28-12-2018،22:00):

https://democraticac.de/

الذي انبثق عن الحرب العالمية الثانية الذي يقوم على توازن في العالمية الرأسمالية والاشتراكي ونبذها للحرب و تأكيدهما على التعايش السلمي.

د- نظرية معضلة السجين: تندرج في اطار نظرية اللعبة التي تثبت كيف ولماذا تكون طائفة منتخبة من الاستراتيجيات العقلانية أقل فائدة من طائفة أخرى لاعقلانية في بعض الأوضاع. فهي عبارة عن لعبة لا صفرية الأرباح يؤديها سجينان يشتبه في انهما ارتكبا معا جريمة، ولكن لم يعترف أي منهما بعد، فيتم وضعهما في زنزانتين منفصلين لمنعهما من التواصل:

- في حال لم يعترف أي منهما يخرج كلاهما من السجن.
- في حال اعتراف كل منهما يسجن كلاهما.
- في حالة اعتراف واحد منهما و أعطى دليلا واضحا يدين به الأخر، يبقى الأخر مسجونا لفترة.

وبهذا نستنتج ما يلي:

- مجرد فشل اللاعبين في التعاون يفترض أن اللعبة تجري لمرة واحدة، واذا تكررت اللعبة مع نفس اللاعبين فمن المحتمل أنهما سيصلان الى نتيجة مرضية باستخدام استراتيجية واحدة بواحدة.
- ينطلق بعض العلماء من أن انشاء مؤسسات أو أنظمة دولية كانت تساعد الدول على التعاون.
- ان درجة خطورة المعضلة المذكورة بالنسبة للدول مبالغة في كثير من الاحيان.[1]

ان الاستراتيجية عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف تحددها السياسة بحيث تنبع سياسة بلد ما من الفلسفة السائدة فيه، كما تجدر الاشارة الى أن كل ما يقال عن الاستراتيجية يمكن أن يقال عن التخطيط باعتباره ترجمة لاستراتيجية معينة أو بالأحرى تحويلها الى فكرة قابلة للتنفيذ.

[1] - المرجع نفسه

المطلب الثاني: دور الإستراتيجية الروسية في العلاقات الدولية.

من الناحية القانونية والسياسية، ورثت روسيا مكانة الاتحاد السوفيتي، من غير ان تملك أسباب القوة السوفيتية كاملة، رغم أنها تمسكت ببعض هذه القوة وخاصة على الصعيد الاستراتيجي العسكري وعانت ما عانت في المدة التي تلت عام1991، لكنها لم تتنازل عن النهج الاستراتيجي للدولة الروسية ذات الدور المهم في السياسة الدولية[1]؛ فعلى الرغم من أن الدور الروسي كان مرتبكا وضبابيا بفعل اعادة بناء الاتحاد الروسي ومواجهة المشكلات المعقدة الموروثة عن الاتحاد السوفيتي، الا أن تسلم ***فلاديمير بوتين*** لدفة الحكم كان ايذانا بإعادة بناء للفعالية الروسية على المستويين الداخلي والدولي.

كانت المهمة الرئيسة ل***بوتين*** استعادة مكانة روسيا كدولة كبرى، من خلال الثبات على مواقف مستقلة، دون رفض الماضي السوفيتي أو التكفير عنه[2]؛ كونه جزء من الذاكرة الروسية الوطنية وعامل مؤثر في تكوين المجتمع الروسي الحديث. كما اعتمد بوتين استراتيجية تهدف لدعم سلطة الدولة المركزية، وتشديد قبضتها على المؤسسات الاقتصادية والسياسية وتقوية قدراتها الاستراتيجية، وانعكس هذا بوضوح على السياسة الخارجية لروسيا حينما اعلن رئيسها أن سنوات الضعف والمهانة قد ولت، وطالب كل من الولايات المتحدة وأروبا بمعاملة روسيا باحترام وكقوة لها مكانتها ودورها العالمي.[3]

إن انطلاق القيادة الروسية، لهدف زيادة تعظيم قوة روسيا ونفوذها، واستعادة بعض قوة الاتحاد السوفيتي، يأتي متوافقاً ورغبتها في استبعاد العودة لسياسات الحرب الباردة، لمعرفتها بأنها حرب مكلفة مادياً وسياسياً وأمنياً، في حين، أنها لم تزل مستمرة في سعيها لمكافحة أثارها السلبية داخل مجتمعاتها[4]، هذا غير ما لديها من شبكة المصالح المتعددة مع أطراف دولية كثيرة، وهذا بلا شك يتقاطع ومنهجية سياسات الحرب الباردة وتداعياتها المختلفة. ومن خلال هذا يمكن أن نجمل دور الاستراتيجية الروسية في العلاقات الدولية في:

1- تقوية القدرات الروسية: يتمثل في ادامة هامش من الردع يضمن سلامة روسيا، ذلك أن حجم التهديد المباشر وغير المباشر الموجه الى روسيا لا يمكن التغاضي عنه، ومن هنا قامت القوات النووية للاستراتيجية الروسية في أكتوبر 2002 بتجريب واختبار قدراتها وكفاءتها

[1] - حميد حمد السعدون، **"الدور الدولي الجديد لروسيا"**، مجلة دراسات دولية، العدد 42، ص1

[2] - احمد عبدالله الطحلاوي،**"استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية"**، المركز العربي للبحوث والدراسات، الخميس 06/نوفمبر/2014.pdf

[3] - المرجع نفسه

[4] - Edward Lucas،**"The New cold War: The Future of Russia and the Threat to the west"**، Palgrave Macmillan، New York، 2008، p146

في الدفاع عن أراضيها بإطلاق ثلاثة صواريخ استراتيجية دفعة واحدة من قواعد برية وبحرية وجوية، وفي منتصف فبراير 2004 قامت روسيا بإجراء مناورات عسكرية للتدريب على الحرب النووية والتي جرى من خلالها أيضا التدريب على منع العدو من استخدام القوة للاعتداء على روسيا، وهذا ما تم التصريح به من قبل بعض المسؤولين منها تصريح ***غينادي سيلسزنيوف*** رئيس مجلس الدوما قائلا: ***"ان روسيا دولة نووية، وهكذا يعتبرها العالم، كما أن روسيا تركز على قدراتها العسكرية لحماية أمنها ولكي لا يتجرأ الأخرون على دس أنوفهم في بلادنا"*** ؛ جاء هذا التصريح كتحذير وابراز لقوة روسيا النووية واحتياطها من أي اعتداء واعادة فرض نفسها في الساحة الدولية.[1]

2- اقرار السلام العالمي وتجنب النزاعات العسكرية: يعد هذا الهدف من الاهداف التي يعتبر تحقيقها ضروريا من أجل افساح المجال لتوطيد أمن وسلام الاتحاد الروسي وجواره الاقليمي، سعيا الى تحقيق هدف أبعد و أهم هو تحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، اذ لا يخفى على أحد أن انعدام فرص السلام يثير الحروب ويؤدي الى انتشار النزاعات العسكرية، الأمر الذي سيقلل، من ناحيته، من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية التي تقود الى خلق فرص العمالة وتحقيق الرفاه الاقتصادي.

ومن الناحية الأخرى، يكمن الهدف الأساسي من السعي الروسي الى ابراز دورها في حفظ الأمن والاستقرار في العالم الى الحصول على أكبر قدر من الفوائد الاقتصادية؛ هذا من خلال تشجيع بعض الدول على عقد اتفاقيات أمنية مع روسيا، وما يترتب على هذه الاتفاقيات من صفقات أسلحة وتدريبات تقدمها روسيا الى الدول المتعاقدة معها.[2]

3- مكافحة الإرهاب: حاولت روسيا تقديم تعريف لمفهوم الإرهاب يختلف والتعريف الغربي والأمريكي للمفهوم، ففي حين اعتبرت واشنطن الإرهاب ***"عنفًا ذا باعث سياسي على أهداف غير حربية يرتكبها عملاء دولة أو مجموعات وطنية فرعية***، فقد اختلفت الرؤية الروسية مع هذا التعريف؛ حيث رأت موسكو أعمال المقاومة التي كانت تقوم بها الحركات الفلسطينية واللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي من أعمال مقاومة الاحتلال، وبالتالي أبدت تعاونًا كبيرًا مع تلك الحركات (كحماس وحزب الله)[2] وهما حزبان اعتبرتهما واشنطن منظمات ارهابية يحظر التعامل معها. وبعد تطور نزاع الشيشان في جنوب روسيا، بدأت الأخيرة تغير وجهة نظرها فيما يتعلق بما يسمى بـ***الإرهاب الاسلامي***، وهو ما استدعى بوتين الى وطلب دخول روسيا

[1]-الأمارة لمى مضر، مرجع سابق الذكر، ص 218، 219، 220، 221
3- المرجع نفسه، ص 228، 229
[2] - المرجع نفسه، ص 245

منظمة المؤتمر الإسلامي كعضو مراقب، وهو ما تم قبوله عام 2003 [1]؛ كان هذا تأمينًا لسكوته عن دور روسيا في الشيشان ما سبَّبه لموسكو جفاءً من قِبَل بعض الدول الإسلامية والعربية.

ومع أن وزير خارجية روسيا ***سيرغي لافروف*** قد أعلن أن بلاده والعرب متفقون على مكافحة الإرهاب والتعصب الديني والسياسي، فإن موسكو لم تسلم بهذا الموقف الذي راعت فيه مصالحها الحيوية مع العرب والمسلمين من انتقادات الجانب الإسرائيلي الذي كان يتهمها بدعم الإرهاب عن طريق تزويد إيران وسوريا بالسلاح الذي يصل إلى حماس وحزب الله المُصنَّفتين لدى الولايات المتحدة وإسرائيل كمنظمات إرهابية[2]، مما سبق يتضح أن موسكو لم تتبنَّ التعريفات الغربية للإرهاب لعدم انزعاجها أحيانًا من بعض أعمال المقاومة أو الإرهاب التي تضغط على الأمريكيين، كما لم تكن محايدة في كثير من المواقف والقضايا الأخرى المتعلقة بالأمن والإرهاب التي تهدد مصالحها القومية داخل روسيا.

[1] - أحمد عبدالله الطحلاوي، مرجع سابق الذكر،(30-12-2018، :1318):

[2] - المرجع نفسه، (30-12-13::35،2018)

المبحث الثاني: متغيرات الإستراتيجية الروسية.

من أجل دراسة الاستراتيجية الروسية، لابد من معرفة المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في استراتيجيتها، بحيث أن كشف هذه المتغيرات وكشف جوانب تأثيرها يساهمان في بيان و توضيح مضامين هذه الاستراتيجية.

المطلب الأول: المتغيرات الداخلية والسيكولوجية.

أولا: المتغيرات الداخلية:

تتظافر العديد من العوامل الداخلية لتشكل وتبلور سلوك الدولة الخارجي، فالتوجهات الاستراتيجية لدولة ما عادة ما تكون انعكاسا لأوضاعها الداخلية التي تعمل على تحديد أنماط معينة من السلوك. وللمجتمع الروسي خصائص متعددة ومتنوعة أثرت في صياغة استراتيجيته، نذكر منها ما يلي:

1- المتغير الجغرافي: ما زالت روسيا تثير من الناحية الجغرافية الذهول بتنوعها ومساحتها التي تبلغ 17،075،200 كلم². ولا تعد روسيا أكبر الدول من حيث المساحة فقط، وانما أكبر الدول من ناحية السكان أيضا[1]، فحسب احصائيات 2016 بلغ عدد سكان روسيا حوالي 146.519.759 مليون نسمة.[2]

[1] - الأمارة لمى مضر، مرجع سابق الذكر، ص 146

[2] - **"موقع روسيا"**، (31-12-2018، 41:14(:
https://weziwezi.com/

الخريطة :01

خريطة روسيا السياسية.

المصدر: روسيا الخريطة السياسية:

https://ar.maps-russia.com

تقع روسيا في قارة أوراسيا، أي في الجهة الشمالية من قارة آسيا وقارة أوروبا، حيث تعتبر جسراً يصل بين القارتين، تمتد على مناطق شاسعة شمال آسيا وشرق أوروبا، ولها حدود برية بطول 20.241 كيلومترا مع 15 دولة هي: النرويج وفنلندا وإستونيا ولاتفيا وبيلاروسيا وليتوانيا وبولندا وأوكرانيا وجورجيا وأذربيجان وكزاخستان والصين ومنغوليا وكوريا الشمالية[1]، وهذا فضلا عن أنها مجاورة قارة أمريكا الشمالية عبر مضيق بيرينغ وألاسكا وجزر الاليوشن[2].

[1] - **"جغرافية روسيا"**، موقع الجزيرة، (02-01-2019، 03:01):

https://www.aljazeera.net

2- الأمارة لمى مضر، مرجع سابق الذكر، ص 148

يختلف مناخ روسيا اختلافا هائلا، من البرد القطبي الشمالي في اقصى الشمال الى درجة حرارة صحراوية في بعض المناطق الداخلية جنوبا، ومع ذلك لا يوجد سوى موسمين متميزين(شتاء وصيف) فالربيع و الخريف ليست سوى موجات قصيرة في التغيير بينهما. ففي موسكو و سانت باطرسبورغ غالبا ما يسقط الثلج في أواخر شهر نوفمبر و يستمر حتى أوائل شهر أفريل، ويبلغ متوسط درجة الحرارة في الشتاء حوالي 10- درجة مئوية، أما في الصيف فتتراوح ما بين 20 و 37 درجة مئوية.[1]

أما في الجنوب، فالسهول الشاسعة في روسيا حارة و جافة وتتميز بشتاء قصير و بارد، فمثلا بمدينة فولغوغراد يبدأ الطقس بالتجمد في وقت مبكر من نوفمبر، أما في فصل الصيف فتتجاوز درجة الحرارة 35 درجة مئوية خاصة في شهر أوت. وعلى الجانب الأخر من جبال الأورال، تملك سيبيريا شتاءا صعبا و مميت بحيث تصل درجة الحرارة فيها الى50- درجة مئوية، بينما تصل درجة الحرارة فيها في فصل الصيف الى حوالي 20 درجة مئوية أو أعلى.[2]

أما في الشرق الأقصى، يمكن أن تصبح المناطق الداخلية شديدة الحرارة بدرجة استوائية تبلغ 40 درجة. أما المناطق الساحلية فهي أكثر برودة ورطوبة، فالشتاء أكثر اعتدالا مما هو عليه في سيبيريا، وكنموذج لهذا ميناء فلاديفوستوك، اذ تبلغ درجة الحرارة فيه 13- درجة في شهر يناير، في حين في قرية أويمياكون في شمال شرق سيبيريا تصل درجة الحرارة فيها الى ما يقارب 71.2- درجة، وهي أدنى درجة حرارة مسجلة، كما سجلت المنطقة بأكثر المناطق برودة بالعالم.[3]

المناخ في روسيا يعتبر العائق الأعظم أمام التنمية فيها، هذا فضلا عن النشاط البركاني في جزر الكوريل، وكذا البراكين والزلازل في شبه جزيرة كمتشاتكا، اضافة الى الفيضانات الربيعية وحرائق الغابات في فصلي الصيف والخريف في عموم الأجزاء السيبيرية من روسيا الأروبية[4]، هذا فضلا عن أن الظروف المناخية القاسية، التضاريس وبعد المسافة التي تعيق استغلال الموارد الطبيعية.

[1] - **"مناخ روسيا"**، روسيا اليوم، (03-01-2019، 04:14(:
https://russiapedia.rt.com

[2] - المرجع نفسه، (03-01-2019، 18:15)

[3] - المرجع نفسه، (03-01-2019، 45:15)

[4] - الأمارة لمى مضر، مرجع سابق الذكر، ص 148

كما يمكن تقسيم روسيا من الناحية الجغرافية الى ثلاث مناطق واسعة هي:

- **روسيا الأوربية:** تقع في الأراضي الواقعة غرب جبال الأورال.
- **سيبيريا:** الممتدة من شرق سلسلة جبال الأورال.
- **الشرق الأقصى الروسي:** يمتد من نهاية السهوب السيبيرية حتى شواطئ المحيط الهادي.

اضافة الى ذلك، تتكون روسيا من 89 وحدة ادارة أساسية مقسمة الى21 : جمهورية، 6 أقاليم، 49 مقاطعة، 11 منطقة حكم ذاتي ومدينتان فدراليتان (موسكو وبطرسبورغ)، ورغم ذلك فان روسيا لا تملك منافذ جغرافية سهلة الى العالم الخارجي سوى الفضاء الشمالي غير الأهل والمتجمد بشكل دائم تقريبا.

صحيح أن الموقع الجغرافي لروسيا موقع قاري ومنيع يتيح لها أسباب القوة والضعف والعديد من المزايا الاستراتيجية التي لا يستهان بها، لكنه ليس بالموقع الجغرافي المثالي من حيث السيطرة وبسط النفوذ، بحيث أنه حرم روسيا من تأثير البحار والموانئ الاستراتيجية التي تطل على العالم الخارجي، وهذه المعاناة نفسها التي تكبدها الاتحاد السوفياتي سابقا.

2- المتغير العسكري: فيما يخص روسيا، فقد ورثت من الإتحاد السوفييتي الذي كان إلى حين انهياره القوة الكونية الثانية مع الولايات المتحدة، قوته العسكرية، إضافة إلى أنها ورثت أيضا ترسانة كبرى من الأسلحة النووية والعسكرية، هدا فضلا عن تكنولوجيتها العسكرية الضخمة والمتميزة على الصعيد العالمي.[1]

وقد كان للمؤسسة العسكرية حضور في عملية صنع القرار، إذ يظهر ذلك منذ مجيء الرئيس ***فلاديمير بوتين*** عام 2000 م، الذي اعتُبر أنه ممثل المؤسسة الأمنية، والذي اعتمد في تثبيت حكمه على مجموعة من رجال الدولة المنتمين للمؤسسات الأمنية، أمثال ***ميخائيل فرادكوف*** رئيس جهاز الاستخبارات ***وسيرجي إيفانوف*** رئيس الديوان الرئاسي، ***وايجور سيتخين*** نائب رئيس الديوان الرئاسي سابقا، كما اهتم ***بوتين*** ومنذ توليه السلطة بالمؤسسة العسكرية واعادة تنظيم الجيش[2]؛ وهذا لأجل استعادة القدرات العسكرية لروسيا والحفاظ على مصالحها ومكانتها كقوة كبرى.

[1] - المرجع نفسه، ص 149، 150

[2]- سعود الكابلي، **"نظرة تفسيرية للسياسة الروسية: دور النخبة السياسية"**، مجلة الوطن، 2018/05/29، (05-01-00:59،2019(:

وتتضح أولوياته ورؤيته لتطوير المؤسسة العسكرية في وثيقتين، الأولى؛ تضمنت مفهومه للأمن القومي، والتي نشرت في 2000/01/14 عند توليه السلطة مباشرة، والثانية؛ صدرت في 2000/03/04 وتضمنت العقيدة الجديدة للقوات البحرية لعشر سنوات.[1]

وقد أقر مجلس الأمن القومي الروسي استراتيجية روسيا العسكرية التي تبلور ملامح نظام أمني خاص يعمل على حماية المصالح الروسية في الأساس. حيث أكدت على ضرورة إنشاء مجال دفاعي أمني واحد مع دول الكومنولث* للحد من الأخطار الخارجية المشتركة التي تهدد أمنها[2]، وقد زادت روسيا من اهتمامها وركزت على ما تمتلكه من أسلحة نووية، لتصبح ذات علاقة وطيدة بالأمن الروسي.

وحول سبل مواجهة التهديدات الخارجية، فالاستراتيجية الروسية الحالية، ترى بضرورة تطوير المؤسسة العسكرية الروسية، وتطوير الصناعات العسكرية، كما أنها تسمح بنشر قوات روسية خارج الحدود[3]؛ إضافة إلى أن العقيدة العسكرية الحالية تمنح روسيا الحق في استخدام السلاح النووي لصد أي عدوان ضدها أو ضد حلفائها.

إن المتغير العسكري في الاستراتيجية الروسية ما هو الا مضاعفة للاهتمام والتركيز على ما تملكه روسيا من السلاح عموما، والسلاح النووي خصوصا، ليصبح هذا المتغير محورا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه في ما يتعلق بالأمن الروسي[4]. هذا وان العقيدة العسكرية لروسيا ما هي الا تأكيد لمكانتها كقوة كبرى على الصعيدين الدولي والاقليمي للدفاع عن مصالحها وأمنها داخليا وخارجيا.

3- المتغير الاقتصادي: تعتبر الدعائم الاقتصادية للدول ذات أهمية بالغة في تحديد الأوضاع المعيشية والرفاه لسكانها سواء في زمن السلم أو الحرب، هذا وأنها العامل الأساسي في عملية

---

http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=17213

[1] - نورهان الشيخ، **"السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين"**، مركز الدراسات الأوروبية، القاهرة، 2010، ص 26، 27

* **الكومنولث:** هي منظمة للدول المستقلة حديثا تضم 53 دولة من مستعمرات بريطانية سابقة، وقد أسستها بريطانيا وكندا وأستراليا وإيرلندا ونيوزيلندا ونيوفاوندلاند وجنوب أفريقيا. تبلورت الرابطة في صيغتها المعروفة منذ إعلان وستمينستر عام 1931. مقرها الرئيسي بلندن. تهدف الى تقوية الروابط الاقتصادية والسياسية واللغوية والثقافية بين البلدان الأعضاء، نقلا عن موقع:
www.aljazeera.net

[2]- الأمارة لمى مضر، مرجع سابق الذكر، ص 159،160

[3]- **"نصوص العقيدة العسكرية الروسية 2010-2020"**، (08-01-2019، 20:22):

http://www.worldpoliticsreview.com/document/133/the-2010-russian-military-doctrine

[4] - الأمارة لمى مضر، مرجع سابق الذكر، ص 162

التسلح[1]، بحيث يعد النظام الاقتصادي في روسيا نظاما هجينا بين السوق المفتوح كالولايات المتحدة وسيطرة الدولة على الموارد الاقتصادية كالصين[2]، فتنامي التنمية الاقتصادية في روسيا وتعدد اختصاصاتها وارتباطها مع اقتصادات دول اسيا واروبا واتساع نشاطها خارج حدودها، نقلها الى مرحلة جديدة من الاندماج والتكامل ضمن الاقتصاد العالمي.

فبعد انهيار الإتحاد السوفييتي، كان العقد الأول من التحول من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق كارثيا بالنسبة لروسيا: انخفض الناتج المحلي الإجمالي الرسمي من 516 مليار دولار في عام 1990 إلى 196 مليار دولار في عام 1999، وهو ما يمثل انخفاض أكثر من 60%، ففي محاولة لمعالجة الاضطراب الاقتصادي واتباع توصيات صندوق النقد الدولي، بدأت الحكومة السوفييتية خصخصة العديد من الصناعات الروسية خلال التسعينات[3]، اضافة الى ذلك، شهد الاقتصاد الروسي صدمتين كبيرتين في عام 2014؛ الأولى هي الانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال الربع الثالث والرابع من عام 2014، مما كشف عن اعتماد روسيا الشديد على دورات السلع العالمية، أما الثانية فتمثلت في العقوبات الاقتصادية الناتجة عن التوترات الجيوسياسية[4]، والتي أثرت سلبًا على المستثمرين للاستثمارات الروسية.

كما تجدر الاشارة الى أن وسيا من أكبر الدول المنتجة للنفط الخام، وهي تحتل بذلك المركز الثاني ب 800 مليون طن سنويا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها تملك مصادر هائلة من مصادر الطاقة، وتنتج حقول النفط في سيبريا الغربية أكثر من نصف إنتاج روسيا من النفط، وهناك حقول أخرى في منطقة الفولجا والأورال وشمالي القوقاز وحوض تيمان بشورا[5]. وتنتج روسيا أيضًا كميات هائلة من الغاز الطبيعي والفحم، ويؤمن النفط والفحم 68% من الطاقة المنتجة، بينما حصة المحطات الكهرومائية تبلغ 12%، وتنتج المحطات والمفاعلات النووية 13% من الطاقة وتكاد تتمركز في روسيا الأوربية بكاملها، كما يقدر إنتاج الطاقة الكهربائية السنوية بـنحو 1600مليار كيلو واط ساعي ونصيب الفرد 5.7 ألف

[1] - جوزيف فرانكل، تر: غازي عبدالرحمان القصيبي، **"العلاقات الدولية"**، تهامة للمطبوعات، جدة، المملكة العربية السعودية، ط2، 1981، ص 103

[2] - سعود كابلي، مرجع سابق الذكر، (10-01-2019، 05:23)

[3]- **"Russia Economic Outlook"**، January 8، 2019، (11-01-2019، 23 :48) : https://www.focus-economics.com/countries/russia

[4] - Ib، (12-01-2019، 02:15)

[5] - Ibid، (12-01-2019، 13 :10)

كيلو واط ساعي[1]. إضافة الى ذلك، تحتل روسيا المركز الخامس عالمياً في إنتاج الذهب والفضة والألماس، وأغلبها يستخرج من مناطق الأورال وسيبيريا الشرقية والغربية، ومن هذه المناطق يستخرج النحاس والرصاص واليورانيوم والتوتياء، وهي بهذا تعتبر من أغنى دول العالم من حيث مواردها الطبيعية، هذا بالإضافة الى المعادن التي تستخدم في الانتاج الصناعي مثل: الفحم الحجري والنفط والغاز الطبيعي، وفوسفات الجير والمعادن المماثلة التي تستخدم في إنتاج الأسمدة والماس. كما أن روسيا تُعدّ من أهم الدول المنتجة لخام الحديد والمنجنيز والنيكل، ومجموعة معدن البلاتين، والراديوم والذهب والرصاص والقصدير والزنك والنحاس والفضة والبوكسيت وغيرها.[2]

في ما يخص الجانب الزراعي، فتوجد في روسيا مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، لكن الزراعة تعاني من مشكلات منها قصر فصل النمو وقلة الأراضي الخصبة، ونظام مزارع الدولة الذي يتسم بعدم الكفاية والتبذير[3]، وبالرغم من ذلك فقد صرح الرئيس ***بوتين*** قائلا بأن القوة الزراعية التي شهدتها روسيا في السنوات الأخيرة جعلت من الصادرات الزراعية أكثر ربحية للبلاد مقارنة بصادرات الأسلحة والمعدات العسكرية بأكثر من الثلث، وأضاف ***بوتين*** أن صادرات روسيا من المنتجات الزراعية والغذائية قفزت بنحو 16 مرة منذ عام 2000، وفي عام 2016 تصدرت روسيا قائمة الدول المصدرة للقمح في العالم، حيث ازدادت حصتها من سوق القمح العالمي أربعة أضعاف من 4% الى 16%[4]، كان هذا التصريح بمثابة اخطار بأن روسيا لا تعتمد في اقتصادها على الأسلحة فقط بل لفرض نفسها تعتمد أيضا على مصادر دخل أخرى تضفي طابع أخر لقوتها منها الزراعة، منوها بدلك بامتلاك روسيا للاكتفاء الذاتي للغذاء دون الحاجة للاستيراد، بل تتعدى ذلك وأصبحت من أقوى الدول المصدرة لمنتوجاتها الزراعية.

أما على الصعيد الصناعي، فتملك روسيا مجموعة من الصناعات التعدينية وأخرى استخراجية، كما تأخذ الشركات الروسية طرف في جميع أشكال الآلات التي يتم بناؤها من المطاحن المتدحرجة الى الطائرات عالية الأداء و المركبات الفضائية، هذا اضافة الى

---

[1]- **"الصناعة في روسيا"**، موقع المعرفة، (13-01-2019، 13:18): https://www.marefa.org

[2] - **"مصادر الطاقة في روسيا"**، موقع المعرفة، (13-01-2019، 25:22): https://www.marefa.org /مصادر-الطاقة-في-روسيا

[3] - المرجع نفسه

[4] - **"بوتين: الزراعة في روسيا أفضل من الصواريخ"**، مركز رام الله نيوز، 16-05-2016، (18-01-2019، 37:13): https://ramallah.news/post/101369/ بوتين-الزراعة-في-روسيا-أفضل-من-الصواريخ

مشاركتها في صناعة السفن، معدات النقل، السكك الحديدية، الاتصالات...وغيرها من الصناعات[1].

هذا زيادة عن بناء روسيا للمصانع الكيميائية، واهتمامها أيضا بالصناعات الخفيفة كصناعة النسيج بشكل كبير في المنطقة الوسطى في روسيا الأوروبية؛ فهي تنتج نسبة كبيرة من الملابس والأحذية للبلاد، كما تسود في روسيا صناعة المنسوجات القطنية، ويتم جلب القطن الخام بشكل رئيسي من دول آسيا الوسطى، كما يتم فيها إنتاج السلع الاستهلاكية طويلة الأمد مثل: الثلاجات والتلفزيون وغيرها في بعض المناطق مثل موسكو، سانت بطرسبورغ وما حولها[2].

ويمكن القول أن الاقتصاد الروسي وبالرغم من مراحل الاصلاحات التي مر بها واعتماده قواعد اقتصاد السوق وتسارع وتائر التنمية فيها وارتباطها مع اقتصاديات دول اسيا وأروبا وزيادة نشاطها الرأسمالي خارج حدودها، نقل اقتصادها الى مرحلة جديدة من الاندماج والتكامل ضمن الاقتصاد العالمي[3]؛ ولحد الأن، لا يزال المتغير الاقتصادي أحد العوامل البارزة في رسم الاستراتيجية الروسية، فروسيا تسعى الى اقامة علاقات اقتصادية تعود عليها بالنفع حتى ولو كانت هذه الدول ذات توجهات سياسية مختلفة بغض النظر عما سوف تعكسه عليها هذه العلاقات.

ثانيا: المتغيرات السيكولوجية:

تعتبر من أهم المتغيرات الأساسية في رسم الاستراتيجية الروسية والتي استطاعت من خلالها روسيا اعادة هيكلتها، هيبتها ومكانتها بين القوى الدولية، تمثل هذه المتغيرات ذات توجهات و تأثيرات في صياغة الاستراتيجية الروسية، ويمكن ادراجها في ما يلي:

① **- السلطة التشريعية:** يمثلها البرلمان الروسي، ويتكون من مجلسين هما: مجلس تمثيل الجمهوريات والمقاطعات، أو ما يسمى بمجلس الفيدرالية، والثاني مجلس النواب أو ما يسمى

[1]- **"Russia Industry"**، Nations Encyclopedia Center، (21-01-2019، 21 :45):

https://www.nationsencyclopedia.com/economies/europe/Russia-INDUSTRY.html

[2] - **"اقتصاد روسيا"**، موقع المعرفة، (23-01-2019، :1931):

https://www.marefa.org/اقتصاد-روسيا

[3] - الأمارة لمى مضر، مرجع سابق الذكر، ص 169

بمجلس دوما الدولة. ولإقرار قانون لابد من موافقة المجلسين وموافقة رئيس الدولة عليه[1]، ويتمثلان في:

أ- مجلس الفيدرالية (المجلس الأعلى): ويضم في عضويته 175 شخصا يمثلون جميع الوحدات الادارية الأساسية بواقع ممثلين اثنين عن كل وحدة، أحدهما يمثل السلطة التشريعية المحلية، والآخر يمثل السلطة التنفيذية المحلية.

ب- مجلس الدوما (المجلس الأدنى): ويسمى أيضا بالمجلس النيابي، يتألف من 450 نائبا ، ينتخب جميع الأعضاء بنظام القوائم الانتخابية (القوائم الحزبية) مع مزجه بالنظام الفردي، ويتم انتخاب مجلس الدوما لولاية مدتها خمس سنوات[2]. ينتخب نصفهم من المرشحين الحزبيين المستقلين بالانتخاب الفردي المباشر في الدوائر الانتخابية، والنصف الآخر عن طريق التمثيل النسبي بحد أدنى يقدر ب 5% لكي يتم تمثيل الحزب في البرلمان[3]؛ أي لا يمكن الفوز بمقاعد نيابية عبر القوائم إلا الحزب الذي يحصل على 5% على الأقل من أصوات الناخبين، في حين توزع مقاعد النسب الباقية التي تحصل عليها الأحزاب الخاسرة على الأحزاب الفائزة وفق النسبة المئوية التي يحصل عليها كل حزب.

أما عن اختصاصات المجلسين، فيتولى مجلس الفيدرالية الأمور المتعلقة بالفيدرالية، ومنها استخدام القوات المسلحة خارج روسيا، والموافقة على إعلان الرئيس للأحكام العرفية وحالة الطوارئ في البلاد. أما مجلس الدوما؛ فهو المسؤول عن الموافقة على التعيينات التي يقوم بها الرئيس لرئاسة الوزراء وكذلك لرئاسة البنك المركزي، وتحديد الضرائب، ومراقبة الإصدار النقدي واعتماد القوانين الفيدرالية في مرحلة أولى قبل أن تعرض على المجلس الفيدرالي، ولا يستطيع الرئيس تعيين الحكومة إلا بموافقة المجلس النيابي، ويعد هذا الأمر مدخلا رئيسيا للتأثير في سلطة الرئيس الذي يملك صلاحيات مطلقة واقعيا[4]، بينما لا يكاد يملك المجلس أي سلطة للرقابة على الحكومة أو الجيش أو أجهزة المخابرات فضلا عن الرئيس نفسه، بل إن المجلس عرضة لتهديد الرئيس بحله واجراء انتخابات جديدة.

---

[1] - الأمارة لمى مضر، مرجع سابق الذكر، ص 163

[2] - **"دستور الاتحاد الروسي الصادر عام 1993"**، الفصل الخامس من المادة 94 الى المادة 109، صلاحيات وسلطات مجلسي الدوما والفيدرالية، مترجم بواسطة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، تحديث مشروع الدساتير المقارنة، 2014، (24-01-2019، 39:00(:

https://www.constituteproject.org/constitution/Russia_2014.pdf?lang=ar

[3] - الأمارة لمى مضر جريء، **"المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها في سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003"**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2005، ص 55

[4] - المرجع نفسه، ص 77، 78

②- السلطة التنفيذية: وتضم:

أ- رئيس الدولة (الرئيس الروسي): ينتخب الرئيس بالاقتراع المباشر لفترتين متتاليتين كل فتره تستمر لمدة ست سنوات طبقا لموافقة مجلس الاتحاد الروسي بشكل نهائي وبأغلبية ساحقة على تعديل دستوري يقضي بتمديد فترة الرئاسة إلى ست سنوات بدلا من أربع سنوات، ويعتبر الرئيس هو مركز الثقل في النظام السياسي الروسي ومحور عملية صنع القرار فيه، ويتضح ذلك من السلطات الواسعة النطاق المخولة له بمقتضى دستور 1993م[1].

يمثل الرئيس الدول في الداخل والخارج، وهو الذي يحدد الخطوط العريضة واتجاهات السياسة الداخلية والخارجية، وله حق تعيين رئيس الوزراء وتعيين نواب رئيس الوزراء والوزراء وعزلهم بعد عرض ذلك على مجلس الدوما. ومن حقه حل الحكومة ككل إذا رأى ذلك ضرورياً. هذا إلى جانب أنه هو الذي يقوم بتعيين رئيس البنك المركزي وقضاة المحاكم العليا، ومنها المحكمة الدستورية، وكذلك ممثله في أنحاء الدولة بعد عرضهم على مجلس الدوما. وهو الذي يشكل مجلس الأمن القومي ويرأسه، ويقر السياسة الدفاعية للدولة، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة الروسية[2]. كما أن له الحق في الدعوة إلى اجراء انتخابات أو استفتاء عام، وكذلك اقتراح تعديل الدستور واقتراح القوانين. وهو الذي يقوم بإعلان الأحكام العرفية في حالة تعرض روسيا للعدوان أو لأي تهديد مفاجئ، وإعلان حالة الطوارئ في البلاد. وهو الذي يدير المفاوضات ويقوم بتوقيع المعاهدات الدولية. وله حق تعيين وعزل الممثلين الدبلوماسيين لروسيا لدى الدول والمنظمات الدولية، وهو أيضاً الذي يتلقى أوراق اعتماد الدبلوماسيين الأجانب[3]. فبناءً على الصلاحيات الواسعة الموكلة للرئيس، هذه الأخيرة تخول له لعب دوراً مركزياً في رسم معالم استراتيجية بلاده.

وقد تعاقب على روسيا لما بعد تفكك التحاد السوفياتي ثلاثة رؤساء، الرئيس ***بوريس يلتسين*** (1991-1999)، الرئيس ***فلاديمير بوتين*** 2000-2008)، الرئيس ***دميتري مدفيديف*** (2008-2012) ثم عاد ***بوتين*** رئيسا لروسيا بعد ***مدفيديف*** حيث يمثل النخبة السياسية الروسية التي تخرجت من الأجهزة الأمنية في زمن الاتحاد السوفياتي، ويعتبر الرئيس مركز الثقل في النظام السياسي الروسي ومحور عملية صنع القرار حسب[4]

---

[1] - **"دستور الاتحاد الروسي الصادر عام 1993"**، الفصل الرابع من المادة 80 الى المادة 93، صلاحيات وسلطات رئيس الاتحاد الروسي، مترجم بواسطة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، تحديث مشروع الدساتير المقارنة، 2014، (26-01-2019،17:13):
https://www.constituteproject.org/constitution/Russia_2014.pdf?lang=ar

[2] - المرجع نفسه

[3] - العوضي حسني عماد حسني، **"السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين"**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ط1، 2017، ص 9، 10

[4] - نعمة كاظم هاشم، **"روسيا في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة"**، دار امنة للنشر والتوزيع، الاردن، 2013، ص 21

دستور 1993، فالسلطة الرئاسية تشكل مركز لصنع الاستراتيجية من خلال تعريف الأهداف العامة التي تخدم الأمن القومي الروسي، فبعد أن اكتنف عملية صنع الاستراتيجية الروسية والقرارات التنفيذية الخاصة بها حالة من التبعثر والتعددية والتباس الأولويات وغياب الإجماع على الأهداف وتغير الوسائل حتى أصبح الباحثين يصفون الاستراتيجية الروسية بغير العقلانية[1]، أدى بروز معطيات جديدة على الساحة السياسية في روسيا الاتحادية أولها صعود الرئيس ***بوتين*** إلى الحكم أدى إلى تميز الاستراتيجية الجديدة لهذه الدولة بالواقعية والعقلانية.

- **فلاديمير بوتين:** إن تخلي ***بوريس يلتسن*** للرئيس ***فلاديمير بوتين*** عن مهامه الرئاسية قبل حوالي أربعة أشهر من انتهاء ولايته، وبعد مرحلة حكم دامت لثماني سنوات، بعد أن عينه رئيسا للوزراء بمثابة المنقذ لروسيا وفقا للدستور.

كرئيس منتخب بعدما كان رئيسا بالوكالة، دخل ***بوتين*** الكرملين قويا في 07 ماي 2000، بعد فوزه في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية بحصوله على 53% من أصوات الناخبين وشهدت[2] روسيا في هذه الفترة إعادة الاستقرار الداخلي وتعزيز السلطة من جديد.

لقد عمل الرئيس ***بوتين*** بعد توليه الحكم في 2000 على وقف التدهور والتخبط الذي عانت منهما روسيا في حقبة التسعينات، واستطاع تكوين إدارة قوية لحكم روسيا، وبدلا من تراجع دورها دوليا عادت لتلعب دوار مؤثرا، وقد وصفت قيادة ***بوتين*** لروسيا بالقيادة الناجحة في فرض الاستقرار على أمة لم تعرف الاستقرار لحقب طويلة[3]، ونجحت في إعادة روسيا كقوة لها تأثيرها على الساحة الدولية.

قدم ***بوتين*** أداء مختلفا في كافة المجالات لإخراج روسيا من أزمتها المستمرة، فعمل على إنعاش الاقتصاد وتحريره من القيود البيروقراطية، وعلى مكافحة الفساد بوضع حد لتسلط المافيات على الدولة والاقتصاد واخلاء الكرملين من الطغمة المقربة من ***يلتسن***، وشجع على الاستثمار وعلى تطوير الصناعات وبخاصة العسكرية التي تعد أحد أهم الصادرات الروسية، كما عمل على خفض الضرائب وإصلاح النظام المصرفي و زيادة المساعدات الاجتماعية، كما وأصدر قانون يحد من صلاحيات حكام الأقاليم لوضع حد لميولهم الانفصالية[4]، كل ذلك

---

[1] - المرجع نفسه

[2] - زيدان ناصر، **"دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين"**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2013، ص 185

[3] - لمى مضر الأمارة، **"التوجهات السياسية الروسية في ظل الرئاسة الجديدة"**، المجلة السياسية والدولية، العدد 11، العراق، ص 85، 86

[4] - جورج شكري كتن، **"العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها"**، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 53، مركز الإمارات للدارسات الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2001، ص 80

كان على أساس فهم صحيح بأن تطوير الأوضاع الداخلية الاقتصادية والسياسية والإدارية سيكون له أثر حاسم على الاستراتيجية الروسية.

ثم بعد ذلك أعيد انتخابه مرة أخرى في عام 2004م وفاز بالانتخابات واستمر علي نهج إعادة بناء روسيا وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي. ثم تولي ***ديمتري ميديفيديف*** الرئاسة في روسيا بعده في 2008م، وعمل علي استكمال خطط ***بوتين*** في النهوض بروسيا[1] لاستمرارية النهج البوتيني الهادف لدور روسي فاعل على الساحة الدولية

وبعد ذلك عاد ***بوتين*** إلي السلطة في انتخابات مارس 2012م، وحصل على 64،72% من عدد الأصوات ويستمر الأن ***بوتين*** في الحكم، ونجد الان أن ما وصلت إليه روسيا من الاستقرار السياسي الداخلي والخارجي هو بفضل القيادة السياسية الحاكمة[2]، لذا فان عودته الى الحكم تختلف كثيرا عن فترة حكمه السابقة و يرجع هذا لثلاثة عوامل رئيسية؛ فالعامل الأول يكمن في اكتمال عناصر القوة الروسية الاقتصادية والسياسية والعسكرية ما يمكنها من التحرك بخطى ثابتة تجاه القضايا الدولية، أما الثاني فيرجع إلى التحرك المكثف للدول الغربية لإضعاف الجهود الروسية الرامية لإنهاء الهيمنة الأمريكية و إرساء نظام دولي متعدد الأقطاب تكون هي أحد أقطابه، وأما الثالث فيتعلق بشخص الرئيس ***بوتين*** الذي أصبحت له شعبية كبيرة ليس للإصلاحات التي حققها في روسيا فقط بل أيضا لقوة شخصيته وإصراره على استعادة أمجاد روسيا وأصبح ينظر إليه على أنه مؤسس روسيا الحديثة حتى أن الكثير من المراقبين لسياسته أطلقوا عليه لقب **"قيصر روسيا الحديثة"**.[3]

ب- الجهاز التنفيذي (الحكومة): تعتبر الحكومة أعلى سلطة تنفيذية في الدولة، وتتألف من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس الوزراء -ويشترط في هذا موافقة مجلس الدوما- كما أنه ينفرد بتعيين الوزراء وعزلهم، ويأتي الجهاز الوزاري من تيارين رئيسين هما الإصلاحيين الراديكاليين وتيار الوسط[4]. وتكون مهمة الحكومة تنفيذية في الأساس حيث تتمثل اختصاصاتها في تقديم الميزانية الفيدرالية للدوما، والعمل على تنفيذ السياسة الداخلية والمالية والائتمانية، وكذلك تنفيذ السياسات الموضوعة في مجالات الثقافة

[1] - العوضي حسني عماد حسني، مرجع سابق الذكر، ص 10

[2] - المرجع نفسه

[3] - **"شعبية بوتين تواصل ارتفاعها"**، روسيا نيوز، (30-01-2019، 26:15):

http://arabic.ruvr.ru/news/2014_07_21/27487084/

[4] - نورهان الشيخ، **"صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية-الروسية"**، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 13

والعلوم والتعليم والصحة، وغيرها من المجالات هذا إلى جانب تنفيذ السياسة الخارجية للدولة. كما تعتبر الحكومة جهاز معاون للرئيس الذي يكتسب سلطات واسعة لا تملك الحكومة أي سلطات في مواجهتها، ويقتصر تأثيرها على مجرد إبداء الرأي أو المشورة التي قد يأخذ بها رئيس الدولة أو لا يأخذ بها.[1]

ج- الجيش: لم يكن الجيش ذا تأثير أفضل من بقية قطاعات المجتمع، على الرغم من أنه الجيش الوريث لأكبر إمبراطورية في العالم، إلا أنه بدأ تأثيره عندما أبدى الجيش حالة من السخط والرفض لسياسة الرئيس الأسبق ***بوريس يلتسن***، ووقوفه إلى جانب الرئيس ***بوتين***، وسانده عندما كان مرشحاً لرئاسة روسيا الاتحادية وأعطاه أصواته أملا بأن يجد حلا لأزمته من خلال سياساته التي وعد بها.[2]

وقد ظهر تأثير الجيش بوضوح في انتخابات عام 1993، إذ أظهرت تأييد أكثر من 50% من الجنود والضباط خط جيرينوفسكي القومي المتشدد، ولم تزد نسبة الضباط الذين صوّتوا لمصلحة الحزب الحكومي الموجود آنذاك على 22%، كما أنهم أكثر اقتناعاً بأن الديمقراطية بمفهومها الغربي لا تتوافق مع طابع الشعب الروسي، هذا فضلاً عن أن الجنرالات الروس والكثير من الشخصيات ذات النفوذ في روسيا لا يريدون عودة الإمبراطورية فحسب، وإنما عودة وضع روسيا كقوة عظمى، وهم يؤمنون بأن بناء الجيش على أحدث المستويات يمكن أن يعيد روسيا إلى سابق عهدها كقوة عظمى. وينبغي الإشارة هنا إلى أن الرئيس ***بوتين*** حظي بتأييد عدد من القادة العسكريين الروس منذ أن عين رئيساً بالوكالة إلى أن تم انتخابه في مارس 2000م، فيذكر الجنرال ***فاليري جورافيل*** مثلاً في [4]

قاعدة **موزدون** التي تعدّ أكبر قاعدة عسكرية بالقرب من الشيشان ***"أن القادة العسكريين يتفهمون أسباب التغير الرئاسي، ويرون أنه شيء جيد لروسيا"***[3] يبقى الجيش الروسي تابعاً للرئيس في قراراته الخارجية.

وتعتبر روسيا من الدول النووية في العالم والثانية من ناحية القوة العسكرية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، تعتبر متكافئة مع الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية القوة النووية لذلك

---

[1] - الأمارة لمى مضر جريء، **"المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها في سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003"**، مرجع سابق الذكر، ص 56، 57

[2] - العوضي حسني عماد حسني، مرجع سابق الذكر، ص 11

4- الأمارة لمى مضر، **"الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية"**، مرجع سابق الذكر، ص 195، 195، 197

[3] - المرجع نفسه

فإن روسيا تولي أهمية محورية للحفاظ على هذه المكانة الموروثة[1]والتي تنطوي على تحقيق هدف بعيد المنال وهو الحفاظ على التكافؤ الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية لذلك يرى ***دونيس أيكار*** بأن الثقل الدولي لروسيا مرتبط بنسبة كبيرة بمكانتها كقوة نووية، ومع ذلك يؤكد أن السلاح النووي ليس المصدر الوحيد للقوة العسكرية الروسية فثمة القطاع الفضائي وأسلحة أخرى تم التأكد مؤخرا بأنها لاتزال متطورة جدا.[2]

فعند وصول ***بوتين*** إلى السلطة عمل على رفع المستوى المعنوي لأفراد القوات المسلحة الروسية من خلال تحسين وضعهم المادي، علاوة على الاهتمام بتطوير القدرات البرية والجوية والبحرية الروسية، فالجيش الروسي اليوم كبير جدا من ناحية القوه البرية والجوية ويبلغ عدد الرؤوس النووية الروسية حوالي 11 ألف رأس نووي من الرؤوس التكتيكية والنووية[3]، وقد قامت روسيا بإعادة النظر في عقيدتها العسكرية في مطلع 2014م، والتي تأتي انعكاس المخاطر التي تواجهها، لذلك فإن القوة العسكرية الروسية قوية جدا في عهد ***بوتين*** عما كانت عليه في عهد ***يلتسين*** الذي انهزم الجيش الروسي في عهده في الشيشان (1994-1996)، ولكن مقارنه بفترة ***بوتين*** الذي في عهده كان الاجتياح الروسي لجورجيا عام 2008م، والتدخل العسكري في سوريا 2015م.[4]

د- الاستخبارات الروسية: جهاز K.G.B وهو جهاز المخابرات الروسي سابقاً تأسس في 20 ديسمبر 1917م برئاسة ***فليكي درز سنسكاى*** وإشراف الرئيس ***فلاديمير لينين*** وتفكك وانتهى في 6 نوفمبر 1991م بعد محاولة رئيس كي.جي.بي اغتيال الرئيس السوفيتي ***ميخائيل جورباتشوف*** وفي 23 أوت 1991م تم القبض على رئيس الجهاز وحل محله الجنرال ***فاديم باكتين*** والذي تم تكليفه بحل الجهاز نهائياً[5]

بعد ذلك، حل جهاز F.S.B الوريث الوحيد لجهاز K.G.B كأداة مختصة بالعمليات الخاصة بالأمن القومي خارجيا وما يتعلق بها داخليا، حيث أصبح F.S.B هو المسئول عن

[1]- العوضي حسني عماد حسني، مرجع سابق الذكر، ص 11

[2] - المرجع نفسه

[3] - باسم راشد، **"المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي"**، مجلة أوراق، وحدة الدراسات المستقبلية، العدد 9، الاسكندرية، 2013، ص 19

[4] - نورهان الشيخ، **"روسيا تغير مبكر في العقيدة العسكرية"**، مجلة الأيام، العدد 6712، السنة 19، فلسطين، 15 سبتمبر 2014م، ص 17

[5] - المرجع نفسه

أنشطة المخابرات الروسية والتجسس خارج الاتحاد الروسي حيث يخول القانون الروسي له بالمهمات التالية:

- إدارة الإستخبارات.
- إتخاذ كافة التدابير لضمان نظام فعال لأمن روسيا.
- مهمة التجسس العلمي والتكنولوجي والاستخباري.
- إجراء عمليات مشتركة مع أجهزة الأمن المختلفة.
- مشاركة الإستخبارات الروسية في السياسة الخارجية.[1]

خلال رئاسة ***يلتسين*** عمل هذا الجهاز علي نشر تحذيرات إلى الغرب إشارة إلى عدم التدخل في توحيد روسيا مع الجمهوريات السوفيتية السابقة والهجوم على حلف شمال الأطلسي أيضا تعتبر تهديداً للأمن الروسي. وبعد تولي ***بوتين*** عمل علي تحديث الجهاز لذلك قام بتعيين ***يفجيني بريماكوف***، المتخصص في شؤون الشرق الأوسط، وأحدث تغييرات في جهاز الاستخبارات، ووضع على رأس الجهاز عددا من المساعدين له كان جميعهم ممن لهم خبرات وعلاقات بالعالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط، ثم بعد ذلك، أحدث ***بوتين*** تغييرا آخر على الجهاز عام 2000م بوضع ***سيرجى لينديف*** رئيسا جديدا له، اذا أنه كان ممن عملوا بالولايات المتحدة الأمريكية[2]، ويكتسب خبرة في العمل بالدول الغربية.

وتعتبر المخابرات الفيدرالية في روسيا من أكبر وأنجح المخابرات حول العالم، ومصنف ضمن أفضل 10 أجهزة مخابرات دولية وأعلنت المخابرات الروسية عن زيادة موازنتها في عام 2006م بنسبة 40% تقريبا، دون الإفصاح عن حجم المبلغ[3]، وله عدد من العمليات والمهام التي قام بها وأحدثت تغيرا كبيرا في موقف الدولة الروسية.

---

[1] - العوضي حسني عماد حسني، مرجع سابق الذكر، ص 13

[2] - يفجيني بريماكوف، تر: نبيل رشوان، **"الكواليس السرية للشرق الأوسط...النص الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين"**، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2013، ص 208

[3] - دينا عبدالخالق وهاني البدري، **"10معلومات عن جهاز المخابرات الروسية"**، جريدة الوطن، القاهرة، 2015/02/09، (2019-02-06، 19:14):
http://www.elwatannews.com/news/details/658949

ان ما يمكن اجماله بشأن متغيرات الاستراتيجية الروسية هو بقاء سيطرة الكرملين على تعريف وتحديد أهم الأولويات الاستراتيجية لدولة روسيا الاتحادية، فالمسار الرسمي لوضع الاستراتيجية الروسية خصوصا ما تعلق بالشأن الدولي يظل متمحورا حول السلطة الرئاسية بالإضافة إلى وزارة الخارجية[1]، كما أن المرسوم الرئاسي الصادر في 8 نوفمبر 2011 كلف وزارة الخارجية بالتنسيق ما بين مختلف الفواعل المشاركة في صناعة القرارات الاستراتيجية بهدف خلق خط موحد للسياسة الخارجية الروسية.[2]

كما تلعب أيضا المنظمات غير الحكومية، الأحزاب، النخب السياسية، جماعات المصالح والكنيسة دورا بارزا في صياغة الاستراتيجية الروسية، اذ تملك هذه الأخيرة من مدخلات القدرة ما يؤهلها أن تكون طرفا مؤثرا في رسم وتوجيه هذه الاستراتيجية

المطلب الثاني: المتغيرات الخارجية

تلعب المتغيرات الخارجية دورا بارزا ومؤثرا في صياغة وتحديد استراتيجية الدول، فروسيا تعتمد في استراتيجيتها على بناء قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية للتأثير على العالم الخارجي، كما أن روسيا ومن خلال شخصية ***فلاديمير بوتين*** كشخصية تحمل مجموعة من المعتقدات والقيم المرتبطة بالدفاع عن التراب الروسي وسعيه لإعادة روسيا لمكانتها الدولية، خلقت شبكة من الفواعل التي تتماشى واستراتيجيتها، و تقسم هذه المتغيرات الى:

أ- المتغيرات الإقليمية: مع تفكك الإتحاد السوفياتي في أوائل عقد التسعينات من القرن الماضي ظهرت حقيقة جيوسياسية جديدة تمثلت في ظهور عدة دول أعيد إدماجها في خريطة العالم المعاصر تقع في وسط آسيا وشمالها، أدت إلى تقلص مجال روسيا الآسيوي بنسبة 21 % وهو ما رأت فيه الزعامة السياسية الروسية أن ثروات تلك المناطق أصبحت هدفا لمصالح القوى الإقليمية والدولية.[3]

لذا فقد انصرف الإدراك الروسي إلى اعتبار أي تهديد لهذه الدول أو أي تهديد ينطلق منها باتجاه روسيا يمثل تهديدا خطيرا للأمن القومي الروسي، وعلى هذا الأساس تم انشاء كومنولث الدول المستقلة في ديسمبر1991 رغبة في المحافظة على الروابط الاستراتيجية

[1]- Elena Morenkova Perrier، **"Les principes fondomentaux de la pensée stratégique russe"**، institut de recherche stratégique de l'école militaire, paris, 2012, p 22

[2] - Ib، p 24

[3] - الأمارة لمى مضر، **"الاستراتيجية الروسية بعد الحرب البا ردة وانعكاساتها على المنطقة العربية"**، مرجع سابق الذكر، ص 219

الثابتة مع هذه الدول و إظهار دور روسيا البارز ضمن الكيان الجديد[1]. كما أن روسيا ترى في المنطقة مصالحها الجيوسياسية والمجال الحيوي للنشاط السياسي الخارجي الروسي، وفي هذا السياق سعت روسيا إلى تعزيز الميل إلى التكامل، وتدعيم الاستقرار وتسوية النزاعات المحلية وبالتالي تدعيم أمن روسيا وبلدان الرابطة[2]، كما أن إنشاء هذه الرابطة سيضمن تحسين العلاقات مع الدول والشعوب الإسلامية حيث يشكل مسلمو بلدان رابطة الدول المستقلة أغلبية شعوبها، إضافة إلى ضمان وصولها إلى المياه الدافئة وانهاء حالة العزلة من خلال تحسين علاقاتها مع إيران.[3]

كما حاولت روسيا استغلال موقعها المتميز، والاستفادة من جيرانها الإقليمين من خلال الهيمنة على الاقاليم المجاورة ومنع أي تدخلات فيها باعتبارها منطقة أمن استراتيجي لروسيا، فجاءت أزمة شبه جزيرة القرم التي حاولت روسيا ضمها إليها، عندما أعلن برلمان القرم استقلال شبه الجزيرة عن أوكرانيا وضمها إلي روسيا، مما أدي إلي زيادة العقوبات علي روسيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.[4]

من جهة أخرى مثلت الأزمة الروسية الجورجية نقطة تحول مهمة في الاستراتيجية الروسية، حيث كان رد الفعل الروسي على الغزو الجورجي لأوسيتيا الجنوبية في 2008 مفاجئا للكثير من المحللين والمراقبين الدوليين فلم يكن أحد يتوقع أن يكون الرد بهذا الحسم والقوة والسرعة متصورين أن أقصى ما يتوقع من موسكو أن تطالب المجتمع الدولي بالتدخل السريع لإيقاف الاعتداء ولكن كان الحسم بالقوة هو الخيار الأفضل من وجهة النظر الروسية.[5]

إضافة إلى اعتقاد روسيا بأن هذه الأزمة هي محاولة من الغرب لمحاصرتها ومنع انتشار نفوذها فهي تدرك الأهمية الاقتصادية لهذه المنطقة، والمتمثلة بخطوط نقل أنابيب النفط إلى أوروبا إذ يقع إقليما ابخازيا و اوسيتيا الجنوبية في منطقة ينظر إليها الغرب على أنها طريق حيوي لتصدير النفط من بحر قزوين إلى أسواق العالم وبما أن المنافسة مع الغرب من وجهة النظر الروسية لم تعد خاضعة للقوة العسكرية قدر خضوعها للقوة الاقتصادية فإن التحكم

[1] - المرجع نفسه، ص 277

[3] - ميشال يمين، **"عودة السياسة الروسية إلى الجوار الجنوبي الشرقي"**، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 63، بيروت، 1997، ص 26

[4] - العوضي حسني عماد حسني، مرجع سابق الذكر، ص 20، 21

[5]- الأمارة لمى مضر، **"الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية"**، مرجع سابق الذكر ، ص 286

بأنابيب نقل النفط والغاز يعطي لروسيا ميزة مضافة[1]. كما سعت روسيا من تدخلها في جورجيا إلى تحقيق هدف استراتيجي وهو منع حلف شمال الأطلسي من الاستمرار في خطته الرامية إلى ضم جورجيا إلى الحلف، ومن وجود أساطيله بالبحر الأسود، أو إنشاء قواعد صواريخ استراتيجية ومحطات للرصد في جورجيا، وهو ما يماثل كابوس أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962، والتي كادت أن تشعل حربا نوويا عالميا.[2]

وفي ضوء الأزمة الجورجية، جاءت أزمة أخرى كرد فعل من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وهي توقيعها وبولندا في أوت 2008 اتفاقا ينص على نشر منظومة الدرع الصاروخي الأمريكي المضاد للصواريخ على الأراضي البولندية بحلول عام 2102، والتي تتضمن نشر قواعد صواريخ اعتراضية تتولى الأطقم الأمريكية تشغيلها وصيانتها.[3]

إن الإدراك الروسي لجملة التحديات الإقليمية لم يغفل أبدا أهم تحديين تواجههما السياسة الخارجية الروسية، توسع الحلف الأطلسي ونشر الدرع الصاروخية الأمريكية في دول أوربا الشرقية. اللذين سيؤديان إلى احتمال اقتراب القوى العسكرية الغربية من الحدود والأراضي الروسية ومن ثم إمكانية تطويق روسيا وعزلها وهذا يعني قصر مدة الإنذار للقوات الروسية، كما أن الروس يدركون أن من مصلحة الغرب منعها من ممارسة نفوذها الإقليمي بشكل يتعارض أو يتقاطع مع مصالحه.[4]

ب- المتغيرات الدولية: تشهد البيئة العالمية تناقضات عديدة بين قواها الفاعلة، فتلك القوى تتنافس فيما بينها وتتصارع لأجل تبوء مرتبة أفضل في سلم القطبية الدولية، ويساعدها في ذلك أن هيكل القوة وطبيعتها الدولية ذاتها في تحول، فالوضع الذي تعانيه الولايات المتحدة في الاحتفاظ بموقعها الدولي أصبح حرجا من حيث بروز القوى الدولية الأخرى إلى مراتب منافسة لها على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي وحتى العسكري، بحيث أن طبيعة القوة

[1] - المرجع نفسه، ص 288

[2] - فتحي ذياب سبيتان، **"قضايا عالمية معاصرة"**، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 256

[3] - المرجع نفسه، ص 258

[4] - المرجع نفسه

الدولية الجديدة تجاوزت القيد العسكري، وأصبح بإمكان أي قوة اقتصادية، تقنية، ثقافية، دون استبعاد أهمية القوة العسكرية، أن تؤثر في مجالات دولية واسعة.[1]

لقد عكس السعي الأمريكي لتطويق التحرك الروسي في إقليمها المجاور واقع الرغبة الروسية في العودة إلى الساحة الدولية كدولة عظمى، حيث لم تثني الجهود الغربية من عزيمة القادة السياسيين الروس من تطوير علاقاتهم الاقتصادية والأمنية مع دول العالم[2]، فانتهجت روسيا التوجه الوسيط في العلاقة مع الغرب القائم على الشراكة الاستراتيجية معه وليس التحالف بل اتخاذ موقف مناسب، وإتباع مواقف متوازنة إزاء القضايا الإقليمية والدولية دون ربط هذه السياسات بالمواقف والسياسات الامريكية. كما عملت على مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد على الساحة الدولية بإقامة شراكة استراتيجية مع بعض القوى الدولية مثل الصين والهند، و توقيع الاتفاقيات مع الدول الأوروبية مثل اتفاقية من أجل السلام مع الناتو ونادى باريس للدائنين ودعمها للحرب على الارهاب مع الولايات المتحدة الأمريكية[3]، مما أعطاها مميزات وبرر لها حربها مع الشيشان.

كما أنها أصبحت تدرك أهمية العنصر الطاقوي بالنسبة لاقتصادها ومكانته في الاقتصاد العالمي لذا فقد عملت جاهدة على زيادة استثماراتها الخارجية في هذا المجال والعمل على تخطي كل منافسيها خاصة بعد إعلان الولايات المتحدة أنه بحلول 2020 ستصبح دولة مصدرة للنفط، حيث أنه حاليا تعد الدول الأوربية أكبر مستهلك للغاز الروسي، تليها الصين وبذلك تهيمن روسيا على 67% من إنتاج الغاز في العالم.[4]

اضافة الى ذلك، طرحت ظاهرة تنامي التهديدات الإرهابية والمنظمات المتطرفة بعدا جديدا لإدراك القادة الروس لأمنهم القومي خصوصا وقد ارتبطت هذه الظاهرة بتصاعد الإسلام السياسي والتي ترى فيه الأخيرة تهديدا لوحدة أراضيها بعد حربها مع الشيشان[5]، لذا فقد توجهت لدعم دور المنظمات الدولية لمواجهة هذا الخطر وعدم الخروج عن إطارها لمحاربته.

ان ما يمكن اجماله بشأن دور المتغيرات الاقليمية والدولية في الاستراتيجية الشاملة لدولة روسيا الاتحادية، هي أن هذه الأخيرة ترغب في استرجاع الروابط القائمة بينها وبين دول

[1] - خضر عباس عطوان، **"سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي"**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، بيروت، 2008 ، ص48

[2] - العوضي حسني عماد حسني، مرجع سابق الذكر، ص 21

[3] -- خضر عباس عطوان، مرجع سابق الذكر، ص 48

[4] - المرجع نفسه

[5] - المرجع نفسه، ص 49

الاتحاد السوفياتي السابق أي دول محيطها الإقليمي، الأمر الذي يفرض عليها تبني صورة من صور التكامل والاحتفاظ بشكل ومفهوم خاصين للعلاقة بينها وبين هذه الجمهوريات الوليدة وان كانت لا تتشابه مع تلك الصيغ الاندماجية التي شهدها الاتحاد السوفياتي سابقا.[1]

ويمكن تحديد مجموعة من الأهداف الروسية في هذه الدول:

1- الحفاظ على صيغة من صيغ التعاون تكفل لروسيا الحصول على الموارد الأولية الزراعية واحتكار السوق ذات الطاقة الاستيعابية.

2- الحفاظ على النفوذ الروسي وتدعيم مكانته في مواجهة الدول الغربية.

3- التحكم في المواقع الاستراتيجية والمضايق البحرية التي تمكنها من الوصول إلى المياه الدافئة.

4- الإستفادة من وضع هذه الجمهوريات باعتبارها حلقة الوصل بين روسيا والعالم فهي بمنزلة الحزام الذي يحيط بروسيا من الجنوب والغرب.[4]

وتكمن أهمية هذا المستوى الإقليمي في كونه يرتبط بشدة بالمستوى الدولي إذ أن الغرب يعتبر روسيا خطرا وتهديدا للأمن العالمي[2]. ما يجعله يسعى للتوسع شرقا نحو الحدود الغربية لروسيا، إذ أن هذه الخطوة أدت إلى انقلاب جذري في التوازن الاستراتيجي العالمي لمصلحة الغرب، ويرى الروس في تمدد الحلف الأطلسي شرقا نحو حدودهم خطرا على مصالح بلادهم، وعلى أمنهم القومي بالدرجة الأولى، اذ أن اقتراب البنى السياسية والعسكرية للحلف الأطلسي من الحدود الغربية لروسيا يهدد مواقعها الاستراتيجية في القارة الأوروبية بعد عزلها عنها، ما تطلب مواجهة خطط التوسع هذه على المستوى الرسمي وكذا على المستوى الشعبي[3]، فمن الواضح أن توسيع حلف شمال الأطلسي كان يهدف من حيث الجوهر إلى الحؤول دون نهوض "العدو" الروسي مجددا.

وعليه فان المستوى الاقليمي والدولي يبقيان من أهم المتغيرات التي يوضع على أساسها القرار الاستراتيجي لدولة روسيا الاتحادية، الأمر الذي يستدعي فعلا استغلال كل عوامل

---

[1] - - الأمارة لمى مضر، **"المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها في سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003"**، مرجع سابق الذكر، ص43، 44

4- Thomas Gomart، **"OTAN-RUSSIE: la « question russe » est-elle-européenne?"**، Politique étrangère, No 4, 2009, p.852

[2] - Ib

[3] - محمد دياب، **"توسيع الناتو وحرب البلقان: أهداف استراتيجية وجيوسياسية"**، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد 83، 1991، ص 26، 27

القوة المادية والمعنوية التي تحوز عليها هذه الدولة بهدف التصدي لكل تلك التهديدات سواء في جوارها القريب أو على مستوى السياسة الدولية.

المبحث الثالث: طبيعة الإستراتيجية الروسية.

من أجل التعرف على طبيعة الاستراتيجية الجديدة لروسيا الاتحادية بعد وصول ***فلاديمير بوتين*** إلى الحكم وجب علينا العودة إلى فترة حكم الرئيس ***بوريس يلتسين*** أي تلك الفترة الحرجة من التاريخ الروسي وذلك من أجل معرفة الأسباب التي دفعت القيادة الروسية الجديدة إلى ضرورة تبني استراتيجية جديدة لاستعادة دورها في النسق الدولي.

المطلب الأول: توجهات الإستراتيجية الروسية.

إن تفكك الاتحاد السوفياتي ترك آثارا عديدة وعلى عدة مستويات داخلية وإقليمية ودولية، ما أدى إلى بروز حاجة حيوية لإعادة صياغة ومراجعة الفكر الاستراتيجي الروسي بما يتلاءم والوضع الجديد للدولة الروسية ويتوافق مع المعطيات الإقليمية والدولية.

فقد كان من غير الممكن تفادي مرحلة من الاضطراب التاريخي والاستراتيجي في روسيا ما بعد الإمبراطورية الأمر الذي قاد إلى موجة هائلة من النقد الذاتي بسبب بروز جدل واسع حول ما ينبغي أن يكون عليه التعريف الذاتي لروسيا في تلك المرحلة التاريخية، وقد كثرت النقاشات المكثفة على الصعيدين الخاص والعام حول قضايا لا نجد من يثيرها في معظم الدول الكبرى مثل: أين روسيا؟ وما ضاعف من أزمة الدولة الروسية إيجاد أجوبة واقعية مقبولة لدى الشعب الروسي الذي سيطر عليه شعور فقدان الهيبة والكرامة الدوليتين.[1]

ومن بين ما تم الأخذ به إسقاط العديد من المحددات التي تحكمت في الفكر الاستراتيجي على مر عقود طويلة وأبرزها كان الأيديولوجيا، فقد لعبت الأفكار الماركسية واللينينية دورا كبيرا في صياغة الفكر الاستراتيجي للاتحاد السوفياتي. بعد ذلك شهد عقد التسعينات انقلابا عميقا في الاستراتيجية الروسية التي كانت تدور في فلك تصورات الرئيس ***يلتسين بوريس*** ووزير خارجيته آنذاك ***أندريه كوزيريف***، فضلا عن بعض المقربين للرئيس من جماعة القوى الديمقراطية ذات التوجهات الغربية الرأسمالية الأمر الذي أدى إلى التخلص النهائي من المبادئ الماركسية اللينينية التي كانت تحكم النظام السوفياتي.

لكن روسيا في فترة ما بعد الاتحاد السوفياتي بزعامة الرئيس ***يلتسين*** وجدت نفسها أمام جملة من المشاكل المعقدة، رغم ما حمله الرئيس من آمال للشعب الروسي وللغرب كذلك في

[1] - أناتولي أوتكين، تر: أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الدين الجبالي، **"الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين"**، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ط1، 2003، ص 31

عملية دعم التحول السياسي في هذا البلد، إلا أن ما ميز فترة حكمه وجود العديد من المعضلات رغم سعي الإدارة الروسية إلى التعاون مع الدول الغربية منذ الاعتراف الروسي باختلال موازين القوى الذي حصل على المستوى الدولي لصالح الغرب، و أتبعت ذلك تقديمها لمجموعة من التنازلات منها: إعلان الالتزام بالديمقراطية الليبرالية والاقتصاد الحر، كما خفضت من ترسانتها النووية أوقفت التجارب النووية من جانب واحد.[1]

بهذه المعطيات دخلت روسيا في خضم الصراعات الداخلية وفقدان الاتجاه بسبب غياب الإرادة السياسية لصناع القرار الروسي، كما أفقدها الانهيار المفاجئ للهياكل الداخلية للدولة وهياكل السياسة الخارجية والتمتع بالاستقرار الأمر الذي انعكس سلبا على رسم التوجهات الاستراتيجية لروسيا.[2]

يرى العديد من الكتاب الروس بأن حقبة الرئيس ***بوريس يلتسين*** كانت من أكثر الفترات حلكا على روسيا، وأصبحت روسيا في عهده جمهورية للفساد وأصبح الفساد ومخالفة القانون نمط الحياة الطبيعية في روسيا، حتى أن ما بقي من الاقتصاد الروسي سيطرت عليه القلة الحاكمة، تفشت أزمة السيطرة في روسيا، حيث أصبح الزعماء المحليون للمقاطعات الروسية يتصرفون كملوك على مقاطعاتهم بدون الاهتمام للكرملين، وذبلت تأكلت الدولة الروسية وفقدت سيطرتها.[3]

في ديسمبر 1999 أعلن ***يلتسين بوريس*** تخليه عن السلطة لعدة أسباب لعل أبرزها حالته الصحية المتردية في مرحلته الأخيرة للولاية الثانية التي انعكست سلبا على تسيير شؤون الدولة، والتي سلم زمام أمورها وخصوصا الاقتصادية منها إلى أعضاء أسرته ومحيطه الذين كانوا يستفيدون كثيرا من هذا الامر لتسيير أمورهم الشخصية وكسب الأموال، ليترك السلطة لخليفة ***فلاديمير بوتين***[4] رجل المخابرات السابق ورئيس الوزراء، وفي ديسمبر 2000 أنتخب هذا الأخير رئيسا لروسيا الاتحادية.

ويمكن القول أن روسيا التي انزاحت عن ساحة الفعل الدولي في عهد ***يلتسين***، تحطمت المؤسسات الاقتصادية فيها في ظل نظام اتجه صوب الليبرالية الاقتصادية دون وجود أدنى تخطيط استراتيجي وجدت نفسها أمام أوضاع كارثية، وبالتالي فإن ***بوتين*** استلم السلطة في روسيا وهي تعيش في حالة من عدم الاستقرار السياسي فقد كثرت في عهد الرئيس الأسبق

[1] - المرجع نفسه، ص 32، 33
[2] - المرجع نفسه، ص 41
[3] - فاشيفتسوفا ليليا، تر: بسام شحاط، **"روسيا بوتين"**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2006، ص 18
[4] - Richard Sakwa، **"Putin Russia's Choice"**، routeledge، London، second edition، 2008، p 2

يلتسين عملية تغيير الحكومات فضلا عن المحاولات الانفصالية لبعض الجمهوريات التابعة للاتحاد السوفياتي وبالأخص جمهورية الشيشان.[1]

ومما لا شك فيه أن وصول ***بوتين*** إلى هرم السلطة كان نتيجة توافقات حصلت بين ***يلتسين*** ومن كان يحيط به رجال المال و الإعلام والنفط بهدف ضمان مستقبل هؤلاء بعد انتهاء ولايته، هذا الأخير الذي حصل على الحصانة بواسطة مرسوم أصدره ***بوتين*** في اليوم الأول من عام 2000.[2]

وبعد انتخابه للرئاسة، اتخذ ***بوتين*** خطوات أكثر حزما ضمن الاستراتيجية الشاملة لدولة روسيا الاتحادية، سعيا منه لاستعادة هيبة ومكانة دولته وذلك يجعلها تعيد النظر في مصالحها الوطنية، لأن تصورات قائد الكرملين الجديد لمستقبل روسيا الاتحادية كانت تدورفي فلك حماية الامن القومي الروس وفقا لرؤية استراتيجية جديدة مختلفة عن الرؤية التي كانت سائدة عقب انهيار الاتحاد السوفياتي.[3]

وقد مرت روسيا ومنذ تولي ***بوتين*** الحكم وحتى نهاية عام 2015 في توجهها بشكل عام بثلاث مراحل:

- مرحلة اعادة البناء أو ما يسمى ب: **"عقيدة استعادة الدولة"**، دامت هذه المرحلة طيلة رئاسة ***فلاديمير بوتين*** الأولى (2000-2004)، حيث قام ببناء نظام سلطوي قوي قادر على اطلاق مسار الاصلاحات الاقتصادية تحت اشراف الدولة.

- مرحلة بناء القوة العسكرية العابرة للقارات أو ما يسمى ب: **"عقيدة فرض الاحترام"**، امتدت خلال فترة حكم بوتين الثانية (2004-2007) ودامت حتى 2009، واجهت روسيا كثيرا من التحديات الجيوسياسية العالمية، كان أخطرها التدخلات المتزايدة في الشأن الروسي الداخلي والتهميش المتزايد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وارتفاع وتيرة التهديد الذي يمثله حلف الشمال الأطلسي على الحدود الغربية الروسية، وكذا التهديدات النابعة من مرور الشرق الأوسط بالكثير من الحروب والصراعات الدولية، وفي هذا السياق توجهت العقيدة العسكرية الروسية نحو توجه جيوسياسي عالمي يقوم على بناء وتأسيس جيش قوي وقدرات عسكرية دفاعية وهجومية استراتيجية قادرة على مواجهة كل التحديات والتهديدات.

---

[1] - فاشيفتسوفا ليليا، مرجع سابق الذكر، ص 75

[2] - المرجع نفسه، ص 77

[3] - الأمارة لمى مضر، **"الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية"**، مرجع سابق الذكر، ص 20

2- وسيم خليل قلعجية ،**"روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين"**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2016، ص 86،87، 88، 89، 90

● مرحلة تأكيد المكانة العالمية لروسيا الاتحادية أو ما يسمى ب: **"عقيدة فرض التوازن الاستراتيجي"**، دامت بين 2010 و2015، وأعلن عنها سكرتير مجلس الأمن الروسي ***نيكولاي باتروشيف*** في :2009 ***"العقيدة العسكرية الروسية الجديدة لم تأتي من فراغ، بل جاءت رد فعل على استراتيجية الأمن القومي الأمريكي المعلن عنها والتي استبعدت روسيا الاتحادية من قائمة حلفاء وأصدقاء أمريكا في حربها ضد الارهاب"***، وما يجب التأكيد عليه في هذه الاستراتيجية هو امكانية استخدام القوات العسكرية الروسية خارج نطاق روسيا، وكذا في توسيع المناطق الحدودية وخاصة الغربية لروسيا، وبهذا تعود المنطقة الحدودية الروسية لما كانت عليه في زمن الاتحاد السوفياتي. هذا اضافة الى عامل الترهيب وزرع روح الخوف في نفوس أعدائها.[2]

المطلب الثاني: سمات الاستراتيجية الروسية.

بما أن رسم استراتيجية معينة يتطلب من الدولة توضيح الغايات الوطنية الأساسية، كونها تشكل العامل الرئيسي في عملية التخطيط الاستراتيجي العام، فإن روسيا الاتحادية وبعد معاناتها من عديد المشاكل عقب بروزها كدولة ديموقراطية جديدة تعتمد على اقتصاد السوق أدى إلى نشوء أنماط جديدة من التفكير الاستراتيجي تركز على الأمن القومي للدولة الروسية الجديدة، والتهديدات التي قد يتعرض لها هذا الأمن، ومن ثم تحديد أهم تلك الوسائل المؤدية إلى تحقيق تلك الأهداف الوطنية المرسومة.

أما سمات هذه الاستراتيجية الجديدة فتتمثل في ما يلي:

أ- الواقعية: تتمتع الاستراتيجية الروسية بمقدار عالي من الواقعية، حيث أن روسيا الجديدة ابتعدت عن الحجج الايديولوجية التي كانت تقيد الدبلوماسية السوفياتية سابقا، فهي أصبحت تتبنى الواقعية وتسعى لبناء سياسة البراغماتية، كما أن هذه الواقعية تجعل المعيار الرئيسي الذي تقوم عليه الاستراتيجية الروسية هي جعل المصالح الروسية وخاصة السياسية والأمنية أكثر وضوحا وتعبيرا عن تطلعات روسيا المستقبلية، وتعززت هذه الأخيرة أكثر مع وصول ***بوتين*** الى الحكم في عام 2000.

ب- براغماتية القيادة: ويظهر هذا الأمر من خلال لجوء القيادة الروسية إلى قيم جديدة بدأت تعمل بها، حيث عمد رؤساء روسيا الجدد- ***بوتين*** و***ميدفيديف***- إلى إظهار وتأكيد قطع علاقات بلادهم بالماضي الشيوعي، والتخلي عن كافة ركائز الحرب الباردة، بما فيها الأيديولوجيا الماركسية التي طالما هيمنت على الاستراتيجية المتبعة، وبقيت القيادة الروسية بعد عام 2000 بقيادة الرئيس ***بوتين*** على نفس الخط على الرغم من اعتباره أن انهيار الاتحاد

السوفياتي كان أكبر كارثة جيوسياسية في القرن العشرين[1]. إن دراسة العديد من الباحثين لشخصية الرئيس الروسي من منطلق أنه رائد في الاستخبارات السوفياتية سابقا وإعادته للنشيد الوطني السوفياتي كنشيد وطني لروسيا وسعيه المستمر نحو إعلاء شأن روسيا على الساحة السياسية الدولية، وبذات الوقت تؤكد أن روسيا تسعى باستمرار لبناء استراتيجية براغماتية ذات مزايا مشتركة للطرفين أي روسيا وأي دولة أخرى[2]، وأن هذه البراغماتية تحافظ وتحقق مصالح الطرفين مما يجعل الاستراتيجية تتسم بالبراغماتية.

ج- الديناميكية: وتبدو هذه الديناميكية واضحة من خلال ما يضمن بصورة أكثر جدية عدم العودة إلى الوراء منذ تواري عصر الأيديولوجيات المتصارعة على الساحة الدولية. وهنا يقف ***بوتين*** كحام للخط الاستراتيجي الجديد الذي انتهجته روسيا في عصر العولمة وحرية الأسواق. إن الإصرار على وحدة تراب الفدرالية الروسية وعدم التفريط فيها، واتباع مختلف الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية لتأكيد هذه الوحدة، يمثلان دليلا على فاعلية الاستراتيجية الروسية.[3]

د- المنافسة: أحل الدستور الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي المنافسة على الأسواق العالمية ورغم أن تحقيق هذا الهدف لا يخلو من الصعوبات التي سرعان ما انعكست على الاستراتيجية الروسية، فقد استوجب ذلك وضع خطط و اصلاحات بنيوية، وانفتاح مالي واقتصادي مع الخارج، ويمكن ملاحظة ذلك في موضوع السلاح الروسي وبيعه، على سبيل المثال، فالمعيار الحاكم اليوم في إعطاء وبيع الأسلحة الروسية لأي دولة هي المصلحة الروسية خاصة الاقتصادية منها، وليس القرب الأيديولوجي[4]، كما كان الحال مع الاتحاد السوفياتي السابق.

ه- حرية الحركة: إن تفكك الاتحاد السوفياتي وظهور نظام دولي جديد لم يصاحبه فرض شروط على روسيا الاتحادية بما قد يضر بمصالحها أو تقييد حرية حركتها أو عنصر من

---

[1] - الأمارة لمى مضر، **"الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية"**، مرجع سابق الذكر، ص 101، 102، 103، 104

[2] - عامر عبد الفتاح أحمد عبد الغفار، **"السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ العام 2011-2014"**، اطروحة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2015، ص 76

[3] - نبيه الأصفهاني، **"السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديموقراطي"**، مجلة السياسة الدولية، السنة 35، العدد 136، أفريل 1999، ص 225

[4] - عمر كوش، **"الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة"**، الجزيرة، 2009/06/27، (18-02-2019، 35:13):

https://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2009/6/27/الاستراتيجية-الروسية-بعد-الحرب-الباردة

عناصر قوتها، فوضعها الجديد لم يجعلها ولو نسبيا مجبرة على الانصياع إلى مواقف الدول الغربية في مختلف القضايا الدولية سواء داخل مجلس الأمن، ضمن منظمة الأمم المتحدة أو خارجه ضمن توجهات النظام الدولي الجديد[1]، وهذا الأمر أعطاها قدرة على التحرك والتحدي والمعارضة لأي نمط جديد في العلاقات الدولية بما يتفق مع مصالحها.

و- المرونة: يمكننا أن نستكشف مرونة الاستراتيجية الروسية من خلال تصورات صانعي القرار الروسي للأمن العالمي وموقع المصالح الروسية منها، إذ تؤيد روسيا الاتحادية الجهود الجماعية لحل الأزمات الدولية، كما تساند الاقتراح الداعي إلى إشراك جميع أعضاء مجلس الأمن والأطراف المعنية لحل أي أزمة تنشب في العالم، وهو أمر ناجم عن إدراك روسيا الاتحادية لضعف نفوذها في مواجهة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، مع رغبتها في تأكيد أهمية التحرك لتحقيق مصالحها الحيوية، الأمر الذي جعل روسيا الاتحادية تدعو إلى عقد اتفاقيات متعددة الأطراف، وهو موقف يحسب على أنه موقف مرن مادام يتطلع إلى أن يكون أحد الأطراف المشاركة في الاتفاقيات المقترحة وعدم الاستسلام أمام وجود هيمنة أمريكية على المستوى الدولي.

ز- علمية الاستراتيجية الروسية: تتضح علمية الاستراتيجية الروسية من خلال إدراك القادة الروس الدور الأساسي للسلاح النووي في مستقبل الأمن القومي الروسي وتأكيدهم له، فحسب تصريحات أحد كبار المسؤولين في الكرملين، بمناسبة انعقاد الدورة الأولى لمجلس الأمن القومي الروسي: ***"فإن القوات النووية تشكل وستبقى تشكل العنصر الأساسي لأمننا و قوتنا العسكرية"*** ، وهكذا فإن موقف الاتحاد الروسي من تصديق اتفاقية ستارت، والموقف من ميل الولايات المتحدة الأمريكية إلى التوسع في الفضاء الكوني تسليحيا يمكن فهمه وتفسيره بإدراك روسيا الاستراتيجي للقدرات العلمية كعنصر من عناصر القوى التي ينبغي توظيفها في إطار الاستراتيجية الشاملة[2]

مما سبق يتضح جليا أن السمات الاستراتيجية الروسية في عهد ***بوتين*** تبلورت بهدف الخروج من الأزمات التي كان يعيش فيها أنداك الاتحاد الروسي.

[1] - الأمارة لمى مضر، **"الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية"**، مرجع سابق الذكر، ص 106

[2] - المرجع نفسه، ص 107، 108

خلاصة الفصل:

يمكننا من خلال ما تم تقديمه التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات كالآتي:

رغم تطور حقل العلاقات الدولية بصفة عامة وحقل الاستراتيجية بصفة خاصة، يبقى تحديد مفهوم دقيق وشامل للاستراتيجية محل نقاش وخلاف بين المفكرين والباحثين، ويرجع هذا بالأساس إلى الديناميكية التي يتمتع بها هذا الحقل مقارنة بالحقول الأخرى. ويكمن دور الاستراتيجية الروسية في العلاقات الدولية في قدرتها على اعادة احيائها لدورها العالمي من جديد، وفرض نفسها على الساحة الدولية.

تعتبر المتغيرات الداخلية للاستراتيجية الروسية من أهم مقوماتها التي تستند عليها، في حين تمثل المتغيرات السيكولوجية الهرم الرئيسي لها ويمثل فيها الرئيس القاعدة الأساسية. أما المتغيرات الخارجية، فهي من أهم المتغيرات التي تلعب دورا هاما في الحفاظ على هيبة، مكانة، أمن وسياسة روسيا والتي على أساسها يوضع القرار الاستراتيجي.

ان التوجه الذي انتهجته روسيا في عهد ***يلتسن*** وضعها أمام أوضاع كارثية خاصة اقتصاديا، لذا وبحلول ***بوتين*** مكانه في السلطة عمل على اعادة بناء دولة روسيا وفقا لاستراتيجية جديدة اتسمت بانتهاج نهج الواقعية، العقلانية، المرونة وكذا البراغماتية لأجل الاصلاح من أزمات روسيا السابقة وبناء مستقبل جديد لها.

الفصل الثاني:

مكانة الشرق الأوسط في الإستراتيجية الروسية

الفصل الثاني: مكانة الشرق الأوسط في الإستراتيجية الروسية.

في هذا الفصل، سنحاول معرفة مكانة الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا وتقاربه الجغرافي والأهداف الاستراتيجية لروسيا في المنطقة، وعليه قسمنا هذا الفصل أيضا الى ثلاث مباحث. يتناول المبحث الأول المكانة الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا، أما المبحث الثاني فيتناول المكانة الاقتصادية للشرق الأوسط بالنسبة لروسيا، في حين اهتم المبحث الثالث بالمكانة العسكرية والأمنية للشرق الأوسط بالنسبة لروسيا.

المبحث الأول: المكانة الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا.

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بأهمية جيوبوليتيكية كبيرة مقارنة بغيرها من المناطق، وتكمن هذه الأهمية في استخدام القوى الكبرى لهذا الموقع الجغرافي استخداما سياسيا وتنافسيا.

المطلب الأول: التقارب الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط وروسيا.

يعتبر العامل الجغرافي من المصادر المهمة التي تدفع روسيا الى الشرق الأوسط، ومن بين هذه المصادر أو العوامل الدافعة نجد الممرات المائية والمعابر البرية.[1]

● **الشرق الأوسط:** تشير الدراسات السياسية والتاريخية الى أن مصطلح الشرق الأوسط تم استخدامه لأول مرة عام 1902 من قبل المؤرخ الأمريكي ***ألفريد ماهان*** في مقال له بعنوان: **"الخليج الفارسي"**.[2]

ثم استخدم هذا المصطلح من قبل ***تشرشل*** وزير المستعمرات البريطاني عندما أنشأ ادارة الشرق الأوسط عام 1921 لتشرف على شؤون فلسطين، الأردن والعراق، ثم زاد استعماله بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة انشاء مركز قيادة وتموين الشرق الأوسط والحلفاء.

[1] - ناصر زيدان، مرجع سابق الذكر، ص 250

[2] - محمود صلاح الدين، **"مفهوم الشرق الأوسط"**، جريدة صوت الوطن، 06-07-2007، (22-02-2019، :(47:18

https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2007/07/06/95653.html

وقد شاع استخدام مصطلح الشرق الأوسط في أوائل القرن العشرين، لكنه ظل معرفا بشكل غير محدد. فمنطقة الشرق الأوسط منطقة جغرافية كبيرة تقع في جنوب شرق أسيا وشمال شرق افريقيا.[1]

فقد عرفته الأمم المتحدة بأنه: ***"المنطقة الممتدة من ليبيا غربا حتى ايران شرقا، ومن سوريا شمالا الى اليمن جنوبا"*** ، ثم أعادت صياغة هذا التعريف عام 1989 فعرفته: ***"بأن المنطقة هي كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بالإضافة الى ايران واسرائيل"*** .

في حين تعرف جامعة الدول العربية الشرق الأوسط بأنه: ***"عبارة عن الأقاليم الخاضعة لسيادة أو سيطرة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بالإضافة الى كل من ايران وتركيا"*** .

أما معهد الشرق الأوسط فقد استخدم هذا المصطلح ليشمل بالإضافة الى منطقة البحر المتوسط كل من باكستان، اسيا الوسطى والبلدان العربية في شمال إفريقيا.

كما يتوافق تعريف ***شمعون بيريز*** مع تعريف الأمم المتحدة بأن الشرق الأوسط يمتد من ليبيا غربا حتى ايران شرقا، ومن سوريا شمالا الى اليمن جنوبا، هذا وقد أضاف في تعريفه باكستان كونها دولة اسلامية.[2]

[1] - المرجع نفسه.

[2] - حاكم خليد، **"صراع القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط من 2001-2015"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، 2014-2015، ص 24،25،26

الخريطة :01

خريطة دول الشرق الأوسط.

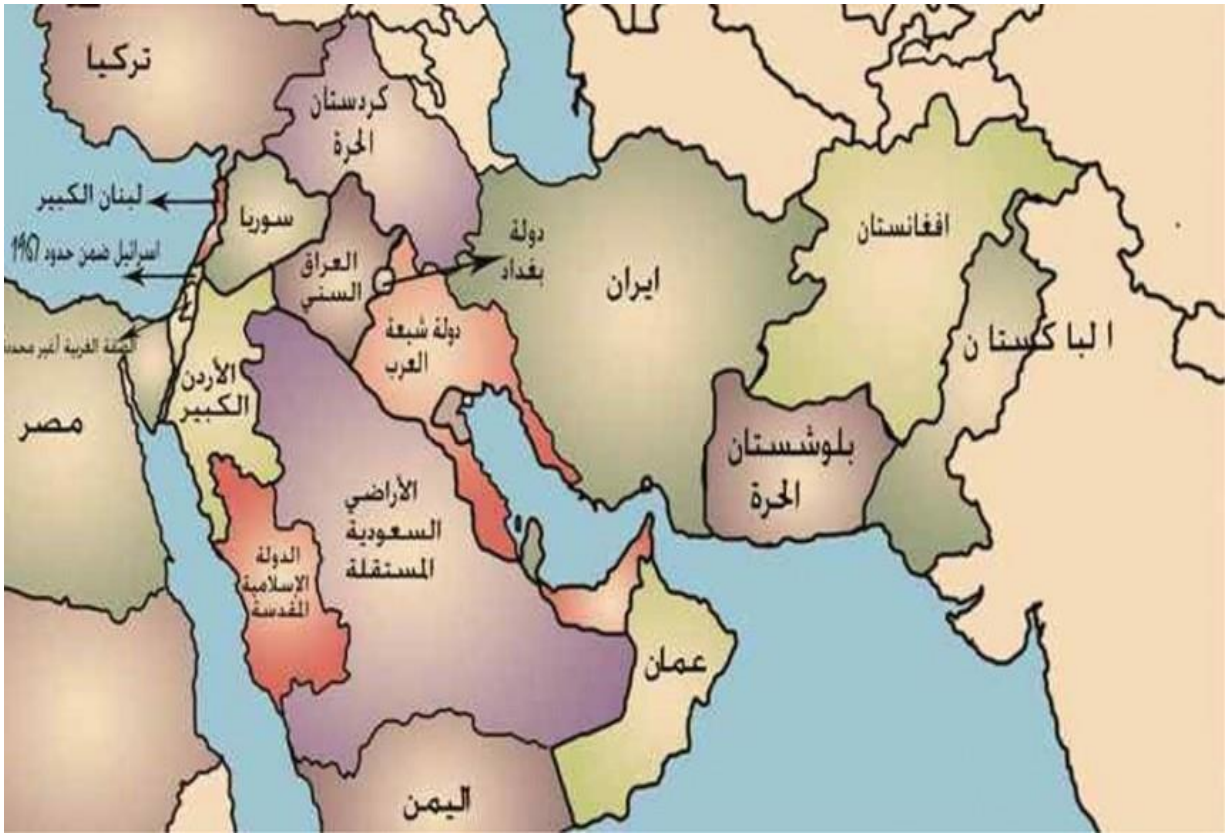

المصدر: وكالة القدس للأنباء:

www.alqudsnews.net

تعد منطقة الشرق الأوسط من مناطق العالم بالغة، هذا نظرا لموقعها الاستراتيجي الذي تتمتع به، فهو مركز التقاء القارات الثلاث اسيا، أروبا وإفريقيا، فنجد أن كل من دول الخليج والمشرق العربي، ايران، جزء من تركيا ومصر. وقد قدم ***ماكندر*** في نظريته:" قلب الأرض" توضيح شامل للمنطقة حيث تصور أن للأرض نقطة ارتكاز تتمثل في القلب الشمالي المتمثلة في روسيا، وافترض أن للأرض أيضا قلب جنوبي،[1]

[1] - هشام محمود الأقداحي، **"تحديات الأمن القومي المعاصر: مدخل تاريخي-سياسي"**، مؤسسات شباب الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 18

تمثل في إفريقيا وهما متصلان عن طريق بلاد العرب الذي تمثل في رأيه من النيل بمصر الى ما وراء الفرات شرقا ومن جبال طوروس في الجزء الجنوبي من تركيا شمالا حتى خليج عدن[1]. وفي داخل الشرق الأوسط الكبير* مثلث صغير لهنفس مكانة الشرق الأوسط (مكانة القلب) وهي ممتدة من شمال البحر العربي الى جزيرة سقطرة شاملة خليجي عمان وعدن والخليج العربي والبحر الأحمر. كما تمتد من الساحل الايراني وجبال كردستان بموازاة الحدود العراقية الايرانية، ثم في اتجاه هضبة الأناضول ومضيق البسفور والدردنيل بتركيا.[2]

يشكل العامل الجغرافي مصدرا هاما من المصادر التي تدفع روسيا في الشرق الأوسط الى الأمام، ومن بين هذه العوامل الدافعة نجد الممرات المائية والمعابر البرية، هذا اضافة الى العامل الديني والاقتصادي.[3]

كما أنه يحتوي على أراضي وهضاب وبحار والعديد من المصادر التي تجذب الاهتمامات السياسية. ففي جنوب غرب روسيا تتلاقى ثلاث كيانات جغرافية وسياسية، هذه التوجهات لها

---

[1] - المرجع نفسه

***الشرق الأوسط الكبير**: تشير الدراسات المختلفة منذ عقد التسعينات إلى أن الشرق الأوسط ليس له ملامح جغرافية محددة المعالم، لكن البعض يشير إلى أنها المنطقة الجغرافية الواقعة ما حول وشرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط وتمتد إلى الخليج العربي، ويستعمل هذا المصطلح للإشارة إلى الدول والحضارات الموجودة في هذه .وقد سميت هذه المنطقة في عهد الاكتشافات الجغرافية من قبل المكتشفين الجغرافيين بالعالم القديم، وهي مهد الحضارات الإنسانية وكذلك مهد جميع الديانات السماوية. ويمكن القول إن الكيانات السياسية في هذه المنطقة تتمثل بالدول التالية: العراق، السعودية، فلسطين، الكويت، الأردن، لبنان، البحرين، قطر، الإمارات، اليمن، سوريا، مصر، سلطنة عمان، السودان، إيران، أرمينيا، تركيا، قبرص. ويعتبر الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم توتراً أمنياً حيث شهد أكثر من إحدى عشرة حربا. وقد طرح الرئيس الأميركي جورج بوش الابن مشروع الشرق الأوسط الكبير في فبراير 2004 أي بعد عام تقريباً من احتلال العراق، وبعد سلسلة مبادرات ومواقف كانت الإدارة الأميركية قد طرحتها بعد الهجوم الإرهابي على برجي مركز التجارة العالمي بنيويورك ومبنى البنتاغون بواشنطن في الحادي عشر من سبتمبر 2001، وذلك بغية التعامل مع مشكلات المنطقة العربية والتحديات المنبثقة عنها. وتم صوغ استراتيجية الأمن القومي الأميركي في سبتمبر من عام 2002، التي تتضمن التزام الولايات المتحدة الأميركية بالعمل على إدخال مبادئ الديمقراطية حسب إدارة بوش الذي أكد في خطابه يوم 9-5-2003 في جامعة ساوث كارولينا أن حكومته ستعمل على تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة تربطها اتفاقات للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة خلال عشرة أعوام. ومن خلال طرح بوش للمشروع فقد صرح بأن هذا المشروع الذي يؤكد على ضرورة التغيير في المنطقة عوضاً عن استراتيجية الحفاظ على الوضع القائم التي كانت معتمدة سابقاً بعد أن بات هذا التغيير وفق الرؤى الأميركية ضرورة ملحة لأمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية، وبدعوى الحرب على الإرهاب تحاول الإدارة الأميركية بسط السيطرة على النظام الدولي وقراراته. نقلا عن موقع الجزيرة:

https://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2007/6/28/مشروع-الشرق-الأوسط-الكبير

[2] - المرجع نفسه، ص 139

[3] - ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 250، 251

تطلعات نحو اسيا الوسطى وجنوب روسيا. حيث تتنافس على أماكن ذات طابع اسلامي وتتمثل في التوجه الباناتوركي(التركي)، التوجه الايراني، التوجه الوهابي(ذات الأبعاد العربية)، ويمكن استعراض هذا التقارب الجغرافي بين الطرفين من حيث اعتبار أن كل من ايران وتركيا أقرب الدول منطقة الشرق الأوسط الى روسيا، حيث تملك تركيا حدود مع دول أروبا الشرقية وتشترك مع روسيا في الاطلالة على البحر الأسود، أما بريا فتفصلهما جورجيا. كما تعتبر تركيا ممرا اجباري الى المياه الدافئة، هذا اضافة الى أنها أصبحت ممرا بريا للصادرات الروسية لاسيما الغاز بحيث أن50٪ من تجارة روسيا الخارجية تمر عبر المضائق التركية.[1]

في حين تبعد إيران نسبيا عن روسيا مقارنة بتركيا، حيث تفصلهما الجمهوريات الإسلامية في اسيا الوسطى، غير أن كلتا الدولتان تطلان على بحر القزوين. فمنذ زمن بعيد كانت روسيا تعتبر ايران كامتداد جغرافي لها، كما تشكل احدى المعابر البرية باتجاه المياه الدافئة في الخليج والمحيط الهندي، كما تملك ايران مخارج على كل نقاط أوراسيا. وهذا التواصل الجغرافي يفرض على كلا الطرفان تواصل جيوسياسي لتحقيق مصالح متبادلة[2]

إضافة إلى ذلك، الممرات الملاحية الدولية التي يمكن أن نجملها فيما يلي:

1- قناة السويس التي تصل بين خليج السويس والبحر المتوسط، وهي من أهم الممرات المائية الاستراتيجية العالمية. وهي نقطة تحديد نمط حركة النقل والربط بين خامات الشرق الأوسط بصناعات الغرب.[3]

2- مضيق باب المندب، ويقع في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، بحيث يصل بين خليج عدن والمحيط الهندي من جهة الجنوب والبحر الأحمر من ناحية الشمال. كما تعبر عن 10٪ من تجارة العالم البحرية من النفط المتجه نحو الغرب.

---

[1] - المرجع نفسه، ص 251

[2] - المرجع نفسه، ص 251، 252

[3] - علي وهب، **"الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط: التأثير الأمريكي الصهيوني"**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013، ص 136، 137

3- مضيق هرمز، ويقع بين إيران في الشمال الشرقي وسلطنة عمان في الجنوب الغربي، وبين الجهة الشمالية الغربية لشبه جزيرة مسندم والجهة الشرقية لجزيرتي هنجام ولاراك من جهة الشمال. وهو من أكثر الممرات المائية أهمية اذ يربط الخليج بالمحيط الهندي وبطرق الملاحة المتجهة الى أمريكا الشمالية، أروبا واليابان، كما يتحكم المضيق في تدفق النفط من منطقة الخليج الى معظم الدول الصناعية المستهلكة له.

4- مضيقا الدردنيل والبسفور، وهما يقعان ضمن المياه الاقليمية التركية. حيث يقع مضيق الدردنيل بين البحر المتوسط وبحر مرمرة، أما مضيق البسفور فيربط بين بحر مرمرة والبحر الأسود، ويفصل بحر مرمرة بينهما. وتكمن أهميتها في كونهما المخرجين الأساسيين لروسيا نحو المياه الدافئة. وهما الطريق الرئيسي الذي تستخدمه السفن الروسية في نقل الأسلحة وبعض الصناعات الأخرى من البحر المتوسط وغيره.[1]

هذا وتشرف منطقة الشرق الأوسط على أكبر المسطحات المائية من البحار والمحيطات: بحر القزوين، البحر الأسود، البحر المتوسط، البحر الأحمر، بحر العرب، الخليج العربي، المحيط الهندي.[2]

وبهذا يمكن الاستنتاج أن روسيا حبيسة لموقعها الجغرافي البعيد عن أهم البحار والممرات التجارية في العالم. وتربع منطقة الشرق الأوسط على هذه الأنهار والممرات سيكون المخرج الذي يفك عزلتها الجغرافية.

[1] - المرجع نفسه، ص138، 139، 140
[2] - هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق الذكر، ص 18

المطلب الثاني: الأسس الجيوبوليتيكية لاستراتيجية روسيا في الشرق الأوسط

فرضت الجغرافيا على روسيا-تاريخيا-الاهتمام بالشرق الأوسط بحكم أنها تشغل حيزا أكبر من الكتلة الأوروآسيوية الملاصقة للشرق الأوسط، وقد بقيت السياسة السوفياتية تعطي اهتماما بالغا له حتى انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، ثم عادت روسيا الاتحادية في عهد ***بوتين*** لتولي اهتماما أكبر للشرق الأوسط مستغلة الأوضاع الأمنية والاقتصادية فيه، حيث استدار ***بوتين*** نحو حلفاء الأمس مستعيدا احياء بعض الاتفاقيات الموقعة معهم منذ الاتحاد السوفياتي. ثم توسعت حركت ***بوتين*** لتشمل دولا شرق أوسطية أخرى منها دول الخليج العربي. ورغم كل الجهود لم يصل ***بوتين*** للمستوى المطلوب من التبادل التجاري.

وباعتبار الشرق الأوسط كمنطقة جارة لروسيا على الحدود الجنوبية، تطورت العلاقات بينهما بفعل العامل الأمني والعسكري المتفاقم، فقد استخدم بوتين كل أوراقه لإعادة احياء دور روسيا في الشرق الأوسط وخاصة في المجالات التجارية وسوق السلاح.[1]

فمع تولي ***بوتين*** قيادة روسيا عام 2000، تجلى تدريجيا تأكيد الاستمرارية في سياسة روسيا حيال الشرق الأوسط، حيث سعت الاستراتيجية الروسية للتخفيف ثم الانتهاء من تبعيتها للغرب، نحو استعادة وزنها وقوتها السابقة، وقد كان الاهتمام الروسي على المنطقة ينطلق من فهم موضوعي مفاده أن السيطرة على المنطقة كاملة سيقودها الى التوجه بالاهتمام بالعالم الاسلامي في المنطقة وصفقات بيع الأسلحة والغاء الديون، وكل هذا يقودها للمنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

[1] - ناصر زيدان، مرجع سابق الذكر، ص 205 206 ،207

[2] - محمد الصالح بوالريب، **"سياسة روسيا الاتحادية في الشرق الأوسط"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2008-2009، ص 107،108

فمنذ عام 2012، لم تتوقف روسيا عن رؤية الشرق الأوسط كمنطقة ذات أهمية ثانوية، لكنها توقفت أيضا عن معاملتها على أنها ملعب لتحجيم الغرب. بل وركزت على المنطقة بوضع مصالحها فيها في حد ذاتها.[1]

ففي الفترة ما بين 2012 وأواخر 2013، ظهرت عودة روسيا الحذرة الى الشرق الأوسط وعلى الرغم من اتسام هذه الفترة بزيادة حدة الاتصالات الدبلوماسية، حاولت روسيا الامتناع عن المشاركة المباشرة في الشؤون الداخلية للمنطقة محاولة تصوير نفسها كقوة محايدة. ففي البداية ركزت روسيا على تعزيز الحوار مع الدول التي لها علاقة ثابتة مثل ايران، سوريا، مصر، اسرائيل ولكن سرعان ما وسعت نطاقها وصولا الى البلدان التي واجهت معها صعوبات في تطوير حوار بناء، فمثلا في نوفمبر 2013، عينت روسيا سفيرا في قطر على الرغم من عدم تلقيها تفسيرا لحادثة نزع الحقيبة الدبلوماسية في مطار[2]

الدوحة عام 2011 مما أجبر موسكو على سحب سفيرها السابق. وهذا ما أعطى دفعة للعلاقات الروسية القطرية، وأصبحت قطر واحدة من أكبر المستثمرين في الاقتصاد الروسي. كما أنه وخلال هذه الفترة، رحبت روسيا بجميع اللاعبين الاقليميين وحاولت اشراك الشرق الأوسط في مناقشات حول مجموعة واسعة من القضايا، وواصلت العمل مع الدول العربية في اطار الحوار الاستراتيجي بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي.[3]

أما خلال الفترة الممتدة ما بين أواخر 2013 الى 2015، فتميزت هذه الفترة بتزايد المشاركة الروسية في الشؤون الداخلية للشرق الأوسط وصولا الى التدخل العسكري في سوريا الذي بدأ في سبتمبر 2015، ففي البداية كانت المواجهة المتزايدة مع الغرب وخطط ***بوتين*** لإعادة روسيا كقوة عالمية هي الدوافع الرئيسية وراء قرار دعم نظام ***الأسد*** في حربه،

---

[1] -Nkolay Kazhanov, **"Russian Policy Across The Middle East Motivations And Methods"**, Russain Eurasia Programme, February, 2018,p 04,05

[2] - Ib، p 06

[3] - Ibid, p 06، 07، 08

ورأت روسيا نفسها كقوة دفاعية وأرادت أن تثبت للولايات المتحدة أنها قد تثير المشاكل اذا لم يؤخذ رأيها بالحسبان.

كما مكنت العودة الروسية الى المنطقة من البوابة السوية موسكو من تجاوز العزلة الدبلوماسية التي أحاطت بها بعد أن قامت بضم شبه جزيرة القرم. وتحولت روسيا تبعا لذلك الى لاعب رئيسي في كل المحادثات التي تخص سوريا وما يحيط بها من البلدان التي تأثرت بالصراع السوري[1].

أما خلال فترة 2016 وتقريبا الى وقتنا هذا، ازداد تورط روسيا العسكري في سوريا من الثقة المفرطة في قدرتها على التأثير في سلوك القوى الغربية والاقليمية في الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه يطلب الكرملين بشكل دوري من دعاة المعارضة في الشرق الأوسط و الغرب أن يختاروا بين السلام بشروط روسيا أو المزيد من الهجوم العسكري، هذا على غرار أنه لم تستهدف القوات الجوية الروسية بشكل أساسي دولة العراق الاسلامية وسوريا، وركزت قوتها على جماعات المعارضة التي تشكل تهديدا أكبر للنظام، وكان الهدف العسكري من تدخلها هو ابقاء الأسد في السلطة وانقاذ نظامه من أجل منع روسيا من السير في طريق ليبيا والعراق. وأدى سقوط حلب في 2016 الى تعزيز ثقة روسيا في قدراتها. وشهدت الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط تحولا أخر، فمنذ عام 2016 أصبحت أكثر استباقية بدلا من رد الفعل، وكان أول اختبار رئيسي للكرملين في ليبيا حيث قدمت موسكو الدعم السياسي والمساعدة العسكرية للجنرال ***خليفة حفتار***.[2]

ولم تركز روسيا على سوريا فقط للعودة للشرق الأوسط، بل كان اهتمامها أيضا ومنذ انهيار الاتحاد السوفياتي وبشكل خاص على منطقتي تركيا وايران كونهما منطقتي نفوذ

---

[1] - سلام السعدي، **"عودة روسا للشرق الأوسط"**، 2018/08/04 ، (26-02-2019، 26:19):

https://alarab.co.uk/عودة-روسيا-للشرق-الأوسط

[2] - Nkolay Kazhanov, Ibid pp 07,08

لاستراتيجيتها العسكرية والاقتصادية محاولة اختراقهما أو السيطرة عليهما. فبالنسبة لـ***بوتين*** فقد كرس نحوهما قدرا ملحوظا من اهتمامه لصياغة اتجاه جديد وقوي للاستراتيجية الروسية في المنطقتين، وكان الهدف الأسمى هو تحقيق الاستراتيجية الأمنية على المدى البعيد. فالشرق الأوسط يمثل حزاما غير محكم الأطراف، وقد اهتمت موسكو بتركيا وايران محاولة الاستفادة من الموقع الجيوسياسي الايراني لمواجهة[1]

التغلغل التركي في جمهوريات اسيا الوسطى والقوقاز، في حين بذلت تركيا جهدا هائلا في اصلاح علاقته مع جيرانها، واتجهت تركيا وروسيا نحو مرحلة أكثر واقعية من شأنها أن تركز أساسا على التعاون بدل الصراع، وأن الطرفان يحرصان على تنمية علاقتهما ولحفاظ على مستوى معين من التقارب وحماية المصالح المتبادلة، ويمثل الجانب الاقتصادي حجر الزاوية في مسار التقارب الروسي التركي، بحيث تمثل تركيا سابع أكبر شريك تجاري لروسيا والوجهة الأولى للسياح الروس، أما من الجانب الطاقوي فتعتبر روسيا المورد الرئيسي لتركيا للغاز الطبيعي المستورد. الا أنه يختلف الطرفان من حيث موقفهما في الأزمة السورية بالمنطقة، فمن المنظور التركي فإنها مثل سائر دول المنطقة تخشى تدهور الوضع في سوريا وتفتتها على أسس اثنية ودينية.

أما عن العلاقات الروسية الايرانية، فالعلاقة الجامعة بينهما هي المصالح المشتركة، والتعاون بينهما يقتصر نوعا ما على التطوير السلمي المدني للطاقة النووية، كما حاولت روسيا الاستفادة من الموقع الجيوسياسي الايراني لمواجهة التغلغل التركي واختراق التمويل الوهابي في أوساط الجمعيات الاسلامية بجمهوريات أسيا الوسطى.[2]

بعد التدخل الروسي في سوريا، بدا من الواضح أن موسكو قد عزمت استمرار التدخل في الشرق الأوسط على الرغم من أن الدوافع الأساسية لاستراتيجيتها ونفوذها وعلاقاتها

[1] - فتيحة محي الدين طه أحمد، اشراف: نورهان الشيخ، **"تطور العلاقات الروسية-التركية 2000-2016"**، المركز الديمقراطي العربي، 27 يوليو2016، (26-02-2019، 29:22):
https://democraticac.de/?P=34696

[2] - المرجع نفسه

التجارية واستقرارها لا تزال على حالها، الا أن مصالح موسكو في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية قد توسعت، وكثفت روسيا تدخلاتها في الشرق الأوسط منذ مطلع 2005، وقام الرئيس ***بوتين*** بعدة زيارات لمصر، المملكة السعودية، الأردن، قطر والامارات العربية المتحدة، كما حصدت دور المراقب في مجلس التعاون الاسلامي.[1]

فعموما، قد سعد روسيا ومنذ انهيار الاتحاد السوفياتي الى هيكلة سياستها تجاه الشرق الأوسط ووسعت استراتيجيتها السياسية نحوه وفق أهدافها الاقتصادية ومصالحها الاستراتيجية، وركزت في مصالحها على المنطقة العربية على النحو التالي:

1- تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية بين بلدان روسيا والعالم العربي وبصفة خاصة الخليجية باعتبارها أغنى بلدان المنطقة.

2- تنشيط تجارة السلاح الروسية، حيث يعتبر الوطن العربي سوقا مهما لمثل هذه التجارة.

3- المساعدات والاستثمارات في المنطقة العربية تعتبر مساعدة لروسيا في التغلب على أزمتها الاقتصادية.

أما من الجانب السياسي، فمنذ وصول ***فلاديمير بوتين*** الى الحكم في روسيا أعلن عن حقبة جديدة في العلاقات الروسية الشرق أوسطية[2]، ويمكن تحديد مجموعة من الأسباب التي تعزز العلاقات الروسية العربية فيما يلي:

1- تتعامل روسيا مع العالم العربي ككيان اقليمي على غرار الدول الكبرى الأخرى الرافضة لمفهوم العالم العربي.

---

[1] - **"استراتيجية روسيا في الشرق الأوسط"**، مركز روابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 28 أغسطس2017، (27-02-2019، 40:14(: http://rawabetcenter.com/archives/50872/2017

[2] - عز الدين عبدالله أبوسمهدانة، مرجع سابق الذكر، ص 103،104

2- العالم الجغرافي وتجاور الحدود، اضافة الى التركيبة الاجتماعية لروسيا اذ هي عبارة عن مزيج بين حضارتين المسيحية الأرثوذكسية والحضارة الاسلامية، وهما حضارتان جاءتا الى روسيا عبر العالم العربي، وهذا كله يعتبر عامل ايجابي في تعزيز العلاقات بين الطرفين.[1]

3- روسيا قامت بخطوات مهمة تجاه العالم العربي، وقد صرح الرئيس ***بوتين*** بأن معظم علاقات روسيا مع العالم العربي جيدة أو جيدة جدا، فلم تشهد العلاقات الروسية العربية حروبا أو صراعات عبر التاريخ حتى وقتنا هذا.

4- تدرك روسيا جيدا خطورة الأوضاع التي تمر بها المنطقة العربية والآثار التي سيخلفها الحراك العربي على توزيع القوى الاقليمية.[2]

وفقا لما تقدم يمكننا التوصل إلى عدة عوامل تتعلق بتحديد المكانة الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط في الاستراتيجية الروسية. ترتكز هذه العوامل على نقاط القوة والضعف للموقع الجغرافي لروسيا والشرق الأوسط، لذا فانه من البديهي أن تكون الأولوية الجيوبوليتيكية الروسية هي بناء تكتل من الدول الحليفة لها من خلال توطيد علاقاتها مع الدول التي لها حدود مباشرة أو غير مباشرة معها نذكر منها ايران، تركيا والمنطقة العربية.

[1] - المرجع نفسه، ص 106، 107

[2] - المرجع نفسه، 106.

المبحث الثاني: المكانة الإقتصادية للشرق الأوسط بالنسبة لروسيا.

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أغنى مناطق العالم بالموارد الطبيعية وهذا ما يجعل منها وجهة مهمة لروسيا، هذه الدولة التي تسعى للنهوض باقتصادها الذي يعتبر اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى، لذا فمن المهم تحديد الأسس التي ستعتمدها روسيا في علاقاتها الاقتصادية مع دول هذه المنطقة والتوجهات التي ستتبناها لتحقيق مصالحها الاقتصادية.

المطلب الأول: نظرة روسيا لاقتصاديات دول الشرق الأوسط.

يعتبر اقتصاد دول الشرق الأوسط عامل مساعد في كثير من الأحيان في تحديد الجوانب التي تستفيد منها روسيا في استراتيجيتها وسياستها الاقتصادية بالمنطقة. وهذا من خلال التطرق لأهم الموارد الاقتصادية التي تعتمد عليها دول الشرق الأوسط.

يواجه الشرق الأوسط تحديات عميقة بالرغم من ثرواته وموقعه الاستراتيجي، فالمخاطر الجيوسياسية واضحة كل الوضوح بالمنطقة منها: النزاعات المتعاقبة في سوريا، اليمن والصراعات المستمرة في بلدان ما بعد الانتفاضة كتونس ومصر، والضغوط المتواصلة لانهيار أسعار النفط عام 2014،[1] وتشكل الموارد الاقتصادية عاملا مهما في اقتصاد دول المنطقة ويمثل النفط فيها 36٪ من انتاج العالم، وأكبر كمية احتياطية من هذه الأخيرة ترتكز في أراضيه بحيث تشكل ما نسبته 65٪ من الاحتياطي النفطي العالمي تقريبا. كما يشكل الغاز 10٪ من الانتاج في العالم و30٪ من الاحتياطي العالمي.[2]

---

[1] - علي وهب، مرجع سابق الذكر، ص 79،80

[2] - جوزيف بلحوط، بيري كاماك، وأخرون، **"آفاق عربية، الاقتصاد السياسي العربي: مسارات نحو النمو العادل"**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2019-01-21، (2019-03-03، 53:19):

https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78162

أما بالنسبة لروسيا، وبمواصلة ***بوتين*** بتطبيق الاجراءات المحلية التي ستؤثر مستقبلا سلبا على الشعب الروسي مثل رفع سن التقاعد وفرض ضريبة القيمة المضافة بهدف دعم موازنة الحكومة، وبمواصلة معانات الاقتصاد الروسي بسبب تمديد العقوبات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على الأرجح سيؤدي الى استنزاف المزيد من أموال موسكو بسبب التعزيزات العسكرية الروسية المتزايدة. وبهذا يمكن اضافة واشنطن عقوبات جديدة تؤلم الاقتصاد الروسي كأن توسع نطاق العقوبات وتقوم بقطع قنوات التجارة أو بضغط الكونغرس على البيت الأبيض لاتخاذ قرارات أكثر تطرفا كاستهداف الديون أو حظر التعاملات بالدولار مع أكبر البنوك الروسية، وبالتالي يمكن لهذه العقوبات أن تؤدي الى أزمة اقتصادية حادة لروسيا، ولذلك وجهت روسيا نظرتها الاقتصادية لدول منطقة الشرق الأوسط كون هذه المنطقة منطقة غنية اقتصاديا وتعتبر قلب العالم وبالسيطرة عليها تستطيع روسيا أن تتفادى أزمتها الاقتصادية مستقبلا.[1]

1- السعودية: فبحسب صندوق النقد الدولي بشأن اقتصاد السعودية في 2018، حيث رفع توقعاته بشأن أداء اقتصادها وتوقع نموه بنسبة 1,9% في 2018، وجاءت التوقعات في وقت تواصل فيه أسعار النفط ارتفاعها منذ أن اتفقت مجموعة دول منتجة للخام بقيادة روسيا والسعودية في نهاية 2016 على خفض الانتاج.[2]

وعلى صعيد البيانات لعام 2018، أكدت التقارير أن الاقتصاد السعودي حقق ارتفاعا في قيمته مقارنة 684 مليار دولار في2017، ليحتل بذلك المرتبة 19 عالميا في 2018. وعلى مدى السنوات الماضية حقق الاقتصاد السعودي قفزة نوعية في ترتيبه بين اقتصاديات العالم،

---

[1] - ادم المخزنجي، **"اقتصاد روسيا يتراجع وايران والسعودية في تدهور..أبرز توقعات الاقتصاد لعام 2019"**، ميدان مركز الجزيرة، 19-01-2019، (03-03-2019، 22:22):

https://midan.aljazeera.net/reality/economy/2019/1/19/اقتصاد-روسيا-يتراجع-وايران-والسعودية-في-تدهور-أبرز-توقعات-الاقتصاد-لعام-2019

[2] - **-"توقعات جديدة للاقتصاد السعودية في عام 2018"**، روسيا اليوم، 17-07-2018، (03-03-2019، 25:23):
https://arabic.rt.com/business/957757-السعودية-الاقتصاد-مؤشرات-اقتصادية

حيث قفز من المرتبة 43 عالميا في عام 1970 الى المرتبة 19 عالميا في 2018. وتشير بيانات صندوق النقد الدولي الى أن السعودي سيحقق ارتفاعا ملحوظا في قيمته بحلول 2020، حيث سترتفع قيمة الناتج المحلي الاجمالي الى نحو 776,28 مليار دولار مقارنة بسنة 2017 و 2018 ب 683,83 مليار دولار، وهذا بزيادة 92,45 مليار دولار وهو ما يعادل 346,7 مليار ريال.[1]

2- قطر: أعلن صندوق النقد الدولي في ختام زيارة قامت بها بعثة منه الى قطر في 2018، أن اقتصاد قطر سيشهد نموا على الرغم من الأزمة الدبلوماسية المستمرة بين قطر الغنية بالغاز والدول المجاورة لها في الخليج، وبحسب ***فرانس برس*** فقد صرحت البعثة في مقال لها أن اجمالي الناتج المحلي يتوقع أن يزيد عن 3% في العام المقبل على أن يبلغ متوسط هذا النمو حوالي 2,7% في الفترة 2019-2023 وهذا ما تدعمه صادرات البلاد من الغاز واستضافتها لمونديال 2022.[2] كما أضافت البعثة في تقريرها أن النتائج الاقتصادية لقطر مستمرة في التحسن.

وسيرتفع النمو الاقتصادي القطري خلال 2019 ليصل 3,1% وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي مدفوعا بنمو القطاعات غير الهيدروكربونية، وانتعاش في انتاج الغاز المسال والنفط والاتفاق على البنية التحتية وجراء ذلك سيحدث فائض في الموازنة العامة القطرية لأول مرة ولن تطبق ضريبة القيمة المضافة خلال 2019 كما كان مقررا.

وتستمر الدوحة أيضا في اصلاحاتها الهيكلية تبعا للخطة الاستراتيجية الانمائية الثانية، والتي تستهدف التنوع الاقتصادي من خلال التركيز على قطاعات ذات أولوية

---

[1] - **"بالأرقام.. الاقتصاد السعودي بين كبار اقتصادات العالم"**، العربية، الثلاثاء 16أكتوبر2018، (04-03-2019، 15:00):

https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2018/10/16/الاقتصاد-السعودي-بين-الكبار.html

[2] - - **"ماذا قال صندوق النقد الدولي عن قطر في تقريره الجديد"**، 15-11-2018، (04-03-2019، 49:14):

https://arabic.sputniknews.com/business/201811151036757534:تقرير-الدولي-النقد-صندوق-اقتصاد-قطر/

كالتصنيع والخدمات المالية والسياحية، وتشجيع دور القطاع الخاص من خلال المشاركة بينه وبين القطاع العام في مجالات الأمن الغذائي والتصنيع والصحة والتعليم.[1]

3- إيران: في عام 2017، بلغ اجمالي الناتج المحلي في إيران 447,7 مليار دولار، وعدد سكانها 80,6 مليون نسمة، ويلعب القطاع الهيدروكربوني وقطاعا الزراعة والخدمات دورا بارزا في الإقتصاد الإيراني الذي يتسم كذلك بحضور ملحوظ للدولة في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات المالية. وتحتل ايران المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي، والمرتبة الرابعة من حيث احتياطات النفط الخام. و مزال النشاط الاقتصادي وايرادات الحكومة يعتمدان لحد كبير على العائدات النفطية. وقد تبنت السلطات الايرانية استراتيجية شاملة لتطبيق اصلاحات تقوم على عوامل السوق[2]، كما يتضح في وثيقة الرؤية التي تعتمدها الحكومة وتمتد 20عاما، وخطة الخمسية السادسة لإيران من 2016 الى 2021 والتي تتألف من ثلاث محاور تتمثل في:

1- تطوير اقتصاد مرن وقادر على التحمل.

2- تحقيق تقدم في العلوم والتكنولوجيا.

3- تعزيز التفوق الثقافي.

فعلى الصعيد الاقتصادي خطة التنمية تحقيق معدل نمو اقتصادي سنوي نسبته 8%، وتنفيذ اصلاحات في المؤسسات المملوكة للدولة، والقطاع المالي والمصرفي، وعملية تخصيص وادارة لموارد النفطية ضمن الأولويات الرئيسية للحكومة خلال فترة السنوات الخمس. وقد انخفض نمو اجمالي الناتج المحلي لإيران في 2018/2017 الى 3,8% مع

[1] - ادم المخزنجي، مرجع سابق الذكر

[2] - -**"ايران نظرة عامة"**، البنك الدولي، 2018/10/11، (04-03-2019، 25:22(:

https://www.albankaldawali.org/ar/country/iran/overview#1

تلاشي تأثير الزيادة الكبيرة في الإيرادات البترولية في العام السابق. وجاء معظم هذا النمو من القطاعات غير النفطية، ويمكن عزو أكثر من نصفه إلى قطاع الخدمات الذي نما بنسبة 4.4%. وعادت قطاعات النفط والزراعة والخدمات الآن إلى ما فوق مستوياتها قبل العقوبات في 2012 / 2013.[1]

كما نشر صندوق النقد الدولي تقريرا له شأن الاقتصاد الإيراني، جاء فيه: ***"إثر تحسن قوي في الاقتصاد بعد الاتفاق النووي عام 2016، من المتوقع ان تصل نسبة نمو إجمالي الناتج الحقيقي في عام 2018/2017 الى 4.3%"***. ففي النصف الاول من عام 2018/2017 انسحب هذا التحسن على القطاع غير النفطي ايضا بمساعدة السياسات المالية والنقدية المساندة وترميم نشاطات البناء والخدمات. وتوقع تقرير صندوق النقد الدولي، انه مع استقرار انتاج النفط بسبب التماشي مع خفض اوبك للإنتاج، ان تبلغ نسبة إجمالي الناتج المحلي الى 4 بالمائة خلال عام 2018/، وعلى المدى المتوسط قد تصل هذه النسبة الى[2] 4.5%. ومع تحسن أسعار النفط وزيادة تصدير الغاز، ستحقق إيران بشكل تدريجي فائضا من احتياطي العملة الصعبة 2019.[2]

وقد تضرّر الاقتصاد الإيراني بشدة بسبب العقوبات الدولية المفروضة عليها من الأمم المتحدة في العام 2006 حتى نهاية 2015، لكن توقيع الاتفاق النووي جدد آمال الإيرانيين في تحسن مؤشرات اقتصادهم ومستوى معيشتهم وقيمة عملتهم مقابل الدولار، واستقطبت البلاد استثمارات أجنبية في قطاعات عدة خاصة الطاقة والنفط والغاز والسيارات، كما تحسن سعر صرف الريال الإيراني وتراجعت معدلات التضخم والبطالة. الا أن فوز ***دونالد ترامب*** في الانتخابات الأميركية قلب الطاولة وأجهض مجددا آمال الإيرانيين في مستقبل أفضل وجدد

[1] - المرجع نفسه

2- **"صندوق النقد الدولي: ايران ستحقق نموا اقتصاديا بنسبة 4 بالمائة"**، الأربعاء04 أفريل2018، (05-03-2019، 01:01(:

https://www.alalamtv.net/news/3473301/صندوق-النقد-الدولي-ايران-ستحقق-نموا-اقتصاديا-بنسبة4-بالمائة

[2] - المرجع نفسه

الأجواء المصاحبة للعقوبات الدولية المفروضة على البلاد، حيث شهد الاقتصاد حينها انكماشاً في العديد من القطاعات الاقتصادية. فقد تراجعت الصادرات النفطية بنسبة 40%، وحدث تقييد في تحويل الأموال إلى الداخل بسبب الحظر المصرفي، ووصل معدل التضخم إلى 25% والبطالة إلى 20%. كما فقد الريال الإيراني نصف قيمته مقابل الدولار حيث ارتفع سعر الصرف من متوسط 13.7 ألف ريال مقابل الدولار خلال الفترة من 2011- 2013 إلى 28 ألف ريال للدولار الواحد في 7ماي2015 بنسبة انخفاض بلغت 104.4%.[1]

ومن جهة أخرى، رفض وزراء خارجية دول الاتحاد الاوروبي طلب الولايات المتحدة عزل ايران اقتصادياً، وأقروا آلية قضائية لحماية الشركات الأوروبية الموجودة في هذا البلد من العقوبات الأميركية المحتملة، حسب ما أعلنت وزيرة خارجية الاتحاد الاوروبي ***فيديريكا موغيريني***. كما شدد أيضا شدد وزير الخارجية الفرنسي ***جان ايف لودريان*** على

"ضرورة افساح المجال امام ايران للمضي في بيع نفطها" ، وتابع ***"ان الاتحاد الاوروبي والدول الاخرى الموقعة على الاتفاق الموقع مع طهران عام 2015 اي الصين وروسيا، تعمل على ايجاد آلية مالية تضمن لإيران ان تبقى قادرة على تصدير نفطها"*** .[2]

وفي مواجهة عقوبات إدارة الرئيس الأميركي ***دونالد ترامب***، ستستمر إيران في تنويع علاقاتها الاقتصادية مع البلدان التي تقف على طرفي نقيض من الغرب، سواء كانوا الأعداء التقليديين مثل روسيا والصين، أو بعض الدول في شرق ووسط آسيا، أما واشنطن فستواصل حملتها لعزل إيران إقليميا واقتصاديا وبالتالي إضعافها من الداخل، وستؤدي تلك العزلة بطبيعة الحال إلى مزيد من انهيار الريال الإيراني، وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم بشكل قد يصل إلى 40% بنهاية عام 2019 وهذا حسب ما يُقدره صندوق النقد الدول.[3]

---

[1] - **"تعرف على مؤشرات الاقتصاد الإيراني قبل وبعد الاتفاق النووي"**، جريدة العربي الجديد، 18 أكتوبر 2017:

https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/10/18/

[2] - المرجع نفسه

2- أدم المخزنجي، مرجع سابق الذكر

4- تركيا: قال نائب وزير الخزانة والمالية التركي، ***نورالدين نباتي*** إن بلاده تقوى وتكبر حاليًا وأصبحت ذات كلمة مسموعة في العالم، معتبرا أن الأزمات التي مرت بها كل من تركيا وقطر في الفترة الماضية جعلت علاقات البلدين أكثر قوة. كما أضاف قائلا: ***"ان الاقتصاد التركي أصبح يحلق عاليا وحقق أرقاما في مؤشرات التنافسية الدولية"***.[1]

وقد توقعت شركة ***برايس ووتر هاوس كوبرز*** البريطانية للخدمات المهنية، احتلال الاقتصاد التركي، المرتبة 12 عالمية مع حلول عام 2030، ليتفوّق بذلك على كوريا الجنوبية وإيطالي. كما أوضحت الشركة وهي متخصصة في الأبحاث والدراسات الاقتصادية، في تقريرها الصادر بعنوان ***"الوضع الاقتصادي العالمي في 2050"*** ، [2]

أنه من المنتظر حدوث تحوّل كبير في موازين القوى الاقتصادية العالمية، يتمثّل في تعاظم قوة اقتصادات الدول الصاعدة وتراجع كبرى الاقتصادات العالمية المعروفة حاليا.[3]

كما صرّحت الخبيرة الاقتصادية في البنك الدولي ***فرانزيسكا أورنس*** بأنها تتوقع عدم تعرض الاقتصاد التركي للانكماش أو الركود في عام 2019، في حين تشير تحليلات البنك الدولي إلى احتمال زيادة النمو في الاقتصاد التركي بشكل تدريجي اعتباراً من العام 2019. هذا وأضافت ***أورنس*** أن تركيا واحدة من الدول التي تعرضت قيمة عملاتها خلال السنوات

[1] - -**"نائب وزير المالية التركي: اقتصادنا يحلق عاليا وحقق أرقاما تنافسية دولية"**، موقع تركيا بوست، 22يناير2019، (06-03-2019، 17:19):

https://www.turkey-post.net/p-282235/

[2] - **"تقرير بريطاني: الاقتصاد التركي الثاني عشر عالمياً في2030"**، موقع تركيا بوست، 08أبريل2017، (06-03-2019، 11:23):

https://www.turkey-post.net/p-196964/

[3] - المرجع نفسه.

الماضية لانخفاضٍ كبير وتوقعت بأن الاقتصاد التركي سيتحسن خلال عام 2019 بنسبة 1،6%.[1]

وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية العنيفة التي شهدتها تركيا في النصف الثاني من 2018، والتي تجلّت مظاهرها السلبية بقوة في تراجع قيمة الليرة بنحو 60% عما كانت عليه في يناير 2018، ارتفاع سعر الفائدة على القروض بالبنوك الى 24% وصعود معدل التضخم إلى 25% نهاية أكتوبر 2018، الا أنه اتبعت الحكومة حزمة من الإجراءات الاقتصادية التي ساهمت بشكل كبير في تحويل دفة المؤشرات الاقتصادية لأداء إيجابي، لدرجة أن البعض قد يذهب إلى أن هذه الأزمة كانت ضرورية لكي يتم تصحيح أوضاع خطأ ظلت كامنة في بنية الاقتصاد، ويتوقع في ضوء التطور الإيجابي على أكثر من صعيد أن يتحسن الاقتصاد التركي خلال عام 2019،[2] بشكل أفضل مما كان عليه قبل الأزمة.

هذا وأن التحسن في الاقتصاد التركي سيتطور حتى يصل إلى 3% في العام 2020، والجدير بالذكر بأن البنك الدولي عدّل توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي خلال 2018 من 3،1% إلى 3% ولعام 2019 من 3% حتى 2،9%، وجاء هذا التوقع خلال التقرير الصادر عن البنك الدولي.[3]

ان الترويج لمصالح روسيا الاقتصادية في الشرق الأوسط وحمايتها هو أحد أكثر أغراض سياسات موسكو في المنطقة اتساقا. كما وان التفاعل الاقتصادي بين روسيا والبلدان الشرق الأوسطية في نتام، وروسيا هي القوة الدافعة. بحيث تملك دول الخليج الاقتدار المالي للقيام

---

[1] - **"البنك الدولي: لا ركود في الاقتصاد التركي للعام 2019"**، فارست اسطنبول، 11يناير2019، (08-03-2019، 48:14(:

https://www.first-istanbul.com/البنك-الدولي-لا-ركود-في-الاقتصاد-التركي

[2] - عبد الحافظ الصاوي، **"مؤشرات على تحسن اقتصاد تركيا في 2019"**، جريدة العربي الجديد، 17ديسمبر:2018

https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/12/17/

[3] - **"البنك الدولي: لا ركود في الاقتصاد التركي للعام 2019"**، مرجع سابق الذكر

بالاستثمارات العالية الكلفة التي يحتاجها اقتصاد روسيا المحلي بشدة. وهذه الاستثمارات تتعدى دول الخليج الى كافة الدول الشرق الأوسطية بحيث تمتد عبر مشاريع تجارية متنوعة، الزراعة، والبنى التحتية. وهذه الاستثمارات الشرق أوسطية وما عداها من النشاط الاقتصادي الإقليمي هي جزء من جهود روسيا لبناء اقتصاد مقاوم للعقوبات.[1]

المطلب الثاني: التوجهات الاقتصادية لروسيا في الشرق الأوسط.

روسيا كدولة منتجة للطاقة تنظر لدول الشرق الأوسط الغنية بالنفط والغاز كشركاء ومنافسين في نفس الوقت، و تشترك معهم مصلحة الحفاظ على أسعار النفط في مستويات مرتفعة وتأمل تنظيم المنافسة في أسواق الغاز. كما أن الشركات الروسية لها مصالح في مجال النفط ومشاريع الغاز في دول مثل العراق وايران و السعودية ودول أخرى.

تملك روسيا مصالح مهمة اقتصادية وأخرى تتعلق بالأعمال في قطاع الطاقة في الشرق الأوسط، يتراوح من الطاقة النووية الى النفط والغاز، فالشركات التي تملكها الحكومة مثل "غازبروم وروزاتوم" تحتفظ بمصالح مهمة في مجال الطاقة –ويشمل ذلك أسواق استهلاك رئيسية، حقول نفط وغاز وزبائن البنية التحتية من الطاقة النووية- في بلدان مثل ايران والعراق وتركيا، بالإضافة إلى إقليم كوردستان بالعراق وشرق المتوسط. كما زادت شركة "روزاتوم" بالأخص نشاطها في الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة، مفاعلات في ايران، مصر، الاردن وتركيا وافتتحت مكتبا اقليميا في دبي أملة استغلال خطط الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية لزيادة قدرات الطاقة النووية.[2]

في الشرق الأوسط، سعى ***بوتين*** إلى استعادة روسيا كقوة عظمى في سياق تجدد معاداة الغرب. بالإضافة إلى استعادة النفوذ السياسي، سعى إلى رفع مستوى روسيا إلى مرتبة منافس للولايات المتحدة وهيمنتها العالمية المزعومة، من خلال التركيز بشكل أكبر على المصالح

---

[1] - James Sladden, Becca Wasser, Ben Connable, Sarah Grand-Clement، **"Russian Strategy in the Middle East، Perspective: Expert insights on a timely policy issue"**، RAND CORPORATION، pdf، P 7:
file:///C:/Users/mamer.hp/Downloads/RAND_PE236%20(1).pdf

[2] - Ibid، p 07،08

التجارية لروسيا: مبيعات الأسلحة والطاقة (النفط والغاز)، وكذلك كسلع ذات تقنية عالية مثل المفاعلات النووية. في الواقع، حدد مفهوم السياسة الخارجية لشهر يناير 2000 أولويات موسكو في الشرق الأوسط بأنها ***"لاستعادة وتعزيز مواقف روسيا، لا سيما الاقتصادية منها"*** ، وسلط الضوء على أهمية مواصلة تطوير العلاقات مع إيران[1]بحيث يعد هذا التعاون من أولويات المصالح الروسية، فإيران تمتلك إمكانيات هائلة للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى احتياطاتها الضخمة من النفط والغاز، كما يزيد أيضا من رغبة روسيا في تمتين علاقاتها بإيران التوتر الحالي بين موسكو وواشنطن.[2]

كما برز منذ سنة 2012 نوع من التحسن في الروابط الاقتصادية والتجارية بين روسيا وإيران، ففي النصف الأول من ذلك العام، صدرت إيران بضائع بقيمة 203،5 ملايين دولار الى روسيا بزيادة قدرها 9،3% مقارنو بسنة 2011.[3]

ثم بدأت العالقات الروسية الإيرانية تتخذ شكال جديدا مع انتخاب الرئيس الإيراني ***حسن الروحاني*** في عام 2013، ففي عام 2014 أجرى البلدان مباحثات لتصدير النفط الإيراني مقابل استيراد بضائع متوقع أن تصل قيمتها الى 20 مليار دولار، كما وأنه كثيرٍ من الشركات الروسية الكبرى مثل "غازبروم" التي أُبعدت بسبب العقوبات عادت الى السوق الايرانية. وأتاح اتفاق فيينا في 2015 لإيران تطوير برنامج تخصيب اليورانيوم على نطاقٍ محدود (تحت أعين الوكالة الدولية للطاقة الذرية)،[4] مما أتاح أفاقا عريضة لمشاريع نووية سلمية وواسعة النطاق بين موسكو وطهران.

---

[1] - Anna Borshchevskaya، **"RUSSIA IN THE MIDDLE EAST:Motives, Consequences, Prospects"**، THE WASHINGTON INSTITUTE FOR NEAR EAST POLICY، February 2016، P 5

[2] - هبة عبد العزيز، **"روسيا وإيران... ومصالح شرق أوسطية"**، جريدة الوفد، 3أكتوبر:2015

https://alwafd.news/essay/2210

[3] - لانا راوندي فدائي، **"تاريخ العلاقات الروسية الإيرانية واتفاق فيينا النووي"**، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، الدوحة، نوفمبر 2015، ص 9

[4] - المرجع نفسه، ص 10

واقتُرحت أيضًا مشاريع مشتركة في مجال الطيران وأبحاث الفضاء؛ إطلاق الأقمار الصناعية، وبرامج بحثية، وأنظمة الملاحة الفضائية. وأعلنت السكك الحديدية الروسية استعدادها الفوري لتحويل السكك الحديدية الإيرانية وجعلها تعمل بالطاقة الكهربائية، وشرعت وزارة التنمية الاقتصادية الروسية في مباحثاتٍ لتوسيع سلة السلع التجارية المتبادلة بين البلدين، كما أجرت وزارة الصناعة والتجارة الروسية مفاوضاتٍ لإقامة مشروعٍ مشترك لإنتاج السيارات ومعدات بناء الطرق.[1]

كما وجهت روسيا اقتصادها نحو تركيا، بحيث ارتفعت التجارة الروسية التركية بنسبة 60% في عام 2004، مقارنة مع النصف الأول من عام 2003. ففي عام 2005، قام ***أردوغان*** بأول زيارة رسمية لموسكو، الزيارة أشارت إلى مزيد من التحسينات في العلاقة، كما أعرب ***أردوغان*** عن رغبته في زيادة التجارة الثنائية مع روسيا من 10 إلى 25 مليار دولار في السنة. بشكل عام، استفادت روسيا من هذه العلاقة أكثر من تركيا، بالنظر إلى الزيادة المرتبطة في الاعتماد التركي على الطاقة الروسية. وبحلول 2009 برزت روسيا باعتبارها الشريك التجاري الاول لتركيا، وبحلول عام 2014 بلغت التجارة الثنائية حوالي 33 مليار دولار، مع أن تركيا أصبحت أيضًا الوجهة الأولى للسياح الروس وركزت المحادثات في عام 2014 على مضاعفة التجارة بثلاثة أضعاف بحلول عام 2020.[2]

تتطلع روسيا إلى تركيا كشريك اقتصادي قد يساهم في إعادة التوازن للاقتصاد الروسي في ما بعد العقوبات الأوروبية، بحجم تبادل تجاري وصل إلى 26 مليار دولار في عام 2012، ولكن ميزان التبادل التجاري يميل لصالح روسيا، نظرًا لأنها المصدّر الأول للغاز إلى تركيا، كما أكد الطرفان من جديد التوكيد على رغبة البلدين في رفع مستوى التبادل التجاري بينهما إلى 100 مليار دولار. وكان البلدان قد اتفقا مسبقًا على أن تبني روسيا أول محطة تركية نووية لتوليد الطاقة على الساحل التركي شرق المتوسط، باستثمار يبلغ 20

[1] - المرجع نفسه، ص 11،12،13

[2] - Anna Borshchevskaya، Ibid، pp 45،46،47

مليار دولار. اضافة الى ذلك ألغت الحكومتان شرط سمة الدخول عن سفر مواطنيهما بين البلدين، كما خفّفا الرسوم الجمركية عن السلع المتبادلة، بينما يتجه فائض المال الروسي، سواء المال الخاص أو العام، للاستثمار في تركيا بمعدلات متزايدة.[1]

فبالنظر إلى انهيار السوق المالي القبرصي، الذي كان المستودع الرئيس للأموال الروسية، والأزمة الاقتصادية والمالية المستمرة في السوق الأوروبية، يجد الروس أن السوق التركية أكثر أمانًا ومردودا[2]، اذ تعد تركيا خامس أكبر شريك تجاري لروسيا، بما نسبته 4.5% من إجمالي التجارة الخارجية الروسية. وعليه فالعلاقة مع تركيا مهمة من أجل مساعي روسيا لإخراج اقتصادها من حالة الركود[3].

وفي نفس الوقت، لم تتجاهل روسيا الدول العربية في الشرق الاوسط، فمع وصول الرئيس ***بوتين*** للسلطة مطلع عام 2000م، عادت روسيا للمنطقة على أسس برجماتية تنطلق من رؤية للمصالح الروسية التي تمحورت حول التعاون في مجالي الطاقة وصادرات السلاح باعتبارهما القطاعين القائدين لنهوض الاقتصاد الروسي. وعلى مدى عقد من الزمان تطور التعاون الروسي مع العديد من دول المنطقة خاصة في المجالات الاقتصادية والتقنية، وكان تأكيد موسكو الدائم على أن تقاربها مع المنطقة لا ينطوي على رغبة في مزاحمة النفوذ الأمريكي بها، وإنما هو لتحقيق المصالح الروسية دون أجندة سياسية تنافسية مع واشنطن أو غيرها من القوى الكبرى[4]، بحيث يتصدر التعاون والتنسيق في مجال الطاقة أولويات السياسة

---

[1] - **"تركيا وروسيا: تقارب اقتصادي وتباعد سياسي"**، مركز الجزيرة للدراسات، الثلاثاء30أبريل2013، (10-03-2019، 26:18):

http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2013/04/201343093328393480.html

[2] - المرجع نفسه.

[3] - عامر راشد، **"العلاقات الروسية التركية.. خصومة على أرضية المصالح"**، مركز الجزيرة، (10-02-2019، 38:22):

https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/7/7/

[4] - نورهان الشيخ، **"صعود الدور الروسي في المنطقة: الدوافع والأبعاد"**، مجلة أراء حول الخليج، العدد 103، 2015:/12/28

الروسية في المنطقة العربية وحوله تدور الدبلوماسية الروسية والتقارب الروسي مع الدول العربية ولاسيما دول الخليج العربي، فقطاع الطاقة هو أحد المجالات الأساسية التي تتلاقى فيها المصالح العربية والروسية، وتنظر روسيا الى[1]

دول الخليج ولاسيما السعودية على أنها حليفة في سوق الطاقة العالمية لا منافسة لها، وتسعى روسيا إلى التنسيق والتعاون مع هذه الدول في إطار محورين، الأول هو الحفاظ على استقرار السوق النفطية و ضمان حد أدنى لأسعار النفط، وثانيهما هو الاستثمارات الروسية في قطاع النفط العربي[2]. ووفقًا للإحصاءات الروسية بلغ حجم التبادل التجاري الكلي بين روسيا والسعودية 491،7 مليون دولار أمريكي عام 2016، وتحتل السعودية المرتبة السبعين في الصادرات الروسية، وتهيمن الصادرات الروسية على إجمالي حجم التبادل التجاري بين روسيا والسعودية، وأيضًا على التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.[3]

كما قدر أيضا حجم التبادل التجاري الكلي بين روسيا وعُمان في نهاية عام 2018 بأقل من 90 مليون دولار أمريكي، أما بين روسيا وقطر فقدَّر بقيمة 73،3 مليون دولار أمريكي في بداية 2018، ووصلت قيمة التجارة الثنائية بين روسيا والبحرين في 2016 إلى 61،3 مليون دولار أمريكي، أما بين روسيا والإمارات العربية المتحدة فوصلت في 2017 إلى 1،6 مليار دولار أمريكي، كذلك فإن العلاقات التجارية بين روسيا والكويت منخفضة

http://araa.sa/index.php?view=article&id=3609:2015-12-28-07-30-08&Itemid=172&option=com_content

[1] - أحمد سعيد نوفل وأخرون، **"التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص 303

[2] - المرجع نفسه.

[3] - جريجوري كوساتش و إيلينا ميلكوميان، **"استراتيجية موسكو في عهد بوتين: الاتحاد الروسي مركز نفوذ العالم الجديد"**، مجلة أراء حول الخليج، العدد980، 2019:/02/05

http://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4596:2019-02-05-13-23-34&catid=4138:study-14&Itemid=172

المستوى، فقد بلغ إجمالي حجم الصادرات الروسية في الكويت 45،1 مليون دولار أمريكي في 2015، أما الواردات فبلغت 3،8 مليون دولار أمريكي.[1]

كذلك، تسعى روسيا إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة للمنطقة، ليس انطلاقا من اعتبارات سياسية أو أيديولوجية، ولكن نظرا لما تمثله عوائدها من مورد مهم للدخل القومي، من خلال فتح أسواق جديدة في الأردن ودول الخليج العربي[2]. كما وضعت روسيا إطارًا تنظيميًا وافيًا للتعاون الاقتصادي والتجاري مع جميع دول مجلس التعاون الخليجي. ووقَّع الطرفان اتفاقيات حكومية بشأن التعاون التجاري والاقتصادي والتقني (وكانت أولى تلك الاتفاقيات مع الكويت في 1964م)، وفي إطار عمل غرفة التجارة والصناعة الروسية، أُنشئت بعض لجان الأعمال لتشجيع التعاون الاقتصادي، فتوجد لجان أعمال روسية عمانية، روسية كويتية، روسية إماراتية، روسية قطرية، روسية بحرينية وأخرى روسية سعودي. هذا وتهتم روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي بالجانب الاقتصادي لمصالح متبادلة، فدول الخليج تخطط لتنويع علاقاتها الاقتصادية الخارجية في برامجها الاستراتيجية. أما روسيا فقد وجدت نفسها في انعزال اقتصادي، وهي تسعى حاليًا نحو مجالات جديدة لتطوير اتصالاتها.[3]

يعتبر الشرق الأوسط مفتاحا أساسيا لإنجاح جهود روسيا الرامية لاستعادة مكانتها كقوة عالمية في عالم متعدد الأقطاب، وإحداث توازن في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وفرض هيبتها في المنطقة المحيطة بها، فعملت على توسيع نفوذها في المنطقة بحثا عن تحقيق أهداف اقتصادية[4]، كما تطمح إلى تنويع علاقاتها لتتجاوز الشراكة التقليدية التي جمعتها مع إيران والنظام السوري وسعت إلى فتح قنوات الاتصال مع دول الخليج.

---

[1] - المرجع نفسه.

[2] - محمود نجيب السعد، **" قضايا..روسيا والشرق الأوسط"**، مجلة الوطن، (13-03-2019، 02:19):

http://alwatan.com/details/74440

[3] - جريجوري كوساتش و إيلينا ميلكوميان، مرجع سابق الذكر

[4] - دميتار بيخيت، **" ماذا الذي يحرك سياسة روسيا في الشرق الأوسط "**، جريدة الشرق الأوسط، (13-03-2019، 41:23):

www.sharqforum.org/ar/articles/5640bbcb69702d24a1060000

المبحث الثالث: المكانة العسكرية والأمنية للشرق الأوسط بالنسبة لروسيا.

يعتبر الجانب الأمني والعسكري من أهم الجوانب التي توليهما روسيا أهمية كبيرة بعد الجانب الاقتصادي ويرجع هذا إلى طبيعة المكونات الداخلية الروسية التي تجعل منها دولة سريعة التأثر بما يحدث في حدودها القريبة، لذا فإن روسيا تسعى إلى ضمان أمن هذه المناطق بتوسيع دوائرها الأمنية و بتوطيد علاقاتها بدول الشرق الأوسط.

المطلب الأول: التعاون العسكري الامني الروسي مع دول الشرق الاوسط.

على غرار الدول الكبرى، تطمح روسيا لموقع في النظام الدولي يفوق مقد ارتها القومية. وقد وجدت أن الثورات العربي قد تنتج تغيرات جيوستراتيجية في الاقليم لا تتلاءم وطموحها المتنامي في عهد ***أوباما*** ، فأنتجت تحفظات ومواقف مناوئة لحصول التغير في ليبيا، وبفاعلية أكبر في سوريا، الى حد جعلها أبرز الاعبين المؤثرين في الأزمة السورية، وترى روسيا دورها في الشرق الأوسط من المنظور الاستراتيجي-الأمني تستطيع في المدى المنظور

تعزيز حضورها ودورها في المنطقة[1]. فلم تعد روسيا "القوة العظمى" التي كانت في السابق، إلا أن منطقة الشرق الأوسط منطقة هشة، ولا تحتاج موسكو إلى بذل الكثير من الجهود لتأكيد نفوذها فيها والحصول على موطئ قدم عسكري هناك، خاصة ضد ما قد يُتصور بأنه تراجع غربي من المنطقة. فالرئيس الروسي ***فلاديمير بوتين*** يختبر الغرب باستمرار، الأمر الذي يحوّل الأنظار عن المشاكل الداخلية في روسيا ويسمح له بمواصلة لعب دور الزعيم الضروري في هذا الإطار.[2]

[1] - وحدة تحليل السياسات في المركز، **"التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012، ص28،29

[2] - آنا بورشفسكايا و فيليب غوردون، **"سياسة بوتين الشرق أوسطية: الأسباب والنتائج"**، معهد واشنطن، 23مارس:2016

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/putins-middle-east-policy-causes-and-consequences

تتطلع موسكو أن يكون لها دور أساسي في معالجة إشكاليات التسلح في الشرق الأوسط، لاسيما في ملف أسلحة الدمار الشامل. ومن ناحية أخرى، رغبت روسيا في الإبقاء على هذه المنطقة سوقا رائجة لتصدير السلاح الذي يعتمد الاقتصاد الروسي في صادراته الصناعية عليه، خاصةً وأن أسواق الشرق الأوسط كانت هي الأهم بالنسبة لروسيا في هذا المجال. فقد كانت روسيا باستمرار ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وذهبت إلى الدعوة علانية إلى تضمين معاهدة الأمن الأوروبي فقرةً تدعو لمنع تطوير أسلحة الدمار الشامل[1]، واحترام القانون الدولي الإنساني.

لا تعتمد روسيا الاتحادية في سياستها مع الدول العربية على التدخل العسكري المباشر كما هو حال الولايات المتحدة مع تلك الدول، لكنها قدَّمت نفسها -بعد انهيار الاتحاد السوفييتي- كدولة تسعى لمد كافة الخطوط الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية مع الدول العربية، وترى موسكو أن الشرق الأوسط هو السوق الأهم بالنسبة لروسيا للتعاون معه في كل المجالات. كما سعت روسيا إلى تعزيز دورها في المنطقة العربية والشرق الأوسط عموما، بيد أن هذا الدور ورغم أهميته لم يرق حتى الآن إلى المكانة التي تطمح إليها موسكو، وقد استطاعت روسيا أن تلج وبقوة كبيرة إلى أسواق بيع الأسلحة بالعديد من الدول العربية كانت على قطيعة سابقة مع الاتحاد السوفييتي السابق، ولهذه الغاية تم توقيع مجموعة كبيرة من الاتفاقيات في مجال تصدير الأسلحة المختلفة إلى دول الخليج العربي، مثل المملكة العربية السعودية، البحرين، والإمارات العربية المتحدة،[2] كما أن العلاقة بين روسيا وكل من سوريا وليبيا تتمتع بوضعية خاصة في الداخل الروسي، وكذا على مستوى القيادات السورية والليبية على حد سواء.

---

[1] - İsmail Ediz، Yildirim Turan، Enes Ayaşli، Talha İsmail Duman and others، **"IV. MIDDLE EAST CONGRESS ON POLITICS AND SOCIETY PROCEEDINGS BOOK"**، Middle East Institute،AKARYA / 10-12 OCTOBER 2018، PP 271،272،pdf: http://middleeastcongress.org/wp-content/uploads/2016/05/IV.-Middle-East-Congress-on-Politics-and-Society-Proceedings-Book.pdf

[2] - Ib، 273،274

1- التعاون الروسي المصري: أكد سكرتير مجلس الأمن الروسي ***"نيكولاي باتروشيف"*** للرئيس المصري ***"عبدالفتاح السيسي"*** أهمية العمل على ترسيخ الجانب العسكري والأمني في إطار علاقات التعاون المشترك بين البلدين، لا سيما في ما يتعلق بمكافحة الإرهاب والفكر المتطرف، مشيداً بالجهود المصرية في هذا الصدد لدحر تلك الآفة، واستقبل ***السيسي*** في القاهرة سكرتير مجلس الأمن الروسي، في حضور كل من وزير الخارجية المصري رئيس الاستخبارات العامة ونوه المسؤول الروسي بضرورة تضافر المساعي للدفع قدماً بآليات مواجهة ذلك التحدي العابر للحدود على المستوى الدولي. هذا وأشاد ***السيسي*** بالجهود الروسية الدؤوبة للمساهمة في عملية التنمية الشاملة بالدولة المصرية، لا سيما من خلال إنشاء المحطة النووية بمنطقة الضبعة لما لها من رمزية تاريخية[1]، ففي ديسمبر 2017 اتفق ***بوتين*** و***السيسي*** على اتفاق بقيمة 30 مليون دولار لتُنشئ روسيا محطة طاقة نووية لمصر، وبالإضافة إلى ذلك، تتطلَّع القاهرة بصورة متزايدة إلى موسكو من أجل التعاون العسكري والسلاح، الذي يسعى إليه الجيش المصري بشدة –سواء كان ذلك خاطئاً أم صحيحاً- فيما يقاتل تمرداً لفرع تابع لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في شمال سيناء كما أنَّ ***بوتين*** لا يحظر المبيعات الثانوية (نقل السلاح لطرف ثالث)، وهو أمر تسعى إليه مصر في ظل عملها لدعم وكلاء في الصراع الدائر في ليبيا، وأجرى البلدان تدريبات بحرية مشتركة ومناورات عسكرية أوسع نطاقاً في مارس 2017، ونشرت روسيا قوات خاصة لمساعدة مصر عند الحدود الليبية.[2]

2- التعاون الروسي السعودي: وقّعت روسيا والسعودية اتفاقاً مبدئياً في مجال التعاون العسكري والتقني بقيمة 3.5 مليارات دولار، مع وجود شروط كي يدخل الاتفاق حيز التنفيذ،

---

[1] - **"روسيا لترسيخ التعاون العسكري والأمني مع مصر"**، مجلة الحياة، القاهرة، 30يناير:2019

http://www.alhayat.com/article/4620165/

[2] - - **"القاهرة في مرمى موسكو.. الصراع لكسب مصر لا ينتهي بين روسيا وأميركا، كيف يسعى بوتين لحرمان واشنطن من حليف رئيسي لها؟"**، مجلة عربي بوست، 208:/06/23

https://arabicpost.net/politics/2018/06/23/

حسبما أعلنت شركة روسية حكومية مصنّعة للأسلحة، ونقلت وكالة الأنباء الروسية *"سبوتنيك"* عن ***سيرغي شيميزوف***، المدير العام لشركة*"روستيخ"* الروسية، قوله، إن موسكو والرياض وقعتا اتفاقاً مبدئياً في مجال التعاون العسكري التقني بقيمة 3،5مليار دولار وأن السعودية وضعت شرطاً لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ بحيث يجب إعطاؤهم جزءا من التقنية، وأن يكون الإنتاج على الأراضي السعودية. كما أعلن صندوق الاستثمارات العامة السعودي، إنشاء شركة صناعات عسكرية وطنية جديدة، تحمل اسم الشركة السعودية للصناعات العسكرية، ومن المستهدف أن تكون ضمن أكبر 25 شركة في العالم بحلول 2030، وقال ولي العهد السعودي ***محمد بن سلمان*** في تصريحات صحفية: ***"أن الشركة السعودية للصناعات العسكرية ستطرح منتجاتها وخدماتها في أربعة مجالات وهي: مجال الأنظمة الجوية، ويشمل صيانة وإصلاح الطائرات ثابتة الجناح، وصناعة الطائرات من دون طيار وصيانتها، ومجال الأنظمة الأرضية ويشمل صناعة وصيانة وإصلاح العربات العسكرية، ومجال الأسلحة والذخائر والصواريخ، ومجال الإلكترونيات الدفاعية ويشمل الرادارات والمستشعرات وأنظمة الاتصالات والحرب الإلكترونية"***.[1]

واتفقت السعودية وروسيا على توريد عدد من أنظمة التسليح، حيث وقعت وزارة الدفاع السعودية مع روسيا عقوداً لتوريد نظام الدفاع الجوي المتقدم، راجمة الصواريخ، راجمة القنابل و سلاح كلاشنكوف وذخائره. وأعلنت الشركة السعودية للصناعات العسكرية عن توقيع مذكرة تفاهم وعقد الشروط العامة مع شركة *"روزوبورن اكسبورت"* وهي شركة تصدير الأسلحة والمنتجات العسكرية التابعة لروسيا الاتحادية، وبتوجيه ودعم من [2]

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وقع الجانبان على هذه الاتفاقيات التي من المتوقع أن تقوم بدور محوري في نمو وتطوير قطاع صناعة الأنظمة العسكرية والأسلحة

---

[1] - **"توقيع اتفاق تعاون عسكري سعودي روسي بـ3.5 مليارات دولار"**، مجلة الخليج اونلاين، 10-07-2017، (15-03-2019، 19:22):

https://alkhaleejonline.net/اقتصاد/توقيع-اتفاق-تعاون-عسكري-سعودي-روسي-ب35-مليارات-دولار

[2] - **"بالتفاصيل.. تعرف على أسلحة الصفقة السعودية الروسية"**، موقع العربية.نت، 07 أكتوبر 2017، (15-03-2019، 25:23):

http://ara.tv/cu8t2

في المملكة العربية السعودية، ووقعت السعودية مذكرة تفاهم مع روسيا لزيادة توطين الصناعات العسكرية.[1]

3- التعاون الروسي التركي: تسببت الحرب الأهلية في سوريا والأزمة السياسية في أوكرانيا في إشغال جدول أعمال السياسة العالمية لبضع سنوات، وقد برز كلٌّ من تركيا وروسيا جهات فاعلة رئيسة في حل هاتين الأزمتين. وإنّ روسيا-وهي طرف أساسي في أوكرانيا- زادت من نشاطها الحالي في سوريا مع الوجود العسكري الذي بدأته بشكل مباشر منذ عام 2015، ومن ناحية أخرى، أيدت تركيا المعارضة السورية بعد أن تجاهل النظام مطالبات الشعب السوري بالتغيير. وقد رفعت عملية درع الفرات، التي أطلقتها تركيا في أغسطس 2016، من مستوى نفوذها العسكري في الميدان، وتمكنت من زيادة نفوذها بشكل عام في هذا المجال[2].

وفي أوكرانيا، وبسبب العلاقة مع سكان شبه جزيرة القرم التي ضمتها روسيا، مكنت العلاقات بين تتر القرم والأتراك من أن يكون لها رأي في الأزمة الأوكرانية. وإلى جانب ذلك، فإن روسيا وتركيا تقومان بالعمل بشكل نشط في مشكلة "كاراباخ" التي استمرت لسنوات. وتقع مسؤولية الأمن الإقليمي لحوض البحر الأسود والشرق الأوسط وجنوب القوقاز تحت مسؤولية روسيا وتركيا. ومن ثم فإن العلاقات الثنائية وكذلك سياسات البلدين ترتبط ارتباطًا وثيقًا بحل المشكلات السياسية في هذه المناطق، واتخذت الدولتان مبادرة [3]

جادة في سوريا، ونتيجة للاتفاق الموقع بين وزراء خارجية تركيا وايران وروسيا في موسكو يوم 20 ديسمبر، بُدِئ بوقف دائم لإطلاق النار في الأزمة السورية. وقد وفق الطرفان بين وحدة أراضي سوريا والقضايا المهمّة جدًّا، مثل فصل جماعات المعارضة عن الجماعات الإرهابية. ويشكل التعاون التركي الروسي القدرة على القيام بدور نشط في حل المشكلات

[1] - المرجع نفسه.

[2] - محمد كوتشاك، **" العلاقات التركية الروسية"**، رؤية تركية-دورية محكمة في الشؤون التركية والدولة، العدد 4، 1ديسمبر:2017

https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries/38

3- المرجع نفسه

الإقليمية. وبعبارة أخرى، ستظل القدرة على إجراء مفاوضات بناءة بين البلدين في نقاط الأزمات تؤدي دورًا حاسمًا في الحل[1].

وطرحت تركيا التعاون في مرحلة تالية في العمل على صناعات دفاعية مشتركة بين الخبراء والشركات التركية والروسية وفتح مجالات جديدة للتعاون في الصناعات الدفاعية بين البلدين، وذلك عقب التقدم الملحوظ في صفقة شراء تركيا منظومة "إس 400" الدفاعية الروسية، كما طرحت أيضا التعاون في تلبية احتياجات تركيا المستعجلة ومدها ببعض الأنظمة العسكرية التي يحتاجها الجيش التركي لتعزيز قدراته في العمليات العسكرية المتواصلة في سوريا والعراق[2]، وأشارت إلى أن أبرز هذه الاحتياجات هي منظومات الصواريخ المضادة للدروع كصواريخ "كورنيت" و"كونكورت" الروسية الفعالة في تدمير الأهداف عن بعد، وتعد شركة "روس أوبورون إكسبورت" الشركة الحكومية الوحيدة في روسيا المسؤولة عن تصدير المنتجات والخدمات والتكنولوجيات العسكرية كافة وذات الاستخدام المزدوج، وتعمل هذه الشركة ضمن تشكيل شركة "روستيخ".[3]

منطقة الشرق الأوسط وبشكل عام مازالت تشهد سباقا نحو التسلح، فكلما أقبلت دولة من المنطقة على عقد صفقة جديدة من التسلح ازداد احساس الدول الأخرى بالخطر وانعدام الأمن، الأمر الذي يدفعها للحصول على المزيد من الأسلحة، وبالتالي ينعكس ذلك على الاستقرار والتوتر بما في ذلك احتمالات النزاعات والحروب المكلفة، وهذا بحد ذاته يؤثر سلبا وايجابا على الدور الروسي في المنطقة، فمن جهة تسعى روسيا الى تحقيق الامن والسلام في المنطقة لتأكيد دورها وهذه الصراعات تؤثر سلبا على دورها، في حين يعتبر الشرق الأوسط سوقا لبيع الأسلحة الروسية وهذا يعتبر مكسبا لها[4]، بحيث دفعت صادرات السلاح الروسية التي

---

[1] - المرجع نفسه

[2] - سعيد عبد الرازق، **"مرحلة جديدة من التعاون العسكري التركي مع روسيا"**، جريدة الشرق الأوسط، العدد 14376، الأحد 08 أبريل2018م:

https://aawsat.com/home/article/1230416/مرحلة-جديدة-من-التعاون-العسكري-التركي-مع-روسيا

[3] - المرجع نفسه

[4] - إيلاف نوفل أحمد العكيدي، **"الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وأثرها على العلاقات الروسية الإيرانية"**، دار الراية، الأردن،2015، ص115..120

تراوحت ما بين 21% و26% من اجمالي ما تستورده دول المنطقة من أسلحة عسكرية، الى البحث عن مجالات لتعزيز اقتصادها ودفع حلفائها في المنطقة، وبدأت بشكل جلي في عهد الرئيس ***بوتين*** بإبرام عقود التسلح على نطاق واسع لتحقيق هدفين حيويين لمصالحها في الشرق الأوسط، أولهما يتمثل باستعادة مكانتها كأول مصدر للسلاح في العالم وقد نجحت في ذلك عام 2005، وثانيهما يتمثل في تأكيد حضورها كلاعب أساسي في الساحة الدولية وخاصة في منطقة الشرق الأوسط.[1]

كما أن سياسة روسيا تتفاعل مع المخاطر والتهديدات التي تظهر في الشرق الأوسط، فالحرب السورية وما تلاها من أحداث أبرزها صعود التنظيم الإرهابي "داعش"، حيث غادر أكثر من ألفي مقاتل معاقلهم في شمال القوقاز والتحقوا بجماعات مسلحة في سوريا ومناطق أخرى بحسب الأجهزة الأمنية الروسية، فروسيا متخوفة من موجة عكسية تحمل معها التطرف إلى الداخل الروسي، وقد اعترف مسؤولون روس رفيعي المستوى من [2]

بينهم رئيس مجلس الأمن القومي ***نيكولاي باتروشاف*** بأن تنظيم الدولة يشكل خطرا جديا، فالمسلحون الموجودون في المشرق يرتبطون بجماعات مثل "امارة القوقاز" التي انبثقت عن حركة الاستقلال الشيشانية، التي تعتبر المسؤولة عن عدة هجمات مروعة من بينها هجمات موسكو، و بينما تضم الفدرالية ما يعادل 12% من تعداد السكان دون احتساب المهاجرين من دول الاتحاد السوفياتي السابق و أسيا الوسطى، فقد شهد ارتفاعا ملحوظا لظاهرة معادة الأجانب "زينوفوبيا" وتفشي الخطاب المعادي للإسلام، كما أن تصاعد التوترات الداخلية و الصراعات العنيفة يمثل تحديا كبيرا بالنسبة للرئيس الروسي ***فلاديمير بوتين*** بحيث يستمد جزء من شرعيته في نجاحه للحد من هذه الصراعات.[3]

[1] - خير الدين شمامة، **"العلاقات الاستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن21"**، دار قرطبة، الجزائر،2009، ص473..475

[2] - دميتار بيخيت، مرجع سابق الذكر

[3] - المرجع نفسه

المطلب الثاني: الموقف الروسي من التداعيات الأمنية للحراك العربي.

ما إن استطاعت روسيا ترتيب أوضاعها في منطقة الشرق الأوسط، حتى هبت رياح التغيير لتعصف بكل الأوراق وتطرح ضرورة إعادة ترتيبها من جديد. فثورات الربيع العربي التي بدأت مع نهاية عام 2010 في تونس، وامتدت إلى مصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا وسواها من البلدان العربية، توفر فرصا وتفرض تحديات علي روسيا.

كانت المواقف الروسية تجاه الحراك العربي متقلبة ما بين ممانعة وعداء وهو ما يفسره نسق المصالح وحدود الدور الذي تريد أن تلعبه روسيا في منطقة الشرق الأوسط، وطبيعة تعاملها مع المتغيرات والتطورات التي حملها هذا الحراك.[1]

كان التوجه الثابت في الموقف الروسي من الحراك العربي يشدد على أهمية التغيير السلمي ونبذ العنف، والدعوة إلى الحوار والحل السياسي ضمن الأطر القانونية وعلى أساس الوفاق الوطني عربيا، كما رفضت استخدام القوة لمواجهة المحتجين، ولكن أختلف التوجه الذي كانت تنتهجه موسكو، وتغير موقفها من دولة إلى أخرى.

ففي الحالة التونسية، لم تبد روسيا موقفا واضحا من الحراك التونسي إلا بعد تنحي الرئيس ***زين العابدين بن علي*** وهروبه، حيث جاءت كلمة الرئيس الروسي أنداك ورئيس الحكومة الحالي ***ديميتري ميدفيديف*** التي ألقاها في منتدى "دافوس الاقتصادي العالمي" في 26يناير2011 متحفظة تجاه الحراك التونسي ومقتضبة إذ قال: ***"آمل بشدة أن تستقر الأوضاع في تونس وإلا تؤثر سلبيا على الوضع العام في العالم العربي"***.[2]

بالسقوط السريع ل***بن علي*** في 14 يناير 2011، بدأت موسكو تتحرك بشكل إيجابي وبادرت بتأييد التغيير الديمقراطي في تونس، واتخذت من سقوط هذا النظام خطوة الأولى لبناء موقف سياسي خاص، وقد ظهر ذلك بوضوح في خطاب ***ميدفيديف*** بنفس المنتدى حيث

[1] - باسم راشد، مرجع سابق الذكر، ص15، 16

[2] - أحمد سعيد نوفل وأخرون، مرجع سابق الذكر، ص 292

قال: ***"أعتقد أن ما حدث في تونس كان درسا كبيرا للحكومات في جميع أنحاء العالم، وأنه يجب على الحكومات أن تعمل على إحداث نمو وتطوير جنبا إلى جنب مع مجتمعاتها سواء في أفريقيا أو أوروبا أو أمريكا اللاتينية"*** ، هذه التصريحات يمكن فهمها بطريقتين؛ الأولى أنها قد تمثل تأييدا للتغيير الديمقراطي الذي حدث في تونس، وهو ما يتوافق مع موقف الغرب، أما الطريقة الثانية، فيمكن القول أن الكلمات المختبئة في ثنايا الخطاب قد تحمل إشارة غير مباشرة لنظم الحكم في أفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية بأن تأخذ حذرها من رياح التغيير التي تهب على العالم[1] والتي نترث رمادها في منطقة الشرق الأوسط، وستنتقل إلى جوارها الجغرافي سريعا.

أما في مصر، فقد كان الموقف الروسي متحفظا من الأحداث التي وقعت فيها وأميل الى تأييد نظام ***حسني مبارك*** إلى غاية إقصائه من السلطة، ففي أول تعليق على الحراك المصري أعلن القنصل العام لروسيا في الاسكندرية ***سيرغي بيدلاكوف*** في 27 يناير 2011 ***"أن الأمور في مصر تحت السيطرة ولا نتوقع أن يتفاقم في الوضع"*** ، كما دعا وزير الخارجية الروسي ***سيرغي لافروف*** المعارضة المصرية إلى البحث، عبر الحوار مع الحكومة، في التحضري للانتخابات الرئاسية المقبلة، وعدم الإصرار على مطالب غير واقعية كاستقالة الرئيس المصري فورا[2].

لم تقبل روسيا الثورة المصرية، في البداية وانتقد مسؤولوها ما يجري من حراك احتجاجي معربين عن الخشية مما تحمله الثورة من متغيرات، ورغم أن إسقاط نظام ***حسني مبارك*** كان فرصة للنظام الروسي، حيث لم تربطه به أي علاقات مميزة، حيث وضع الأول كل أوراقه في يد الولايات المتحدة الأميركية. لكن القادة الروس لم يقطعوا اتصالاتهم مع ***مبارك*** إلى أن تنحى عن السلطة، واضطرت السلطات الروسية إلى تغيير موقفها بعد نجاح الثورة المصرية في إزاحة نظام مبارك، فجاء الإعلان الروسي بدعم الثورة متأخرًا وغير واضح المعالم[3]، ولم يتجسد في خطوات محددة على الأرض.

[1] - باسم راشد، مرجع سابق الذكر، ص 16، 17
[2] - أحمد سعيد نوفل وأخرون، مرجع سابق الذكر، ص 292

[3] - ميرفت عوف، **"لماذا تفاوت الموقف الروسي من الثورات العربية؟"**، مجلة ساسة بوست، 11ديسمبر:2014

https://www.sasapost.com/russia-reactions-towards-arabic-revolutions/

إن الموقف الرسمي الروسي وحسب تصريحات المسؤولين في وزارة الخارجية، أكّد أكرث من مرة ثبات موقف بلاده تجاه تأييد تطلعات الشعب المصري نحو حياة أفضل في ظلّ الحرية والديمقراطية.[1]

ولا شك أن تصاعد الحوادث في مصر، يثير قلقا شديدا لدى موسكو، خاصة ما يحدث في شبه جزيرة سيناء، والظهور القوي للجامعات المسلحة المتطرفة، وبهذا فانه لا يعتقد بأن الموقف الروسي سيظلّ على حاله، بل قد تفاجئ روسيا بتدخل قوي وحاد لأنها لن تسمح بانهيار مصر.[2]

هذا، في حين التزمت موسكو الصمت والحياد في حالتي اليمن والبحرين ولم تبدي عن أي موقف تجاههما، بحيث وصفت ما يجري في البحرين بالمسيرات الاحتجاجية وأن ما يجري فيها هو شأن داخلي، ودعت الأطراف البحرينية المعينة الى حل المسائل عبر الحوار البناء في الإطار القانوني والابتعاد عن العنف[3]. واستمرت روسيا في علاقتها مع المملكة البحرينية على نفس النهج، حيث أشاد ناطق في وزارة الخارجية الروسية بجهود البحرين الرامية إلى استقرار الوضع في البلاد، وذلك في تعليقه على التقرير الختامي الذي قدمته لجنة البحرين الوطنية التي تعمل على تطبيق التوصيات المعدة جراء التحقيق المستقل في أحداث فبراير/مارس 2011.

كما نفى السفير الروسي بشكل قاطع، في لقاء جمعه بوكيل وزارة الخارجية السفير ***عبدالله عبداللطيف*** وصدر بشأنه بيان من وزارة الخارجية، صدور أي تصريحات أو مواقف

---

[1] - نوار جليل هاشم، أمجد زين العابدين طعمه، **" الموقف الروسي من الثورات العربية (ليبيا، ومصر، وسورية أنموذجا)"**، مجلة سياسات عربية، العدد16، يناير2015،ص :119

https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue012/Documents/Siyassat12-2015_Hisham.pdf

[2] - المرجع نفسه

[3] - أحمد سعيد نوفل وأخرون، مرجع سابق الذكر، ص 292

رسمية جديدة من بلاده عن هذا الموضوع[1]. ورأت موسكو أن دخول "قوات درع الجزيرة" السعودية الاماراتية والبحرينية في 21مارس2011 شأن داخلي وكان بطلب من السلطات البحرينية للمساعدة في احلال النظام والحل السلمي للازمة.[2]

كما أكدت روسيا بخصوص الحراك السياسي في اليمن على أهمية الحفاظ على وحدة أراضي اليمن واستقلاله، و قدرة اليمنيين على تحديد مستقبلهم عبر حوار قائم على الاحترام المتبادل، كما قد أعلنت معارضتها لحل المسألة باستخدام القوة، ودعمت المبادرة الخليجية لحل الأزمة في البلد، هذا، وقد اعتذرت روسيا من عدم استقبال الرئيس السابق ***علي عبدالله صالح*** لاستكمال علاجه تجنبا لإثارة المحتجين اليمنيين ضدها.[3] كما أكدت روسيا على ضرورة الحوار كآلية أساسية في التوصل إلى اتفاق يرضي جميع الأطراف في اليمن، فروسيا تشارك بفعالية في العملية السياسية اليمنية على اعتبار أنها إحدى الجهات الضامنة لتنفيذ اتفاقيات الرياض والشاهدة على توقيعها مما يبرز دور روسيا السياسي الواضح والفعال في ضمان تنفيذ الإصلاحات السياسية داخل الجمهورية اليمنية[4]، و هو ما يستدعي دورا أكبر في منطقة الشرق الأوسط في ظل اختلال توازن القوى العالمي.

أما في ليبيا، مثل انهيار نظام العقيد الراحل ***معمر القذافي*** في ليبيا عام 2011 ضربة موجعة لـروسيا على الصعيد الجيواستراتيجي، فالنظام الليبي له تاريخ طويل في التعاون مع الاتحاد السوفياتي وبقي محسوبا على روسيا رغم محاولة ***القذافي*** التوجه غربا قبيل سقوطه المدوي بعد ثورة 17 فبراير، وبعد اندلاع الثورة الليبية لم تتخذ روسيا موقفا صلبا من المطالب الغربية برحيله -كما كان ***القذافي*** يتوقع- وامتنعت عن التصويت على القرار 1973

[1] - باسم راشد، مرجع سابق الذكر، ص 19، 20

[2] - أحمد سعيد نوفل وأخرون، مرجع سابق الذكر، ص 293

[3] - المرجع نفسه

[4] - باسم راشد، مرجع سابق الذكر، ص 21، 22

القاضي بفرض حظر جوي على ليبيا والذي تحول لاحقا إلى ضربات جوية وتلقي أوساط سياسية روسية باللائمة آنذاك على الرئيس ***ديمتري ميدفيديف*** الذي انتقد ***القذافي*** [1]

وطالب برحيله، وسمح للغرب بتنفيذ ضربات جوية أدت إلى الإطاحة به، وقد برز ذلك في الخلاف مع رئيس وزرائه آنذاك ***فلاديمير بوتين*** في توصيف الأزمة الليبية وفي قراءة التدخل الغربي[2].

لم تقم موسكو بالإسراع مثل كثير من الدول العربية والأجنبية بالاعتراف بالمجلس الانتقالي كسلطة شرعية في ليبيا بل قد كان التأني واضحا للقدوم على هذه الخطوة، إذ أعلنت الخارجية الروسية أن الوضع في ليبيا لا يزال غامضا، إلا أن موسكو اعترفت بالمجلس الانتقالي ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الليبي، وسلطة حاكمة في ليبيا، و كان ذلك في 01 سبتمبر 2011[3]

في الحالة السورية، يعد الروس سورية هي مفتاح المنطقة وليس العراق، فالتغيير الجيوسياسي لم يتحقق في الشرق الأوسط عرب بواب بغداد كما توقع وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ***كولن باول***، فهذا التغيري يمكن أن يحصل فقط من البوابة الدمشقية، وهذه الأسباب قد تكون خلف ظنون موسكو بأن القضية السورية هي فرصتها السانحة لاستعادة دورها الإقليمي في الشرق الأوسط[4].

على أساس العودة الروسية الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط، فإن القادة الروس يتعاملون مع الأزمة السورية بوصفها صراعاً دولياً على سوريا متعدد الأطراف اقليميا ودوليا، فقد

---

[1] - زهير حمداني، **"روسيا في ليبيا.. رهانات جديدة على أسس قديمة"**، الجزيرة، 2017/04/26، (21-03-2019، 30:22):

https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/4/26/روسيا-في-ليبيا-رهانات-جديدة-على-أسس-قديمة

[2] - المرجع نفسه

[3] - أحمد سعيد نوفل وأخرون، مرجع سابق الذكر، ص 293، 294

[4] - نوار جليل هاشم، أمجد زين العابدين طعمه، مرجع سابق الذكر، ص 120

حشد الساسة الروس كل طاقاتهم الدبلوماسية والسياسية في الصراع على سوريا، فاستخدموا الفيتو في مجلس الأمن الدولي مرتين متتاليتين[1]، بغية منع صدور أي قرار دولي يدعم التغيير في سوريا. واستمروا في تنفيذ صفقات السلاح المبرمة وتوفير الدعم

والخبرات والخبراء الأمنيين والعسكريين، الأمر الذي وصل إلى درجة كبيرة من الدعم والإسناد، تُذكّر بالتعاون والتحالف الاستراتيجي، الذي كان قائماً بين سوريا والاتحاد السوفياتي السابق في فترة سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين المنصرم.

شهدت الأزمة أو الحرب السورية تغييرات ميدانية في سياق معارك الكر والفر التي حققت فيها المعارضة الإسلامية المتطرفة تقدما في إدلب وتدمر، فيما حقق الجيش السوري مدعوما بقوات حزب الله تقدما في القلمون والزبداني، هذه التغييرات على الأرض قابلتها تغييرات في المواكبة والمقاربة الدولية للأزمة السورية، من جهة نشأ قلق من سقوط مفاجئ لنظام ***الأسد*** قبل توافر بديل مقنع والاتفاق عليه، وبما يصب في مصلحة "داعش" و"النصرة" كطرفين مسيطرين على الأرض وجاهزين لملء الفراغ، ومن جهة ثانية نشأ تقارب بين واشنطن وموسكو على خلفية محاربة الإرهاب التي لها الأولوية في سورية وليس نظام ***الأسد*** ومسألة بقائه أو رحيله، ومن جهة ثالثة، نشب وعلى نطاق واسع حديث وجدل في أوساط ديبلوماسية وسياسية بشأن حدوث تحول في موقف روسيا أو عدم حدوث مثل هذا التحول، فثمة من يعتقد بحدوث تغيير جدي في الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية، وتحول في الموقف الداعم للرئيس السوري ***بشار الأسد***، وقد بدأ الكرملين بالفعل يدير ظهره للنظام السوري وهذا لعدة اعتبارات من بينها تقارب المواقف الروسية والأميركية من الأزمة السورية، والاتصالات الروسية مع دول الخليج، والانفتاح على بلدان المنطقة وخصوصا تلك التي كانت العلاقات معها تراجعت كثيرا في السنوات الأخيرة مثل قطر أو السعودية، وأن روسيا أوقفت جميع

[1] - عمر كوش، **"روسيا والأزمة السورية"**، الجزيرة،2012/3/30، (2019-03-21، 48:23):

https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/3/30/روسيا-والأزمة-السورية

اتفاقات التعاون مع سورية لأنها تتوقع حتمية سقوط نظام ***بشار الأسد***، الأمر الذي يلقي بظلاله على الوضع الداخلي في سورية. [1]

وتسعى موسكو إلى الانفتاح على المعارضة، بما يخدم في نهاية المطاف المصالح العليا لروسيا، ولذلك نظمت مؤتمرات للمعارضة في موسكو ولم تكن راضية عن طريقة تعاطي النظام مع هذه المؤتمرات.

وثمة من يرى ثباتا في الموقف الروسي وأنه لا صحة لحصول أي تبدل سلبي في الموقف الروسي حيال النظام السوري وكل هذه التأويلات هي مجرد رهانات، بل إن الموقف الروسي بات اليوم أكثر ثباتا ودعما للنظام السوري مما كان عليه في السنوات السابقة، كل ما في الأمر أن موسكو عدلت سياساتها حيال القضية السورية ولم تغير موقفها، لقد أظهرت روسيا موقفها من البداية، وهو موقف يهدف إلى الحفاظ على نفوذ روسيا في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والحفاظ على الاستقرار في سورية بشكل خاص، إذ إن الاضطرابات في سورية وإيران قد تؤثر على المناطق في جنوب روسيا، وهذا من خلال التصريح الحاسم الذي صدر عن الرئيس الروسي ***فلاديمير بوتين*** الذي أكد فيه على الدعم المطلق لسورية مع تحذيره من إمكان تحول سورية الى ليبيا جديدة، فلروسيا مصالح عسكرية واقتصادية كبيرة في سورية، إذ إن قاعدة طرطوس العسكرية الواقعة في سورية تعتبر القاعدة العسكرية الروسية الوحيدة خارج بلدان رابطة الكومنولث وتتمتع بأهمية استراتيجية بالغة في الحفاظ على وجود البحرية الروسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. علاوة على ذلك، تعد سورية أكبر سوق لمبيعات الأسلحة الروسية في هذه المنطقة وتبلغ قيمة تلك المبيعات ما يزيد على 4 مليارات دولار سنويا، بالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية الوثيقة بين روسيا وسورية.

---

[1]- يوسف خالد يوسف المرزوق، **" موقف روسيا من الأزمة السورية.. حدث تحوّل أم لم يحدث؟"**، جريدة الانباء الكويتية، العدد 15494، 2015:/7/10

https://www.alanba.com.kw/ar/arabic-international-news/syria-news/571280/10-07-2015

لذا، فإن موسكو التي رعت في دورتين حوارا عقيما بين المعارضة والنظام، تضع شروطها المتمثلة في بقاء مؤسسات الدولة لا يعني بالضرورة بقاء ***الأسد*** في حال وجد البديل، المحافظة على وحدة سورية ورفض تقسيمها، ورفض التعاطي مع الإسلاميين متشددين كانوا أو غير متشددين.[1]

ان التباين في مواقف روسيا ازاء الحراك العربي كان حسب ما يخدم مصالحها، فروسيا عملت على تبني سياسة تقوم على قدر من التوازن بين مصالحها ورغباتها في تبوء مكانة مهمة في القضايا الدولية، وبين علاقاتها بالمجتمع الدولي السائر في معارضته؛ إلّا أن صانع القرار الروسي يدرك جيدا أن مصالح بلاده يمكن أن تدخل في وضعية من الخطر والتراجع في هذه المرحلة، لذا فإن روسيا تعتمد التكتيك الاستراتيجي المرحلي الذي يحاكي الحوادث وتحولاتها بالقدر الذي يضمن المصالح العليا ويديم حضورها على الساحة الدولية بفاعلية.

اضافة الى ذلك، تواجه روسيا مجموعة من التحديات التي يمكن حصرها في:

- الخوف من الاضطرابات الداخلية التي لا تتخذ الحلول السياسية السلمية وتتجاوزها باتجاه تأجيج التمرد والثورة، ولاسيما في مناطق مثل شامل القوقاز.
- يكمن القلق الروسي في إمكان انتشار نموذج الثورات العربية إلى آسيا الوسطى.
- يتعلق قلق روسيا بتكرار تجربة الناتو السابقة في دعم المتمردين في ليبيا، لتشمل سورية أيضا.
- القلق من الأوضاع في ليبيا؛ والسبب هو أهمية ليبيا في استراتيجية الطاقة الروسية.

ومّما لاشك فيه أن موسكو كانت تفضل أن الربيع العربي لم يكن ليحدث على الإطلاق، وبقاء الأنظمة سواء المؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية أو المناهضة لها؛ ويرجع هذا القلق

[1] - المرجع نفسه.

جزئيا الى خوف الكرملين من احتمال أن يجهز النفوذ الأمريكي والغربي على ما تبقى من النفوذ الروسي في البلدان التي تكون حاضرة فيها[1].

[1] - نوار جليل هاشم، أمجد زين العابدين طعمه، مرجع سابق الذكر، ص 121

خلاصة الفصل:

وفقا لما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكننا التوصل إلى أن أثر التقارب الجغرافي بين روسيا ومنطقة الشرق الأوسط في الأسس الجيوبوليتيكية التي اعتمدتها روسيا في استراتيجيتها تجاه دول هذه المنطقة، يكمن في تركيزها على تركيا، ايران والمنطقة العربية من أجل بناء تكتل من الدول الحليفة لها من خلال توطيد علاقاتها مع الدول التي لها حدود مباشرة أو غير مباشرة معها.

أما من الجانب الاقتصادي فيكمن في الترويج لمصالح روسيا الاقتصادية وتوجهاتها في الشرق الأوسط وحمايتها. فعملت على توسيع نفوذها في المنطقة بحثا عن تحقيق أهداف اقتصادية والتنويع في علاقاتها وفتح قنوات جديدة لها لزيادة ربحها بحيث أنه تعتمد التوجهات الاقتصادية الروسية في منطقة الشرق الأوسط بالدرجة الأولى على العامل الطاقوي باعتباره أحد الركائز الأساسية للنهوض باقتصادها إلى مصاف الاقتصاديات الكبرى.

كما يتصدر العامل العسكري والأمني أولويات العلاقات بين روسيا ودول الشرق الأوسط، فروسيا تتغلل الى المنطقة باعتبارها سوقا لتصدير الأسلحة خاصة الدول العربية كمصر والسعودية اضافة الى تركيا، خاصة وأن المنطقة شهدت تطورات عديدة على غرار الحراك العربي الذي تباينت مواقفها تجاهه من دولة الى أخرى حسب ما يخدم مصالحها في المنطقة وبسط نفوذها، والذي بدوره زاد من مخاوفها المتمثلة في انتشار هذا النموذج ووصوله الى حدودها هذا ان لم يكن في أراضيها.

الفصل الثالث:

الإستراتيجية الروسية تجاه إيران

الفصل الثالث: الاستراتيجية الروسية تجاه إيران.

في هذا الفصل، سنحاول التقرب لمعرفة الدواعي الأساسية من توجه الاستراتيجية الروسية نحو إيران، وفي المحاولة للتوصل الى هذه الأسباب، قسمنا هذا الفصل بدوره الى ثلاث مباحث حيث اهتم المبحث الأول بجيوسياسية إيران، المبحث الثاني بالسياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط، في حين اختص المبحث الثالث بالتوجه الاستراتيجي الروسي تجاه إيران.

المبحث الأول: جيوسياسة إيران.

يعتبر العامل الجيوسياسية من أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الروسية الإيرانية، كما يساعد في فهم المتغيرات الجغرافية والنظام السياسي لإيران الحدة والدافعة لهذه العلاقات بين الطرفان.

المطلب الأول: جغرافية إيران.

تقع إيران في جنوب غرب قارة أسيا، شمال شرقي شبه الجزيرة العربية، وتمتد بين دائرتي عرض 25°و40° شمالا، وخطي طول 44°و63° شرقا. تحدها أذربيجان وأرمينيا وبحر قزوين وتركمانستان من الشمال وأفغانستان وباكستان من الشرق وبحر عمان والخليج العربي من الجنوب، العراق وتركيا من الغرب. حوالي 52% من مساحة البلاد تتكون من الجبال والصحاري ونحو 16% من البلاد، لديها ارتفاع أكثر من 2000متر فوق مستوى سطح البحر. أكبر كتلة جبلية هي كتلة زاغروس، التي تمتد من شمال غرب إيران إلى شواطئ الخليج الفارسي جنوبا، ثم تستمر شرقًا حتى المقاطعة الجنوبية الشرقية. تمتد السلاسل الجبلية الأخرى من الشمال الغربي إلى الشرق على طول الحافة الجنوبية لبحر قزوين. أخيرًا، على طول الحدود الشرقية لإيران، توجد عدة سلاسل جبلية متناثرة. تقع الهضبة الوسطى أو الداخلية بين هذه السلاسل الجبلية وتغطي أكثر من 50% من مساحة البلاد، وهي مغطاة جزئياً بمستنقع الملح كافير وجزئياً بمناطق رملية أو حجارة فضفاضة مع مساحات من الأرض الأفضل بالقرب من سفوح الجبال المحيطة.[1]

تملك إيران حدودا برية مع كل من العراق وأفغانستان وباكستان وبعض الجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى، كما لها حدود بحرية تتمثل في الخليج العربي وبحر عمان وبحر قزوين، ومن جهة أخرى فأن إيران هي شبه دولة مغلقة تحاصرها اليابسة من الشمال والشرق

[1] - **"IRAN، GEOGRAPHY AND POPULATION"**، (21-03-2019، 19 :08): http://www.icid.org/v_iran.pdf

والغرب، ولهذا السبب تعتمد في اتصالها بالخارج على منطقة الخليج العربي التي يقدر طولها 3200كم مقارنة بالسعودية 2500كم وعمان ب2100كم واليمن ب1900كم وكذا الامارات ب 1450كم. فضلا عن هذا تعتبر منطقة الخليج العربي المعبر الأساسي للنفط الايراني الذي يشكل 80% من صادراتها الى العالم الخارجي، وتعد أيضا المصدر الرئيسي لعملتها الأجنبية. وقد قوم وزير خارجية ايران السابق ***علي أكبر ولايتي*** منطقة الخليج العربي قائلا: ***"ان ساحلنا الجنوبي والخليج ومضيق هرمز وعجمان هي حدودنا الاستراتيجية الأكثر أهمية. ان هذه المنطقة حيوية بالنسبة الينا لا يمكن أن نكون لا مبالين حيالها"***.[1]

إن مساحة إيران أكبر من العراق بأربعة مرات، أما بالمقاييس الأمريكية فهي أكبر من تكساس وهي أكبر المدن الأمريكية بمرتين ونصف المرة. تتركز على محور يمتد من الشمال الغربي وتحتوي على مناطق صحراوية واسعة جدا ممتدة عبر الهضبة من الشمال الغربي بمحاذاة طهران وقم لمسافة تقدر ب850كم الى الجنوب الشرقي وتتجاوز الحدود الى ما ورائها، وعليه تتكون سدس مساحة ايران من صحاري قاحلة، وأكبر منطقتين صحراويتين تعرفان باسم "دست لوط" و "دشت كوير". كما تملك ايران أيضا سلسلتين جبليتين "زغروس" و "البرز" وهما أكبر سلسلتان جبليتان في ايران.[3]

[1] - المرجع نفسه

2- النعيمي نوري أحمد، **"السياسة الخارجية الايرانية 1979-2011"**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015،ص 11، 12

3- المرجع نفسه، ص 15

الخريطة :01

الخريطة الجغرافية لإيران.

المصدر: مركز الجزيرة:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/2014/10/18/ايران

ارتبط تاريخ ايران السياسي والاقتصادي ارتباطا قويا بموقعها الجغرافي، بحيث تطل ايران على ثلاث مسطحات مائية تجارية في العالم بحدود بحرية تبلغ 3180كم، الذي يعد مكونا حيويا من قوتها. فأطول حدود بحرية لإيران مع خليج عمان ب 1240كم، ثم تليها سواحل منطقة الخليج العربي ب1200كم وبحر قزوين ب 740كم.[1]

[1] - المرجع نفسه

الجدول :1

طول سواحل إيران البحرية والمسطحات المائية وتقسيماتها

منطقة الحدود	طول الحدود	النسبة المياه
الخليج العربي	1200كم	%37،7
بحر قزوين	740كم	%23،3
خليج عمان	1240كم	%39
المجموع	**3180كم**	**%100**

المصدر: مصطفى زهير مصطفى الرزاينة، **"السياسة الخارجية الايرانية وأثرها على المستقبل السياسي لليمن 2011-2015"**، ص18.

ساعد طول السواحل على انشاء موانئ ايرانية عديدة منها ميناء "جاه بهار"، "كواتر" و"حاسك"، ولعل أهم ميناء لها هو ميناء "جاه بهار" التي أنشأته الحكومة الايرانية قاعدة عسكرية بحرية لفرض وجودها وهيمنتها في المحيط الهندي.

كما تعد المقومات السكانية من أهم الركائز التي تقوم عليها الدولة والتي تعتبر الموجه الأساسي لسياستها الداخلية والخارجية. فحسب الاحصائيات لعام 2006 بلغ عدد سكان ايران 70 مليون نسمة، وفي 2011 زاد الى 80 مليون[1]

كما تعد المقومات السكانية من أهم الركائز التي تقوم عليها الدولة والتي تعتبر الموجه الأساسي لسياستها الداخلية والخارجية. فحسب الاحصائيات لعام 2006 بلغ عدد سكان ايران 70 مليون نسمة، وفي 2011 زاد الى 80 مليون نسمة. فالمجتمع الايراني يتشكل من تركيبة عرقية متعددة، اذ يسيطر الفرس و الأذريون على الأغلبية بنسبة 89% من المجموع الكلي للسكان، البلوش والتركمان والاقليات الأخرى بنسبة 1%، في حين يشكل أهل السنة من العرب أو غير العرب المسلمين نسبة 10%، وهذا ما يوضحه الجدول التالي[2]:

[1] - الرزاينة مصطفى زهير مصطفى، **"السياسة الخارجية الايرانية وأثرها على المستقبل السياسي لليمن 2011-2015"**، عمادة الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، 2017، ص 17، 18

2-المرجع نفسه ، ص 19

الجدول:2

النسب المئوية للأقليات السكانية العرقية في إيران

الأقليات	النسبة%
الفرس	%51
الأذريون	%38
البلوش والتركمان	%1
أهل السنة	%10
المجموع	**%100**

المصدر: نفس المصدر، ص 19

ويشكل العامل السكاني عامل قوة لسياسة إيران الخارجية في بسط سيطرتها وخاصة في منطقة الخليج العربي، فهو من جهة يمثل قوة لإيران في دفع سياستها الخارجية، ومن جهة أخرى يمثل نقطة ضعف لها نظرا لتنوعها العرقي والديني والمذهبي.[1]

يختلف مناخ إيران من منطقة إلى أخرى. ففصل الشتاء بارد في منطقة الشمال الغربي، مع تساقط الكثير من الثلوج ودرجات حرارة تنخفض إلى ما دون الصفر في شهري ديسمبر ويناير. أما الربيع والخريف فمعتدلان نسبياً، والصيف حار وجاف. في الجنوب، الشتاء معتدل والصيف حار جداً، وفي بعض المناطق تتجاوز درجات الحرارة القصوى 38 درجة مئوية في شهر يوليو. كما تختلف درجات الحرارة وهطول الأمطار حسب الارتفاع، إذ تجلب الرياح معها رطوبة شديدة من الخليج الفارسي. مناخ إيران قاحل أو شبه قاحل، وشبه استوائي على طول ساحل بحر قزوين.[2]

تعني الاختلافات في التضاريس والمناخ أن إيران تتمتع بخمس مناطق حيوية: السهل الإيراني الطوراني، سهول وصحارى قاحلة وشبه قاحلة؛ الجبال الإيرانية الطورانية، جبال قاحلة وشبه قاحلة؛ وجبال زاغروس، جبال زاغروس شبه القاحلة؛ هيركانيا، جبال أرسباران

[1] - المرجع نفسه، ص 19، 20
2- المرجع نفسه، ص 22

الرطبة وشبه الرطبة (شرقي أذربيجان) وجبال هيركانيا (عند بحر قزوين) وسهل قزوين؛ وخليج عمان، سهول ساحلية جنوبية جافة رطوبتها عالية. هناك حوالي 8200 نوع من النباتات و 500 نوع من الطيور و160 نوع من الثدييات في ايران.[1]

من الجانب الطاقوي، تُعد إيران من بين أهم عمالقة الطاقة في العالم، لما تمتلكه من احتياطيات مؤكدة من النفط والغاز الطبيعي، إذ تمتلك طهران رابع أكبر احتياطي نفطي مؤكد وثاني أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم.

ومن ناحية أخرى، تصنف إيران من بين أكبر عشرة منتجين للنفط الخام، ومن بين أكبر خمسة منتجين للغاز الطبيعي عالميا. هذا و تتحكم إيران في مضيق هرمز الذي يعد ممرا رئيسيا لصادرات النفط الخام والغاز الطبيعي المسال، من دول الخليج العربي، كما تعد ايران أحد الأعضاء المؤسسين لمنظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، التي نشأت في عام 1960 لكونها من أكبر الدول المصدرة. ومن جهة أخرى تحتاج ايران الى استثمارات ضخمة من أجل تطوير قطاع الطاقة لديها، الأمر الذي يوفر فرصا هائلة من وجهة نظر كثير من شركات الطاقة العالمية[2].

تولي موسكو أهمية قصوى لعلاقتها بطهران باعتبارها شريكا حيويا في منطقة جيو-استراتيجية بالغة الحساسية، جعلت من طهران أحد أبرز ثوابت سياسات موسكو الإقليمية التي تؤثر على الاستقرار الدولي. فنظام المصالح المشتركة بين موسكو وطهران يمتد من آسيا الوسطى حتى حوض البحر المتوسط، موسكو تعتبر هذه المنطقة جزءا من المجال الحيوي السوفييتي الممتد من الفضاء الإسلامي جنوبي روسيا حتى المياه الدافئة في البحر المتوسط، والتي كانت وما زالت جوهرة الطموحات الإمبراطورية الروسية من بطرس الأكبر إلى ***فلاديمير بوتين***، هذه النظرة الروسية جعلت من الجغرافيا الإيرانية الممر الوحيد الآمن سياسيا، اقتصاديا، عسكريا وعقائديا من الحدود الأورآسياوية إلى الشرق الأوسط.[3]

---

[1] - **"جغرافية ايران"**، موقع الفنك، (13:2019،15-03-22) :
https://fanack.com/ar/iran/geography /

2-قنديل أحمد، **"قطاع الطاقة في إيران مستقبل غامض في ظل الاتفاق النووي"**، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد 4، 2017،ص 99، 100 :
https://rasanah-iiis.org/wp-content/uploads/2018/07قطاع-الطاقة-في-.ايران-مستقبل-غامض-في-ظل-الاتفاق-النووي.pdf

3- فحص مصطفى، **"موسكو طهران دمشق.. الثابت الجغرافي والمتحول السياسي"**، مركز الحرة، (2019-03-23، 12:22):
https://www.alhurra.com/a/485665/موسكو-طهران-دمشق-الثابت-الجغرافي-.والمتحول-السياسي.html

المطلب الثاني: النظام السياسي الإيراني.

لم تكن إيران لتعرف المؤسسات الدستورية قبل عام 1906، بسبب الحكم الاستبدادي ل***ناصر الدين شاه بن محمد شاد***، والذي تم استبداله بابنه ***مظفر الدين*** بعد قتله اياه بعد أن وجد أن بلاده تعمه الفوضى وتعتريه الأزمات الاقتصادية والمالية وكذا سوء الأوضاع الداخلية، ولاسيما أن الانقلاب الذي حدث في روسيا القيصرية قد دفع بالإيرانيين الى المطالبة بالمزيد من الحريات، والعديد من العوامل الأخرى التي دفعت بهم بمطالبة الحكومة بتأسيس العدالة، وقد استجاب السلطان مظفر لإرادتهم.

هذه التطورات دفعت بالسلطان الى تبني الحكم الدستوري وتشريع قانون الانتخابات، وبعد تشكيل مجلس النواب تم انتخاب هيئة تقوم بتدوين مشروع "القانون الأساسي"، وقد تكون هذا الدستور من 107 مادة.[1]

تبع اعلان دستور 1906 تأسيس البرلمان، وتأسيس ملكية دستورية بيروقراطية، الا أنه في بعض الأحيان قد تجاوزه الشاه وأهمله، ولكن الوضع العام لنظام الدولة كان منظما وفقا لقيود الدستور ومتأثرا به، ثم تلاه الاعلان عن مجموعة من الأحزاب منها **"حزب تودة"** أي **"حزب الجماهير الطليعي"**.[2]

اتخذ القادة الإيرانيون بعد ثورة 1979 تسمية برلمانهم باسم مجلس الشورى الإسلامي وهو يضم 270 عضوا يتم انتخابهم بصورة مباشرة وسرية مع توفر شروط معينة في مرشحيه، وعليه فالسلطة التشريعية تمارس من خلال البرلمان الذي يتكون من النواب المنتخبين من الشعب، كما يحق له أن يسن القوانين في القضايا كافة ضمن الحدود المقررة في الدستور و يحق له أيضا أن يتولى مهام التدقيق والتحقيق في شؤون البلاد كافة وغيرها.[3]

إن فهم النظام السياسي الإيراني وبنيته غير ممكن، دون فهم نظرية ولاية الفقيه؛ التي تمثل السمة الأساسية في تميز النظام السياسي الإيراني عن غيره، والذي يليه دور المؤسسات السياسية الأخرى المساهمة في صناعة النظام السياسي الايراني.

1- نظرية ولاية الفقيه: يتصف النظام السياسي الإيراني بسمته الدينية، فهو قائم على مبدأين أساسين، الأول هو الحكومة الإسلامية، والثاني هو ولاية الفقيه، ويتضح ذلك في مواد الدستور وهيكلية المؤسسات الادارية، كما يضم أيضا مؤسسات دستورية وأخرى غير دستورية، تؤثر أيضا في عملية صنع القرار السياسي، وقد نصت المادة الخامسة من الدستور المتعلقة بولاية

[1] - النعيمي نوري أحمد، مرجع سابق الذكر، 35، 36
-2المرجع نفسه، ص 40
3- النعيمي نوري أحمد، **"النظام السياسي في ايران"**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015، ص 122

الفقيه، على أنه: "في زمن غياب الإمام المهدي، تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل".

فبحسب دستور عام 1979 والمعدل في عام 1989، فإن صلاحيات ومسؤوليات المرشد الأعلى للثورة الإسلامية (القائد) تتجسد فيما يلي:

أ- تعيين السياسات العامة للدولة وبالتشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

ب- الإشراف على تنفيذ سياسات الدولة.

ج- تولي القيادة العامة للقوات المسلحة و إعلان الحرب والسلام والنفير العام.

د- تعيين وعزل كل من فقهاء مجلس صيانة الدستور، أعلى مسؤول في السلطة القضائية، رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، رئيس أركان القيادة المشتركة، القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية والقيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.[1]

و- معالجة الخلافات التي قد تنشأ بين السلطات الثلاثة (التشريعية والقضائية والتنفيذية)، فضلا عن تنظيم العلاقات بينهم.

ز- معالجة المشاكل التي تواجه النظام السياسي، والتي قد يتعذر حلها من خلال مؤسسات الدولة الأخرى.

2- السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية): يحتل رئيس الجمهورية المرتبة الثانية بعد منصب المرشد أو القائد في النظام السياسي الإيراني، وهو ما أشارت إليه المادة (113) من الدستور: **"يعتبر رئيس الجمهورية أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة، وهو المسؤول عن تنفيذ الدستور، كما أنه يرأس السلطة التنفيذية، إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة"** وفقا لهذه المادة، فإن رئيس الجمهورية يتولى مسؤولية السلطة التنفيذية؛ المتمثلة بمجلس الوزراء والهياكل الإدارية العامة التابعة لكل وزارة. ينتخب منصب رئيس الجمهورية من قبل الشعب بشكل مباشر، ومدة الدورة الواحدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط وفقا للمادة (114)[2]، ويشترط في فوزه حصوله على الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين، ويمكن تلخيص مهامه وفقا للمواد المنصوص عليها في الدستور فيما يلي:

[1] - عبدالله حجاب، **"السياسة الاقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج(1979-2011) دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية"**، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص 56، 57

2- المرجع نفسه، 57، 58

أ- يوقع رئيس الجمهورية على مقررات مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان)، وعلى نتيجة الاستفتاء العام، بعد مرورها بالمراحل القانونية وإبلاغها إياه، وعليه أن يسلمها للمسؤولين لتنفيذها.

ب- تعيين معاونين اثنين له، يقوم أحدهما - وبموافقة الرئيس- بمهمة إدارة جلسات مجلس الوزراء والتنسيق بين سائر الوزارات.[1]

ج- يوقع رئيس الجمهورية أو ممثله القانوني، وبعد مصادقة مجلس الشورى الإسلامي على المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق التي تبرم بين الحكومة الإيرانية وسائر الدول، وكذلك المعاهدات المتعلقة بالاتحادات الدولية.

د- يتولى رئيس الجمهورية الايرانية مسؤولية التخطيط والميزانية والأعمال الإدارية والوظيفية للبلاد بشكل مباشر، أو يوكل شخصا آخر لإدارتها، كما يحق له أيضا وبعد مصادقة مجلس الوزراء وفي حالات خاصة، تعيين ممثل خاص له أو عدة ممثلين، مع تحديد صلاحياتهم، وفي هذه الحالة تكون قرارات الممثلين بمثابة قرارات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

و- تعيين السفراء باقتراح من قبل وزير الخارجية ومصادقة رئيس الجمهورية، الذي يقوم بالتوقيع على أوراق اعتماد السفراء، ويتسلم أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى.

3- السلطة التشريعية: تتكون السلطة التشريعية في إيران من مؤسستين هما: مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) ومجلس صيانة الدستور، فمن صلاحيات مجلس الشورى الاسلامي أيضا شرح وتفسير القوانين، المصادقة على المواثيق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، مناقشة اللوائح التي يقدمها بعض النواب والخاصة بخفض أو زيادة الإنفاق العام، وصلاحية إجراء بعض التعديلات المحدودة على حدود البلاد، إذا تطلبت المصلحة الوطنية ذلك، شريطة موافقة الأغلبية العظمى من أعضاء المجلس. أما مجلس صيانة الدستور والذي فكرة انشائه مستمدة من فكرة مجلس الحكماء الذي تأسس بمناسبة الثورة الدستورية عام 1906، من بعض رجال الدين، للنظر في القوانين والتحقق من مدى مطابقتها مع أحكام الشريعة الإسلامية، بضم 12 عضوا، ستة أعضاء هم من الفقهاء والقانونيين الفقهاء يختارهم القائد بشكل مباشر، أما الستة الأخرون فهم من مختلف التخصصات القانونية، الذين يرشحهم رئيس السلطة القضائية، ويصادق عليهم مجلس [2]

[1] - المرجع نفسه

2- المرجع نفسه، ص 58،59

الشورى الإسلامي، وتحدد مدة دورته كل ستة سنوات على أن يعيد نصف أعضاء الدورة الأولى من كلا الجانبين، بعد ثلاث سنوات من تشكيله وبطريقة القرعة، ويتم اختيار أعضاء جدد مكانهم، وتتمثل صلاحياته في:

أ- النظر في القوانين والتشريعات التي تصدر عن مجلس الشورى فقهاء مجلس صيانة الدستور، أما فيما يخص عدم تعارض القوانين والتشريعات ببنود الدستور بشكل عام، فتتم المصادقة عليها من قبل غالبية أعضاء المجلس.

ب- الإشراف على انتخاب مجلس خبراء القيادة ورئيس الجمهورية، أعضاء مجلس الشورى الإسلامي وعلى الاستفتاء العام.

ج- شرح وتفسير الدستور بعد مصادقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس.

4- السلطة القضائية: تعد السلطة القضائية جزءا من النظام السياسي في ايران، وهي المكمل للسلطتين التشريعية والتنفيذية، ونص دستور جمهورية إيران الإسلامية في مادته (156) على أن السلطة القضائية؛ هي سلطة مستقلة تدافع عن الحقوق الفردية والاجتماعية، وعليها مسؤولية إحقاق العدالة، تباشر السلطة القضائية أعمالها من خلال هيكلها الإداري والتطبيقي، أو يترأسها شخص عادل ومجتهد ملم بالأمور القضائية يتم اختياره من قبل القائد، ويستمر رئيس السلطة القضائية، الذي يعتبر أعلى مسؤول فيها، في منصبه هذا مدة خمس سنوات، تتمثل مهامه في إيجاد الدوائر اللازمة في دوائر العدل، بشكل يتناسب مع المسؤوليات المذكورة في المادة (156) من الدستور وإعداد اللوائح القضائية المتناسبة مع نظام الجمهورية الإسلامية و توظيف القضاة العدل، والبت في عزلهم وتنصيبهم ونقلهم وتحديد وظائفهم.

كما يتولى رئيس السلطة القضائية تشكيل المحكمة العليا للبلاد (محكمة التمييز أو النقض)، التي تتولى مهمة إعادة النظر في الأحكام الصادرة ومتابعة تنفيذ القوانين في المحاكم، وسير القضاء، ويقوم كذلك بتعيين كل من رئيس المحكمة العليا والمدعي العام،[1]

بالتشاور مع قضاة المحكمة العليا ولمدة خمس سنوات، كما يشرف أيضا على دائرة التفتيش العام التي تتابع التنفيذ الصحيح للقوانين في المؤسسات الإدارية. ويترتب على القضاة الامتناع

[1] - عبد الله حجاب، المرجع نفسه، 59، 60، 61

عن تنفيذ القرارات واللوائح الحكومية المخالفة للقوانين والأحكام الإسلامية، أو الخارجة عن نطاق صلاحيات السلطة التنفيذية.

تملك ايران ثلاث أنواع من المحاكم، الأولى هي المحاكم العامة، وهي محاكم تنظر في جميع القضايا باستثناء تلك التي تقع ضمن اختصاص المحاكم الأخرى، الثانية هي المحاكم الثورية؛ التي تنظر في الجرائم الموجهة للأمن الداخلي والخارجي كإهانة مؤسس الجمهورية الإسلامية الإمام ***الخميني***، النقد لأداء المرشد، التآمر ضد النظام وممارسة التخريب ضده، التجسس، تهريب المخدرات أو الربح غير المشروع، أما النوع الثالث فهي المحاكم الخاصة؛ مثل محكمة الأسرة التي نص الدستور الإيراني في مادته (21) على تشكيلها بهدف الحفاظ على كيان الأسرة واستمرار بقائها، والمحكمة العسكرية التي تنظر في القضايا العسكرية والأمنية التي تهم أفراد الجيش والأجهزة الأمنية، والمحكمة الصحفية الخاصة بقضايا الصحافة والمطبوعات.

وهناك محكمة رجال الدين المختصة في قضايا التآمر ضد القيادة أو توجيه الإهانات إليها من قبل رجال الدين، القضايا الخاصة بكافة الأعمال والتصرفات غير الشرعية التي يرتكبها رجال الدين وجميع المنازعات المحلية المخالفة للأمن العام، التي يكون أحد الخصوم فيها من رجال الدين، وكل القضايا التي تدعو القيادة إلى النظر فيها.

5- مجمع تشخيص مصلحة النظام: تأسس هذا المجمع بأمر من الإمام ***الخميني*** عام 1988، للبحث في الخلاف الذي قد ينشأ بين مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور، فيما يتعلق بالأمور التشريعية ولتقديم النصيحة للمرشد، يتألف المجلس من اثني عشر عضوا، وهم رؤساء السلطات الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وفقهاء مجلس صيانة الدستور، وممثل عن القائد، ورئيس الجمهورية، والوزير الذي يتعلق القانون أو القضية الخلافية بوزارته، ووسعت هيكلية المجلس بعد ذلك لتضم النائب الأول لرئيس الجمهورية، ونائب مجلس الشورى الإسلامي، وممثلين عن الوزارات السياسية في البلاد، وبعد أن كانت رئاسة المجمع توكل إلى رئيس الجمهورية، أصبح القائد ومنذ عام 1997 يتولى تعيين رئيسا له.[1]

كما تشمل وظائف المجمع أيضا على الإسهام في وضع السياسة العامة للنظام بالتشاور مع القائد، اختيار أحد فقهاء مجلس صيانة الدستور لعضوية مجلس الشورى، الذي يخلف القائد في حالة وفاته أو استقالته أو عزله، اقتراح تعديل مواد الدستور أو إضافة مواد أخرى لغرض تعديل الدستور بالتشاور مع المرشد و المشاركة في تشكيل مجلس إعادة النظر في الدستور.

[1] - المرجع نفسه، ص 62، 63

6- مجلس الأمن القومي الأعلى: الهدف من تأسيس هذا المجلس هو تأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة الإسلامية، والحفاظ على وحدة وسلامة أراضي البلاد والسيادة الوطنية، يتكون المجلس من رؤساء السلطات الثلاث، ورئيس أركان القوات المسلحة، وممثلين عن المرشد، ومسؤول التخطيط والميزانية، ووزراء الداخلية والأمن والخارجية، وأعلى مسؤولين في الجيش وحرس الثورة، ويترأس المجلس رئيس الجمهورية، الذي يمثل في الوقت ذاته رئيس السلطة التنفيذية، وتتمثل مهام المجلس في:

أ- تعيين السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد.

ب- تنسيق النشاطات السياسية، الأمنية، الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية الأمنية العامة.

ج- الاستفادة من الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد، لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.

د- تعيين المجالس الفرعية، مثل مجلس الدفاع ومجلس أمن البلاد، ويترأس هذه المجالس رئيس الجمهورية، أو يتولى اختيار أحد أعضاء مجلس الأمن القومي الأعلى لرئاستها نيابة عنه.

7- مجلس خبراء القيادة: تأسس هذا المجلس عام 1979، لغرض مراجعة مسودة الدستور التي أعدت للاستفتاء الشعبي، وتشكل المجلس في بدايته من سبعين عضوا، ليرتفع عام 1982 إلى 83 عضوا ثم الى 86 عضوا. يجتمع أعضاء المجلس مرة واحدة كل عام لمدة يومين، فضلا عن الاجتماعات الطارئة وقت الأزمات، ويشغل أعضاء المجلس وظائف مهمة في المؤسسات الدولة، وينتخب الشعب الإيراني شخصا واحدا عن كل محافظة، [1]

وإذا زاد عدد سكان المحافظة عن مليون شخص، يحق لهم انتخاب ممثل إضافي لها في المجلس عن كل نصف مليون شخص، ومعظم أعضاء المجلس هم من كبار رجال الدين البارزين.

كما حددت مدة دورة المجلس بثمان سنوات، أما مهام المجلس فتتمثل في اختيار وتعيين وعزل المرشد الأعلى للجمهورية الاسلامية الايرانية إذا أصبح عاجزا عن أداء مهامه المكلف بها، أو فقد شرطا من الشروط الواجب توفرها فيه لشغل هذا المنصب، أو إذا تبين بعد ذلك أنه لم يكن يملكها في الأصل.

[1] - المرجع نفسه

8- مجلس إعادة النظر في الدستور: يتولى هذا المجلس إعادة النظر في بنود الدستور الإيراني لغرض تعديلها بحذف أو إضافة مواد أخرى، وآلية عمل تعديل الدستور تتم من خلال تشاور المرشد مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، في تحديد البنود المراد تعديلها بالحذف أو الإضافة لإكمال الدستور، ويتم بعدها إرسال قرار إلى رئيس الجمهورية بهذا الخصوص، ثم توجه الدعوة إلى أعضاء المجلس للاجتماع لهذا الغرض، تعرض القرارات والتعديلات الصادرة عن هذا المجلس للاستفتاء الشعبي العام، وتكون نافذة المفعول إذا حازت على موافقة الأغلبية ومصادقة المرشد عليها. وقد حرصت المادة المتعلقة بإعادة النظر بالدستور، على استبعاد مواد الدستور المتعلقة بالنظام الجمهوري الإسلامي وولاية الأمر وإمامة الأمة، والمذهب الرسمي للبلاد من أي تعديل قد يشهده الدستور الإيراني.

ويتكون مجلس اعادة النظر في الدستور من أعضاء مجلس صيانة الدستور، الأعضاء الدائمون في مجمع تشخيص مصلحة النظام، خمسة أعضاء من مجلس خبراء القيادة، عشرة أشخاص يختارهم القائد، ثلاثة أشخاص من مجلس الوزراء، ثلاثة أشخاص من السلطة القضائية، عشرة نواب من مجلس الشورى الإسلامي وثلاثة أشخاص من الوسط الجامعي.

9- المؤسسة العسكرية: تنفرد إيران بكونها الدولة الوحيدة التي تتبع فيها القوات المسلحة للسلطة التنفيذية بشكل مباشر، فالمرشد الأعلى هو الذي يعين قادة الجيش والحرس الثوري، وهو المسؤول عنهما، وقد تم إنشاء الحرس الثوري بعد الثورة الإسلامية مباشرة، نتيجة الشكوك في ولاء الجيش، لاسيما أن محاولتين للقيام بانقلاب عسكري جرى إحباطهما، الأولى عام 1982، والثانية عام 1983.[1]

تتألف قوات إيران المسلحة من عنصرين أساسين: الجيش الوطني التقليدي (أرتش) المكلف بالدفاع عن الوطن، وحراسة الثورة الإسلامية (سيباه باسدران) المكلفة بحماية "النظام الإسلامي" من عدو الداخل والخارج إذا اضطر الأمر، كما ينقسم الأمن الداخلي إلى فئتين: قوات الشرطة وكذلك الميليشيات المعينة بأهداف إيديولوجية والمرتبطة بالحرس الثوري والمعروفة ب "الباسيج".[2]

---

[1] - عبد الله حجاب، مرجع نفسه، ص 64، 65

1- برنار أوركاد، تر: فاطمة علي الخوجة، **"جغرافية إيران السياسية"**، أرمان كولن للنشر، عمان، ط1، 2012، ص 141

2- **" Army Islamic Iranian Ground Forces"**: (25-03-2019، 14:08):

http://www.globalsecurity.org/military/world/iran

3- **"الخارطة العسكرية والجغرافية: حجم القدرات العسكرية الإيرانية والدول التي تصل إليها"**، صحيفة القوة الثالثة،(25-03-2019، 17:40):

http://www.thirdpower.org/index.php?page=read&artid=42037

أ- الجيش النظامي (آراتش): أنشأ الجيش الإيراني الوطني الحديث في العام 1925 من قبل ***رضا شاه*** عن طريق حملة تجنيد على نطاق واسع، حيث كان في البدء عبارة عن قوة لحفظ وتعزيز السلطة المركزية من خلال قمع الثورات المحلية[1]. بعد انتصار الثورة الإسلامية تم تسريح حوالي 60% من تعداد الجيش، اما بسبب فرار القادة والضباط أو من خلال عمليات التطهير بعد الثورة بسبب الخوف من الجيش الذي يعتبر امتداد لقوة ***الشاه***، والذي حاول القيام بعمليات انقلاب في 1983، على نظام ***الخميني***، وبحلول عام 1986 وصل تعداد الجيش النظامي 305000 جندي، وفي عام 2004 أصبح 350000 مجند، وبقيت الأرقام متقاربة نسبيا بحلول 2008، هذا بدون احتساب قوات الحرس الثوري والباسيج[2]. ويتألف الجيش النظامي من:

- **القوات البرية:** تتكون من أربع فيالق إضافة إلى أربعة فرق مدرعة وستة فرق مشاة، وحوالي 1600 دبابة قتالية أغلبها بريطانية وأمريكية الصنع، وأخرى روسية الصنع، كما أشار المعهد الدولي للدارسات الاستراتيجية بلندن أن قوات المشاة الإيرانية تمتلك 640 ناقلة جند مدرعة و8196 قطعة مدفعية من مختلف الأنواع.[3]

كما نجحت ايران في تصنيع البنادق والأسلحة الخفيفة والمدرعات وناقلات الأشخاص، كما تمكنت في 1994 من تصنيع دبابة "ذو الفقار" من قطع دبابتين أمريكيتين.[1]

- **القوات البحرية:** يفرض الموقع الاستراتيجي بإطلالته البحرية الطويلة والمهمة على إيران تطوير قدرتها البحرية نظرا للثقل الأمني والاقتصادي للخليج العربي وأهميته الاستراتيجية العالمية ، إضافة إلى التواجد العسكري الأمريكي في مياهه. فقد أشارت أغلب التقارير أن تعداد القوات البحرية كان حوالي 18 ألف في 2008، ورغم أهمية القوات البحرية بالنسبة لإيران إلا أنها قديمة التجهيز، ولذلك تعمل على تطويرها وزيادة فاعليتها، وبقع مقر القيادة البحرية في بندر عباس، بوشهر والكرخ وواحدة على بحر قزوين وأخرى على المحيط الهندي.[2]

وقد كشفت إيران عن بعض القطع والأسلحة البحرية، منها صاروخ بحري بمدى 200 كم أطلق عليه اسم "نور"، كما طرحت حاملة الصواريخ (سينا-1) في عام 2003، وكذلك

---

[1] عصام نايل المجالي، **"تأثير التسلح على الأمن الخليجي"**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012، ص 70

2- **"Iran Military Guide, Navy"**، (26-03-2019، 23:16) : http://www.globalsecurity.org/military/world/iran/navy.htm

3- عصام نايل المجالي، مرجع سابق الذكر، ص 72

4- Stephen Jones، **"The Islamic Republic of Iran: An introduction،"** research paper، House of Commons Library، December 2009، p 139

المدمرة (موج)، وأعلنت القوات البحرية في ماي 2004 عن تصنيع مدمرات بحرية، كما كشفوا عن تصنيع الفرقاطة الإيرانية "بيكان"، وبالنسبة للغواصات فقد دخلت الخدمة منذ 1993، وتمتلك إيران خبرة صيانة القطع البحرية وإصلاحها تحت سطح الماء. واستحوذت القوات البحرية على نسبة تصل إلى 10% من مشتريات إيران العسكرية من أجل تقوية دفاعها على طول سواحلها، وتدعيم قواتها البحرية في مياه الخليج حيث قامت بشراء غواصات من روسيا.[3]

تعززت جهود تحديث البحرية الإيرانية بقوة منذ 2008 من خلال إطلاق قطع محلية الصنع، إضافة إلى الإعلان عن منشآت بحرية، ففي أكتوبر 2008 تم افتتاح قاعدة بحرية جديدة في "جاسك" تقع جنوب مضيق هرمز الاستراتيجي، كما أعلنت عن عزمها إنشاء سلسلة من القواعد على طول ساحلها الجنوبي على بحر عمان وصولا إلى مضيق هرمز من أجل إنشاء خط دفاع منيع، كما أعلنت في يناير 2008 بأن ميناء "جاسك" الجديد أفضل من ميناء "بندر عباس" لأن لديه أفضلية للوصول إلى خليج عمان والمياه العميقة مما يعزز قوة ونفوذ إيران وقدرتها التأثيرية على المضيق الاستراتيجي، لكن ليس لديه الطاقة الاستيعابية الكافية.[4]

● **القوات الجوية:** تعاني قوات إيران الجوية من نقص حاد في قطع الغيار والتسليح المتطور بسبب الحصار الأمريكي والغربي، علما أن 20 % من الطائرات المقاتلة أمريكية الصنع، وتعود إلى ما قبل سقوط الشاه **"محمد رضا بهلوي"** عام 1979 والباقي من صناعة روسية، وفي سبتمبر 2007 أعلنت إيران عن تصنيع مقاتلتين من طراز الصاعقة التي تعتبر الجيل المطور من المقاتلة المعروفة باسم (أزارخش).

كما تمتلك القوات الجوية الإيرانية شبكة ممتازة مكونة أكثر من 50 مطار وقاعدة جوية في كافة أنحاء البلاد (120 مدرج عصري)، ومعظم هذه المطارات يتم تقاسمها في استخدامات مدنية وبعضها مخصصة للاستخدامات العسكرية، وفي المحصلة يعتبر الأسطول الجوي الإيراني غير متجانس وغير كافي من حيث العدد كي يؤمن سلامة وأمن بلد شاسع مثل ايران.[1]

[1] - برنار اوركاد، مرجع سابق الذكر، ص 167
2- المرجع نفسه، ص170

3- Stephen Jones، Ibid، p140
4- Anthony H. Cordesman، **"Iran's Revolutionary Guards،the Al Quds Force، and Other Intelligence and Paramilitary Forces"**، Center for Strategic and International Studies، Washington, 2007، p6
5-- برنار اوركاد، مرجع سابق الذكر، ص 171

ب- الحرس الثوري (الباسدران): تحظى منذ تأسيسها مع بداية الثورة بعناية خاصة وتتمتع بوزارة مستقلة، وتضم في صفوفها "قوات البسيج" و "فيلق القدس"، إضافة إلى وحدات برية وجوية وبحرية وأجهزة استخبارات خاصة، كما أنها تشرف على الصواريخ الاستراتيجية المتوسطة والبعيدة المدى وتشرف كذلك على البرنامج النووي[2]. ويعتبر الحرس الثوري جهاز مستقل عن الجيش النظامي رغم نشاطه الموازي ويتم التنسيق بينهما من خلال قيادة الأركان العامة والتي غالبا ما يكون قادتها من الحرس الثوري، وهو مدرب تدريب عالي جدا ومسلح تسليح جيد وله تأثير سياسي واقتصادي كبير جدا.[3]

يبلغ تعداد قوات الحرس الثوري حوالي 140 ألف جندي، وله قوات برية مكونة من وحدات صغيرة مجهزة بشكل جيد، وتشير بعض التقارير أن هذه القوات تضم ما بين 120 ألف و130 ألف جندي، كما أنها تسيطر على "البسيج"، ويمتلك الحرس قوات جوية ومن ضمنها سلاح الصواريخ، إذ يسيطر على الصواريخ الباليستية مثل شهاب 3 متوسطة المدى[4]. كما لا تملك قوات الحرس الجوية طائرات مقاتلة وهي قليلة العدد وقوامها 5000 جندي، الا أنها تعمل على تصنيع طائرات خفيفة مصممة للقيام بحرب عصابات، كذلك تسيطر على قواعد الصواريخ المنصوبة على الخليج وقبالة "مضيق هرمز"، إضافة إلى المنشآت الإستراتيجية، ولدى إيران شبكة قوية تتراوح من 30 إلى 50 قاعدة صارخ بعيدة المدى.[5]

وللحرس الثوري فرع بحري مكون من 20.000 مقاتل، وتتركز قواعد القوات البحرية للحرس في الخليج العربي، قرب العديد من القنوات الرئيسية للنقل البحري كما يتمركز بعضها قرب مضيق هرمز.[1]

تستند عقيدة القوات البحرية الايرانية إلى تكتيك حرب العصابات، من خلال الاعتماد على أسلوبين هما: الزوارق السريعة المسلحة بالصواريخ والألغام البحرية ،وإيران باتت قادرة على خوض حروب تقليدية بعيدة عن الساحل كما أن سلاح بحرية الحرس يمتلك عدد ضخم من الزوارق الصغيرة التي تفوق سرعتها 100كم/سا، وتعد إيران واحدة من خمس دول في العالم قادرة على إنتاجها، وهي وسيلة فعالة للتعامل مع السفن البحرية الكبيرة، وتشير تقارير إلى امتلاك الحرس لحوالي 3000 قارب.[2]

ومن أعمال الحرس الثوري التي تعتمد عليها ايران في استراتيجيتها العسكرية أيضا نجد:

---

[1] -Anthony Cordesman، ibid، p 4

2- حيدر رضوي، **"القدرات العسكرية الإيرانية في الخليج"**،(28-03-2019، 01:03):

http://www.turess.com/alfajrnews/31052

3- عصام نايل المجالي، مرجع سابق الذكر، ص 70

4- برنارد اوركاد، ص 171

● **سلاح الصواريخ:** تعتمد الاستراتيجية العسكرية لإيران على القدرة الصاروخية بشكل كبير لذلك تعمل على تطويرها باستمرار من أجل سد العجز في القوات الجوية، وتقع مسؤولية سلاح الصواريخ وبرنامج تطويره على عاتق الحرس الثوري.

وقد تطورت الترسانة الصاروخية الإيرانية لتشمل صواريخ: "شهاب- 1" مداها (285-330 كم)، "شهاب-2" (500-700 كم)، "شهاب-3" (1000-1300 كم)، "زلزال-3" (1500 كم)، "شهاب-4" (1800-2000 كم)، "شهاب-5" (قد يصل مداه الى 4000 كم) و "شهاب-6" الذي قد يصل مداه الى 10 آلاف كم.[3]

كما تتحكم إيران باستخدام الوقود الصلب، وتعمل بدعم من كوريا الشمالية على تصنيع صواريخ عابرة للقارات متعددة الطبقات، تم اختبار بعضها في تجارب فضائية، إذ تم وضع قمر صناعي محلي الصنع باسم "كاوشكر- 3" في مداره في 04 فيفري 2009. وتمتلك إيران كذلك صواريخ من نوع "غدير1" والذي يصل مداه إلى 1800 كم و"سجيل1" الذي يصل مداه إلى 2000 كم، وأيضا "سجيل2" القادر على الوصول إلى إسرائيل وأغلب أنحاء أوروبا.[4]

● **القدرات النووية/الكيميائية:** تؤكد إيران دائما على سلمية برنامجها النووي لكن تنامي قدراتها على تخصيب اليورانيوم تمكنها من صنع سلاح نووي، إذ تمتلك إيران حاليا نحو 1،2 طن من اليورانيوم منخفض التخصيب استطاعت تخصيبه إلى 3،5%، وتنوي رفع مستوى التخصيب إلى 20 % في منشأة "ناتنز"، إضافة إلى نيتها في إنشاء 10 مواقع نووية، ويعتقد خبراء أن وصول إيران إلى نسبة تخصيب 20% يعتبر اقترابا كبيرا لوصولها إلى نسبة تخصيب 90% اللازمة للسلاح النووي.[1]

كما تنتج إيران كميات من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ولها القدرة على تحميلها في رؤوس الصواريخ، وقد بدأ برنامج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية الإيرانية أثناء الحرب مع العراق، بسبب الاستعمال الكبير لهذه الأسلحة ضدها من طرف العراق، وتشير تقارير أمريكية

---

[1] - خالد أحمد الرماح، **"طموحات إيران العسكرية ... الهروب إلى الأمام"**، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، أكتوبر2010، (29-03-2019،05:14):
http://www.shebacss.com/docs/PolicyAnalysis/scssapa018-10.pdf

2- **"Iran Military Guide, Chemical Weapons"**، (25-03-2019، 15:15) :
http://www.globalsecurity.org/wmd/world/iran/cw.htm

3- Anthony Cordesman، ibid، p 10

4- برنار اوركاد، المرجع السابق، ص 161، 162

إلى أن إيران تملك أكثر من 1000 طن من الأسلحة الكيميائية على غرار غاز الخردل وغاز الأعصاب، إضافة إلى الأسلحة الجرثومية، وتعمل كل النشاطات النووية تحت الإشراف الكامل للحرس الثوري.[2]

●**قوات التعبئة "الباسيج":** انبثقت قوة "الباسيج" من الثورة بتوجيه من ***آية الله الخميني*** وذلك في يناير 1981، ووضعت تحت قيادة الحرس الثوري وهي قوة احتياط شعبي مكونة من حوالي 90.000 رجل مع قوة قد تصل إلى 300.000 رجل، والقدرة على تعبئة أكثر من مليون مقاتل، كما لديها ما يقارب من 740 كتيبة، والكتيبة تتألف من 300 إلى 350 فرد معظمها من الشباب والرجال الذين أتموا الخدمة العسكرية.[3]

وتنص المادة (150) من الدستور الإيراني على دور "الباسيج" بوصفها معاونة للشرطة خلال الحرب، وفي تنظيم الرعاية وتوزيع قسائم المواد الغذائية، وتتلقى هذه المليشيات تدريسا عقائديا وعسكريا من الحرس الثوري، وأصبحت تستعمل لقمع التوترات السياسية وفرض الأمن من خلال ما أصبح يعرف بكتائب "عاشوراء".[4]

وبرز دور "الباسيج" في المظاهرات الكبيرة التي أعقبت الانتخابات الرئاسية في 2009 والتي أدت إلى توترات كبيرة في إيران ساهمت "الباسيج" مع قوات الأمن في قمعها، كما تعتمد "الباسيج" في إطار استراتيجية إيران العسكرية من خلال حرب العصابات القائمة على اللامركزية القيادية في حالة الغزو، واستنزاف العدو بوحدات صغيرة وكثيرة وواسعة الانتشار.

● **فيلق القدس ذراع ايران الأمنية في الخارج:** قوة القدس هي قوة تابعة للحرس الثوري تم إنشائها خلال الحرب مع العراق، وهي متخصصة في العمل الخارجي، وجمع المعلومات الاستخباراتية عن الأهداف المحتملة خارج إيران، كما أنها مسؤولة عن تقديم الدعم والتدريب والتمويل للمنظمات والفصائل المدعومة من إيران كحزب الله والجهاد وحماس والقوى الشيعية في أفغانستان والعراق.[1]

وتشير تقارير غربية أن قوة القدس قوامها ما بين 5000 إلى 15000 من أعضاء النخبة في الحرس الثوري ومسؤولة عن العمل خارج الإقليم من خلال دعم أطراف معنية تابعة لإيران، وتدير شبكة الاستخبارات التي ساهمت وتساهم في توريد التكنولوجيا الخاصة بالبرنامج النووي الإيراني[2]، ولها ميزانية سرية يتحكم فيها المرشد الأعلى ***خامنئي*** ولا تظهر

---

[1] -Ben Smith، **"The Quds Force of The Islamic Revolutionary Guard"**، International Affairs and Defence Section، ,30 October 2007، p 2

2- Stephen Jones، ibid، p 142

3- Anthony Cordesman، ibid، p 8

في الموازنة العامة للبلاد، ولهذه القوة قواعد داخل إيران وخارجها وهي مقسمة إلى فئات محددة من الهيئات لكل بلد أو منطقة، فهناك مديريات للعراق، لبنان، وفلسطين، الأردن، باكستان، الهند، تركيا، الجزيرة العربية، البلدان الآسيوية، دول الاتحاد السوفياتي سابقا، الدول الغربية وشمال إفريقيا، كما لها مكاتب في العديد من السفارات وهي ممنوعة على الموظفين في السفارة.[3]

10- مؤسسات مساعدة: وهي مؤسسات تكمل عمل المؤسسات الكبرى للدولة، ولها بعض الأهمية في صنع قرارات في حدود معينة، ومن بينها:

أ- مجلس التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية: أنشأ المرشد الأعلى ***علي خامنئي*** المجلس عام 2006، وتدل بنية المجلس على أن السياسة الخارجية وقضايا الأمن هي الهدف الأساسي له، لذا فهو يقدم المشورة الاستراتيجية في القضايا الدولية للمرشد الأعلى.

ب- المجلس الإستشاري: وهو مجلس تقدم له الميزانية ويشرف على هيئة المحاسبة الوطنية.

ج- المجلس الأعلى: وهو مجلس يضم ممثلين عن المجالس المحلية ويقدم مقترحاته لمجلس الشورى مباشرة، أو عبر الحكومة، والهدف منه ضمان عدم التمييز بين المناطق في التنمية والاقتصاد.[1]

دعم المسؤولون الروس الموقف الإيراني بقوةٍ خلال اندلاع المظاهرات الضخمة المناهضة للنظام الإيراني، من خلال الادعاء بأن "أعداءً أجانب" يتآمرون على الجمهورية الإسلامية. وهكذا، حاولت روسيا إنقاذ النظام في طهران من شبهات الفساد السياسي والديني والاقتصادي، فالموقف الرسمي الروسي الداعم للنخبة السياسية في إيران لا يبدو غريبًا على الإطلاق، نظرًا لتطابق طبيعة الحكم الاستبدادي في البلدين؛ بحيث أنه هنالك أسباب كثيرة تجعل من روسيا مدافعًا عن إيران في كافة المحافل، والأمر لا يقتصر على تشابه النظامين في الحكم، بل هنالك دافع رئيس يتمثل في رغبة بوتين في الحفاظ على حكمه والإبقاء على الوضع الراهن على ما هو عليه. ومن شأن سقوط النظام الثيوقراطي في إيران -نتيجة للاحتجاجات العامة- أن يكون له آثار كبيرة على نظام ***بوتين*** لأسباب عدة خاصة من جانب التعاون العسكري بين الطرفان.

[1] - عبد الله حجاب، مرجع سابق الذكر، ص 66

2- **"5 أسباب: لماذا تخشى روسيا سقوط النظام الإيراني؟"**، موقع كيو بوست، الاثنين 15 يناير 2018، (29-03-2019، :2337:):
https://www.qposts.com/5-/اسباب-لماذا-تخشى-روسيا-سقوط-النظام-الايراني

فمن وجهة نظر روسيا، من شأن سقوط النظام الإيراني أن يحرمها من أحد حلفائها الرئيسين في المنطقة. وقد استفادت روسيا كثيرًا خلال السنوات الأربعين المنصرمة من المواجهة النشطة ما بين طهران وواشنطن، من أجل مصالحها السياسية الخاصة.

فقد تمكنت روسيا، بفضل الصراع السني الشيعي، إلى جانب دعم النظام في طهران، من تعزيز وجودها السياسي والعسكري في الشرق الأوسط، الذي تلاشى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. ولذلك، من شأن انهيار النظام في إيران أن يؤدي إلى تعزيز الهيمنة الأمريكية، ليس في الشرق الأوسط الكبير فحسب، بل في آسيا الوسطى والقوقاز أيضًا، وهذا يصبّ في عكس مصلحة موسكو.[2]

المبحث الثاني: العلاقات الروسية الإيرانية.

تقدم العلاقات الممتدة تاريخيا بين إيران وروسيا نموذجا يكاد يكون فريدا في ادارة العلاقات المحكومة بعوامل متعددة ومتناقضة، منها ما هو ايديولوجي، مصلحي، جيوبوليتيكي ومنها ما هو تاريخي.

المطلب الأول: العلاقات بين إيران والإتحاد السوفياتي.

في البداية، كان للقرارات الدولية الأولى للدولة السوفيتية الناشئة تأثير مباشر على العلاقات مع إيران، ففي 26 أكتوبر 1917 أصدر الكونغرس السوفيتي الثاني لعموم روسيا مرسوم السلام الذي أعلن فيه إلغاء جميع المعاهدات غير المتكافئة، وفي 3 ديسمبر 1917 تم نشر نداء الحكومة السوفيتية "لجميع المسلمين العاملين في روسيا والشرق"، ومن بين أشياء أخرى، أعلنت أن معاهدة تقسيم بلاد فارس قد تمزقت وألغيت، وبمجرد توقف الأنشطة العسكرية سيتم سحب القوات من بلاد فارس، وسيتم تزويد الفرس بالحق في تقرير مصيرهم بحرية من تلقاء أنفسهم. ونظرًا للطلبات المستمرة من الجانب الروسي، تضمن نص معاهدة "بريست-ليتوفسك" للسلام بين روسيا وألمانيا وحلفائها بنودًا حول انسحاب القوات الأجنبية من بلاد فارس.

في أوائل ديسمبر 1917، تم طرد جميع الدبلوماسيين القيصريين الذين لم يتفقوا مع السياسة التي أعلنتها السلطات الجديدة من الخدمة الدبلوماسية لروسيا السوفيتية بحيث ألغت الحكومة السوفيتية جميع الرتب الدبلوماسية وتم التعامل مع رؤساء جميع الممثلين الدبلوماسيين كمفوضين في جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية. وقد اعترفت

بلاد فارس بالحكومة السوفيتية الجديدة في نفس الشهر، وبالتالي لم تتوقف العلاقات الدبلوماسية بين الطرفان.[1]

ومع ذلك، فتأخر إقامة العلاقات الدبلوماسية، كان هذا بسبب الضغط القوي الذي مارسته بريطانيا على بلاد فارس والتي نجحت بعد احتلالها لجزء من القوقاز وآسيا الوسطى وبلاد فارس في 1918-1919، في توقيع معاهدة مهمة استراتيجية مع بلاد فارس في عام 1919، الذي تم تعيينه الممثل الدبلوماسي لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية في بلاد فارس، وصل إلى طهران في يناير عام 1918.

واستجابةً للإتفاقية الأنجلو-فارسية لعام 1919 التي تم توقيعها في طهران في أغسطس 1919 والتي كان من المحتمل أن تجعل إيران محمية بريطانية بحكم الأمر الواقع، في أواخر أغسطس 1919، أعلنت الحكومة السوفيتية في مناشدتها "للعمال وفلاحي بلاد فارس" أنه لم يعترف بالاتفاق.[2]

وقدم الاتحاد السوفيتي فيما بعد مساعدة ملموسة لإيران في تطوير صناعتها. وانشئت في ايران بمساعدة الاتحاد السوفيتي عدة مستودعات للحبوب بما فيها مستودع طهران الكبير وطاحونة طهران الكبيرة وعدة معامل لمعالجة الارز وغيرها من المؤسسات الصناعية. وتم في عام 1924 تأسيس المصرف التجاري الروسي الفارسي والجمعية الروسية الفارسية التجارية وتعاونية القطن الروسية الفارسية وجمعية التصدير والاستيراد الروسية الفارسية. واتبع الشاه الايراني ***رضا بهلوي*** سياسة الحفاظ علي علاقات حسن الجوار مع الاتحاد السوفيتي، الامر الذي ساعد في تعزيز استقلال ايران السياسي والاقتصادي. لكن اواخر الثلاثينات شهدت تجليات العداء تجاه الاتحاد السوفيتي في سياسته، وازدادت الدعاية المضادة للسوفيتي في البلاد وكان كل ما له علاقة بالروس يضطهد بقسوة.

واتصفت سياسة الشاه الخارجية عشية نشوب الحرب العالمية الثانية بالعداء الشديد وصار الشاه يقترب من ألمانيا الهتلرية. وكان ينظر في فترة اعوام 1934 -1941 الى المانيا بصفتها نموذجا للاقتداء به. ولكن في 16 سبتمبر وقع الشاه ***رضا*** مرسوم تخليه عن العرش وتسليمه الى ابنه الاكبر ***محمد رضا بهلوي*** وغادر ايران، دخلت القوات السوفيتية ايران في

---

[1]- Mamedova M.N، **"RUSSIA ii. IRANIAN-SOVIET RELATIONS (1917-1991)"**، Encyclopædia Iranica, online edition, 2009, (30-03-2019, 14 :36) :
http://www.iranicaonline.org/articles/russia-ii-iranian-soviet-relations-1917-1991

[2]- - Ibid، (30-03-2019، 14:48)

2- **"العلاقات الايرانية الروسية"**، موقع المعرفة،(30-03-2019، 30 :18) :

https://www.marefa.org/ العلاقات-الايرانية-الروسية

17 سبتمبر عام 1941، وذلك تنفيذا لمعاهدة عام 1921 السوفيتية الايرانية، اما القوات البريطانية فدخلت ايران في 18 سبتمبر عام 1941. واسفر طرد الالمان من ايران وقطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا عن انضمام ايران الى التحالف المضاد لهتلر وضمن لها السيادة والاستقلال والمكانة الجديرة في العالم بعد انتهاء الحرب. اطلق على عملية احتلال ايران من قبل الحلفاء "عملية الوفاق" وكان هدف العملية حماية حقول النفط الايرانية من قوات المانيا النازية وحلفائها فضلا عن فتح ممر اضافي لنقل امدادات الحلفاء الى الاتحاد السوفيتي. وكان الاتحاد السوفيتي يحافظ على قواته في ايران الشمالية لغاية شهر مايو عام 1946 تخوفا من وقوع العدوان المحتمل من جانب تركيا.[2]

شهدت طهران في اواخر عام 1943 انعقاد القمة الثلاثية الكبرى لرؤساء دول التحالف ***ستالين*** و***تشرشل*** و**روزفلت** بصفتها اهم حدث دبلوماسي أبان الحرب العالمية الثانية، وعقدت اجتماعات القمة في 28 نوفمبر و1 ديسمبر عام 1943. وقام في أراضي ايران المحتلة من قبل القوات السوفيتية كيانان غير معترف بهما هما جمهورية مهاباد الكردية واذربيجان الجنوبية

رافق انسحاب القوات السوفيتية التوصل الى اتفاقات مع طهران التي وافقت على تأسيس شركة النفط السوفيتية الايرانية المختلطة. وكان الاتحاد السوفيتي يدعو الى استقرار الوضع في اذربيجان الجنوبية. واعربت ايران بهذا الصدد عن رغبتها الشكلية في تسوية العلاقات مع الحكومة الأذربيجانية الوطنية في هذا الاقليم وتقديم الحريات للمنظمات الاجتماعية والنقابية فيه.

لكن الحكومة الايرانية قامت على اثر انسحاب القوات السوفيتية من ايران بإلغاء كل الاتفاقات المتوصل اليها، وذلك بضغط من بريطانيا وامريكا. واعلن رئيس الوزراء الايراني في 21 نوفمبر عام 1946 ادخال القوات الحكومية في اقاليم ايران كلها بما فيها اذربيجان الجنوبية بحجة اجراء الحملة الانتخابية واكتفي الاتحاد السوفيتي بتوجيه انذار وتوصية في التخلي عن مثل هذه الخطط. وبعد دخول القوات الحكومية في اذربيجان الايرانية تم قمع حركة التحرر الوطني هناك بقسوة وحدث الشيء ذاته في اقليم كردستان الايرانية، وتخلى المجلس المنتخب الجديد عام 1947 عن ابرام اتفاقية تأسيس شركة النفط الروسية الايرانية المشتركة.

في 11 اكتوبر عام 1955 أعلن رئيس الوزراء الايراني ***حسين علاء*** انضمام بلاده الى حلف بغداد، الامر الذي أثار ردا سلبيا من جانب موسكو وأعلن ***نيكيتا خروشوف*** في بيان صادر عنه أنه يندد بهذه الخطوة، وكانت تصريحات كهذه تعقد العلاقات الثنائية غير البسيطة، ولم يساعد في تحسينها حتى توقيع معاهدة الحدود السوفيتية الايرانية ونظام تسوية نزاعات

الحدود في 14 مايو عام 1957 وتبادل الزيارات على المستوى العالي، في 15 سبتمبر عام 1962 تبادلت طهران وموسكو مذكرتين تهدفان الى زيادة الثقة بين البلدين وأعلنت ايران آنذاك أنها لن تسمح للدول الأجنبية بأن تمتلك قواعد صواريخ في أراضيها.[1]

وأكدت هذا الموقف بعد أن شنت الصحف السوفيتية واذاعة موسكو حملة دعائية على حلف السنتو (حلف بغداد سابقا) ورفضت امكانية تحويل أرضها الى رأس جسر لاعتداء الولايات المتحدة على الاتحاد السوفيتي، لكن الواقع بين عكس ذلك وشهدت الحدود السوفيتية الايرانية حوادث كثيرة وبصورة خاصة افشال المناورات السوفيتية في منطقة باكو العسكرية لإقامة طائرة "ليبيراتور الأم".

يمكن القول أن ايران تشترك في حدود طويلة مع الاتحاد السوفيتي، تمتد من القوقاز إلى آسيا الوسطى، عاشت معظم القرن العشرين في ظل جارتها الشيوعية من الشمال من خلال حربين عالميتين والحرب الباردة، نادراً ما كانت السياسة الداخلية الإيرانية والسياسة الخارجية خالية من النفوذ والضغط السوفياتي. في الواقع، كانت القوة المادية والأيديولوجية للاتحاد السوفياتي تلوح في الأفق ليس فقط في الدولة الإيرانية، ولكن أيضًا في المجتمع الإيراني. وبعد أكثر من عقدين من انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، بدت علاقات إيران مع الاتحاد السوفياتي والعالم الشيوعي أوسع مما كانت عليه خاصة في فترة الحرب الباردة.[2]

في عام 1979 حدثت ثلاثة تطورات شرق-أوسطية كانت لها تأثيراتها المزلزلة لأنماط التحالفات والصراعات في الشرق الأوسط عامة، وامتدت هذه التأثيرات بقوة الى العلاقات بين ايران وروسيا، ويمكن القول أنها لم تنقطع لحد الأن وهي سقوط نظام الشاه في ايران وقيام نظام الجمهورية الاسلامية في طهران، التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان، وتوقيع مصر على معاهدة السلام مع اسرائيل التي أخرجت مصر من دائرة الصراع العربي الاسرائيلي. وفي سبتمبر 1980 تفجرت الحرب العراقية الايرانية التي دامت ثماني سنوات، فوسط هذه التطورات شهدت العلاقات الإيرانية السوفياتية تطورات مقسمة بين صراع وتعاون. [2]

كان الاتحاد السوفييتي أول دولة تعترف بالجمهورية الإسلامية في فبراير 1979 أثناء الحرب الإيرانية العراقية، مد السوفييت ***صدام حسين*** بكميات ضخمة من الأسلحة التقليدية.

---

[1] - المرجع نفسه

[2] - المرجع نفسه

2- محمد السعيد ادريس، **"تحالف الضرورة بين ايران وروسيا جدل التفاعل بين الفرص والتحديات"**، مجلة الدراسات الايرانية، السنة الأولى، العدد 3، 2017، pdf، ص 39

3- صابر كل عنبري، **"العلاقات الإيرانية الروسية.. فرص التعزز ومخاوف الانفراط"**، الجزيرة، (05-04-2019، 32:22(:
https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2018/3/22-/العلاقات-الإيرانية-الروسية-فرص-التعزز-ومخاوف-الانفراط

كان ***آية الله خميني*** يعتبر الأن الإسلام غير متوافق بالأساس مع المثل الشيوعية السوفييتية (مثل الإلحاد)، تاركا صدام حسين حليفاً لموسكو.[3]

بعد الحرب، وخاصة عند سقوط الاتحاد السوفييتي، شهدت العلاقات الإيرانية الروسية تقدماً مفاجئاً في العلاقات الدبلوماسية والتجارية، وسرعان ما بدأت إيران في شراء الأسلحة من روسيا. وبحلول منتصف التسعينيات، كانت روسيا قد وافقت بالفعل على مواصلة العمل على تنمية البرنامج النووي الإيراني، مع خطط لإنهاء إنشاء مفاعل "بوشهر" الذي تأخر إنشاءه لما يقارب 20 عاماً.[1]

ومع بداية الألفية الثالثة؛ دخلت العلاقات في مسار غير الذي كانت عليه خلال القرون الخمسة الماضية، فبعد وصول بوتين إلى السلطة عام 2000 تطورت العلاقات متجاوزة سلبيات الماضي شيئا فشيئا، لكن النقلة النوعية في العلاقات كانت بعد الرئاسة الثالثة ل***بوتين*** في 2012، إذ صارت إيران تحتل تدريجيا موقعا متميزا في سياسة روسيا الخارجية لاعتبارات متعددة.

وفي هذا السياق؛ خصّت روسيا -للمرة الأولى- إيران بالذكر كدولة تستهدف التعاون معها في المنطقة، وضمنت ذلك في وثيقة مبادئ سياستها الخارجية الصادرة في ديسمبر[2] 2016.

المطلب الثاني: العلاقات بين إيران وروسيا الإتحادية

[2]بعد انهيار الإتحاد السوفياتي زالت الشكوك بين روسيا وايران، فلم تعد روسيا تشكل تهديدا لحدودها الشمالية كما انتهجت إيران سياسة برغماتية مما أدى إلى بداية التعاون بين الدولتين في شتى المجالات. ففي المجال الاقتصادي والتجاري، تشكل إيران شريكا اقتصاديا استراتيجيا؛ فهي سوق للسلع والمنتجات الروسية[1]، ومصدرا مهما من مصادر العملة الصعبة باعتبارها الزبون الأساسي لروسيا. وهي شريك في نفط بحر قزوين إلى موانئ العرب مباشرة إلى إفريقيا والشرق الأقصى (دول الأسيان، الصين، واليابان). وتعتبر إيران سوق ممتاز لبيع

[1] - المرجع نفسه

1- فرح الزمان أبو شعير، **"العلاقات الإيرانية الروسية: شراكة حذرة تميز حلف الضرورة"**، مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر، 2013، ص :6
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/10/201310710612251555.html

2-الأمارة لمى مضر، **"الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية"**، مرجع سابق، ص 385

3-سعد الحمداني، **"العلاقات الروسية الإيرانية 2003 - 2010 "**، ص :5
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext§old=50930

الأسلحة الروسية نظرا للعقوبات المفروضة عليها فضلا عن توظيف اليد العاملة الروسية في المجال العسكري.[2]

وقد قام الطرفين بإنشاء منتدى للدول المصدرة للغاز بمبادرة روسية وإيرانية بالإضافة إلى قطر باعتبار أن هذه الدول تمتلك احتياطات الغاز العالمية، وذلك بهدف فك الارتباط بين أسعار الغاز والنفط والتنسيق بين مصدري الغاز فيما يتعلق بالأسعار، وانشاء خطوط الأنابيب الجديدة لنقله. لكن هذا المشروع لم ينفذ بسبب المعارضة الأمريكية، واتخاذ الكونغرس الأمريكي قرار هدد بموجبه باتخاذ إجراءات قانونية ضد أي دولة تسعى إلى تشكيل اتحاد دولي للغاز الطبيعي على غرار منظمة الأوبك.[3]

أما في المجال الأمني، عرفت العلاقات الروسية الإيرانية مراحل متذبذبة بين التوافق والاختلاف، فقد نتج التعاون الأمني من خوف الطرفيين من تنامي ظاهرة الإرهاب في وسط آسيا، ومحاولة تطويق الصراعات في منطقة القوقاز ومحاصرة توسع الحلف الأطلسي في المنطقة وفي هذا المجال تجد روسيا إيران أفضل شريك لها نظرا لموقعها الاستراتيجي واشرافها على مضيق باب المندب وعلى جزء كبير من الخليج العربي، وعلى حدود جمهوريات وسط آسيا والقوقاز. كما تشرك إيران وروسيا في إدراك تهديد الحلف الأطلسي والغرب.

أما منطقة الشرق الأوسط التي تشكل نقطة انطلاقة لروسيا نحو العودة إلى موقعها العالمي فتمثل ساحة مهمة للغاية للتعاون بين الجانبين. وقد تجسد ذلك في ولوجهما القتالَ إلى جانب الحليف السوري المشترك خلال الأعوام الثلاثة الماضية، وكان ذلك عمل ميداني مشترك للبلدين للدفاع عن مصالحهما المشتركة، مما عزز فرص تعاونهما وعمّقها. فإيران ترى في روسيا الموازن الدولي للموقف الأميركي، وكذلك روسيا تجد في طهران قوة إقليمية صاحبة نفوذ واسع يمكن الاعتماد عليها في مواجهة واشنطن، في ظل تنامي فرص نشوء حرب باردة جديدة.

دوليا أيضا، إيران وروسيا معنيتان بإنهاء النظام العالمي الأحادي القطب والتأسيس لنظام متعدد الأقطاب. والضغوط التي تمارسها واشنطن على طهران ليست بعيدة عن سياق مواجهة الأولى مع روسيا. كما أن تنامي علاقات مسكو وإيران يأتي في إطار هذه المناكفة، إذ إن روسيا أرادت باستخدامها الفيتو في مجلس الأمن -خلال اجتماعه الأخير بشأن اليمن- ضد القرار البريطاني لمتضمنه عبارة تدين إيران؛ أن تقول للغرب إن الوضع الدولي تغيّر، وإنها لن تسمح بتمرير أي قرار دون توافق وثمن مسبقيْن؛ وذلك قبل أن تريد إرسال رسالة دعم

لطهران. وثمة مؤشرات ظهرت في الآونة الأخيرة تؤكد المنحى التصاعدي للتقارب بين إيران وروسيا، أهمها:[1]

أولا، دعم روسيا للحكومة الإيرانية بقوة في مواجهة التدخلات الأميركية خلال الاحتجاجات الأخيرة بإيران، وإفشالها الاجتماع الذي دعت إليه واشنطن في مجلس الأمن، والطريف أن البعض وصف تصريحات المندوب الروسي الداعمة لإيران في الاجتماع بأنها كانت أقوى من تصريحات المندوب الإيراني في الأمم المتحدة.

ثانيا، استخدام روسيا -للمرة الأولى في تاريخها- حق الفيتو لصالح إيران في اجتماع مجلس الأمن الدولي الأخير؛ رفع مكانةَ روسيا لدى صانع القرار الإيراني، ومثّل مرحلة جديدة في علاقات البلدين الثنائية.

ثالثا، تأكيد رأس هرم السلطة في إيران (أي المرشد الأعلى للثورة علي خامنئي) ضرورة تفضيل الشرق عن أولويات العلاقات الخارجية الإيرانية- لم يأتِ من فراغ، بل كان مدفوعا بمعطيات السنوات الأخيرة.[2]

أما التعاون السياسي، فيكمن في إعلان موسكو عام 2000 مع تولي ***فلاديمير بوتين*** رئاسة روسيا عدم الثقة المعلنة مع الغرب محاولة استعادة دور القوة الروسية بمنافسة أمريكيا من خلال العودة إلى مناطق نفوذها، واعادة تقييم دور إي ايران الجيوستراتيجي وتأثيره على المستوى الإقليمي، من أجل إعادة خلق نوع من التوازن في العلاقات الدولية وانهاء الأحادية القطبية بتشكيل جبهة معارضة لهذه السياسة والتي تضم الصين، إيران، البرازيل، خاصة بعد تدخلها في كل من أفغانستان والعراق.[2]

إلا أن العلاقات السياسية بين الجانبين عرفت تدهور في كثير من المسائل أهمها الموقف القانوني لبحر قزوين، فلم تقتصر قضية قزوين على نزاعات متعلقة بالسيادة الإقليمية فقط، بل تضمنت أيضا المصالح الاقتصادية والجيوسياسية.[2]

وشكلت الأزمة السورية نقطة توافق بين موسكو وطهران بدعمها للنظام السوري، فعدم الاستقرار في سوريا ووجود مجموعات متشددة قد ينتقل مع الوقت إلى روسيا عن طريق

[1]- فرح الزمان أبو شعير، مرجع سابق، ص7
2- صابر كل عنبري، مرجع سابق الذكر
[2]- لاناأوندي فدائي، مرجع سابق الذكر، ص 6
2- فرح الزمان أبو شعير، مرجع سابق الذكر، ص 8
3- محمود السعيد ادريس، مرجع سابق الذكر، ص 41

الشيشان، ومناطق القوقاز الشمالية، وهذا ما سيهدد المصالح الروسية والإيرانية في استخراج 40 مليار برميل من النفط في بحر قزوين.[3]

اضافة الى هذا كله، هناك من يضيف مكانة ايران كقوة شيعية لمواجهة السنية الحليفة للولايات المتحدة منها السعودية، والتدافع الخليجي لتأسيس التحالف مع أمريكا ضد ايران على نحو ما وقع في لقاء واشنطن –كامب ديفيد- لقادة دول مجلس التعاون مع الرئيس الأمريكي السابق ***باراك أوباما*** في ماي 2015 عقب توقيع مجموعة 5+1 للاتفاق النووي مع ايران، وخشية هذه الدول من التداعيات رفع العقوبات الاقتصادية عنها.[4]

العلاقات الإيرانية الروسية لها طابع استراتيجي متميز اليوم، لكنها لم ترتق بعدُ إلى درجة التحالف الاستراتيجي، وما يجمع الطرفين في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز أكثر مما يفرقهما. والناظم الرئيسي لهذه العلاقات هو المصالح المؤقتة والتحديات المشتركة، وعلى رأسها التحدي الغربي والأميركي تحديدا. ولذلك هناك دائما قلق مشترك ينتاب كلا البلدين من احتمال تقارب أحدهما مع الغرب على حساب الآخر.

المبحث الثالث: التوجه الإستراتيجي الروسي تجاه إيران.

لإيران أهمية خاصة في استراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط، بل أنها الدولة التي تعطي عمقا استراتيجيا في المنطقة، لأمور عديدة جيوسياسية، اقتصادية وخاصة العسكرية، خصوصا أن روسيا تشترك مع إيران في تاريخ معقد، فلعدة قرون تأرجحت العلاقة بينهما من التعاون المحدود إلى المنافسة أو الصدام المباشر.

المطلب الأول: التعاون العسكري الروسي الإيراني.

تهتم إيران بالتعاون مع روسيا لأنها تملك امكانيات محدودة للخروج الى الأسواق الغربية كمستورد في المجالات المحظورة. ويدفع وضع ايران الجيوبوليتيكي والآفاق الواسعة لزيادة أهمية أراضيها من الناحية الجيواستراتيجية قيادة الجمهورية الى تنفيذ برامجها دون الاعتماد على الغرب. ولتخفيض هذه التبعية تسعى ايران لتقوية جيشها نوعيا بامتلاك معدات عسكرية معاصرة.[1]

تعد إيران الشريك الثالث لروسيا على صعيد التعاون العسكري بعد الصين والهند، والأول في منطقة الشرق الأوسط، بحيث تقدر أرباح روسيا من التعاون العسكري مع إيران حوالي 13 مليار دولار. وخلال الفترة 2010-2014 شمل التعاون العسكري صفقات وقعت بين

[1] - حسين علي جمال، **"حقيقة أسلحة الدمار الشامل الايرانية –الدور الروسي-"**، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص93
2- فرح الزمان ابو شعير، مرجع سابق الذكر، ص 10

الجانبين لشراء الصواريخ المضادة للدبابات، والمنظومة الصاروخية Tor-M1، طائرات مقاتلة SU-25UBT، طائرات ميج-29، طائرات سوخوي- 24، مروحيات النقل العسكري بالإضافة إلى قطع غيار وصيانة لما يمتلكه الجيش الإيراني من دبابات روسيةالصنع.

تسعى روسيا إلى تقوية علاقاتها العسكرية مع إيران و يعود ذلك إلى عدة اعتبارات وهي[2]:

- تعد إيران حليف مهم لروسيا في منطقة الشرق الأوسط بعد أن خسرت روسيا العديد من حلفائها الرئيسين، خاصة العراق.

- سوقا رائجة للسلاح الروسي خاصة في ظل تدهور علاقاتها مع العالم الغربي، الأمر الذي يتيح لموسكو توفير قدر معقول من السيول لمواجهة المطالب والاحتياجات الاقتصادية وإعادة تدوير وتشغيل آلتها العسكرية وتنشيط صناعة وتجارة السلاح الروسية.

- الضغط على واشنطن وإجبارها على العدول عن فكرة نشر شبكة الدفاع الصاروخية المضادة للصواريخ البالستية الروسية، وهو المشروع الذي تعارضه موسكو بشدة.

- تطمح روسيا من جراء التقارب مع إيران إلى قطع شوط أكبر فيما يتصل بمساعيها لإنهاء حالة العزلة التي تحاول واشنطن فرضها عليها فمن خلال إيران تستطيع موسكو خلق موطئ قدم لها وتأكيد وجودها في منطقة الشرق الأوسط وهي المنطقة التي تتمتع إيران بتأثير ثقافي وحضاري مباشر فيها.[1]

في حين، تتمثل المصالح الايرانية من هذا التعاون في أنها تستطيع أن تملأ الفجوة إلى تولدت عن الحصار الغربي المفروض على تصدير السلاح أو التكنولوجيا العسكرية المتطورة إليها، ففي الوقت الذي تسعى واشنطن جاهدة للحيلولة دون تزويد طهران بأية أسلحة أو تكنولوجيا متطورة خصوصا فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية، جاءت روسيا تعرض منتجاتها العسكرية على طهران في ظل علاقة تعاون عسكري استراتيجي تخول لطهران كسر الحصار الذي فرضته عليها واشنطن منذ سقوط نظام الشاه، وهو ما يساعدها على تحديث أسلحتها، وتطوير قدراتها الدفاعية خصوصا في مجال الأسلحة الاستراتيجية بكل أنواعها.[21]

1- عزالدين أبوسمهدانة، مرجع سابق الذكر، ص 213، 215

2- عبد الفتاح بشير، **"أبعاد التعاون العسكري بين ايران وروسيا"**، مجلة البينة، العدد 15، 9 ابريل 2001، (10-04-2019، 11:23):
http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=1888&lang=

غير أن الو.م.أ ظلت تحاول منع إنجاز عقود الأسلحة الروسية مع إيران و قد وصل الأمر إلى أن الكونغرس الأمريكي دعا عدة مرات إلى فرض عقوبات على مؤسسات روسية متهمة بتسليم إيران تكنولوجيا عسكرية تمكنها من صنع صواريخ بالستية.

وجاء التدخل الايراني المباشر في سوريا الى جانب النظام السوري مدعومة بعديد من التنظيمات الشيعية الموالية كحزب الله اللبناني وميليشيات أخرى شيعية عراقية وأفغانية ليفاقم من أزمتها مع الجوار الاقليمي وخصوصا العربي، ومع الولايات المتحدة والدول الغربية.

الأمر الذي ساهم في بلورة ادراك روسيا بأن ايران تحولت الى أزمة بالنسبة الى دول الجوار الاقليمي، وأن العداء الأمريكي لها لن يتغير، كما أكدت ***الخامنئي*** لأن ايران غير عازمة على الانخراط في أي تعاون مع أمريكا بعد الملف النووي وتوقيعها على المزيد من العقوبات، ومن ثم فان الأحداث قادت روسيا وايران الى الدخول في شراكة تعاون للحيلولة دون سقوط النظام السوري وفرض معادلة سياسية بديلة لتحقيق مصالح متبادلة.[1]

المطلب الثاني: الإستراتيجية الروسية تجاه الملف النووي الإيراني.

لقد أصبح الملف النووي الإيراني من أكثر القضايا تعقيدا وإثارة للجدل على الصعيدين الإقليمي والدولي، فمن ناحية تصر إيران على حقها في امتلاك دورة الوقود النووية كاملة، وإتمام إعداد برنامج تخصيب اليورانيوم، في حين ترفض الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ذلك.

تعود خلفية الملف النووي الإيراني إلى حكم الرئيس ***بوريس يلتسين*** عام 1994 عند توقيع صفقة لبناء "مفاعل بوشهر" الذي ينتج ألف ميغاوات كهرباء على أن يبدأ تشغيله عام 2003 إلا أن ذلك لم يتحقق لتدخل الغرب وفرض عقوبات دولية على إيران على أساس أنها تملك برنامجا سريا لصنع السلاح النووي وفق ما ترى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقريرها عام 2002 بمخالفة إيران معاهدة حظر الانتشار الأسلحة النووية عام 1968. هذا ما نتج عنه تكوين مجموعة 5+1، والتي تضم الدول الخمس الدائمة في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا لمعالجة الملف النووي الإيراني[2]، فقد لعبت روسيا في هذه المجموعة دور الوسيط في حل الأزمة خاصة بعد تهديد كل من أمريكا واسرائيل بالتدخل العسكري في إيران، إلا أن هذه الوساطة خلقت توترا بين إيران وروسيا بسبب دعم روسيا للعقوبات المفروضة على إيران من قبل مجلس الأمن.[3]

[1] - محمد السعيد ادريس، مرجع سابق الذكر، ص 46
2- ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 230
3- فرح الزمان أبو شعير، مرجع سابق، ص 7
4- ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 233

ويعود الدعم الروسي للعقوبات المفروضة على إيران إلى تخوفها من امتلاك إيران للسلاح النووي مما يمكنها من تعزيز مكانتها الإقليمية وتهديد الأمن العالمي، فقد صرح الرئيس الإيراني بعد قرار مجلس الأمن تحت رقم 1929 لعام 2010، أن ايران ستتخذ مواقف عسكرية في حال ما إذا قررت إسرائيل الاعتداء على إيران وسوريا ولبنان، هذا ما جعل روسيا تؤجل تسليم صواريخ أس- 300 للدفاع الجوي مما يخلق توتر في الشرق[4] الأوسط أكثر، وأدى أيضا إلى التباطؤ في استكمال مراحل مفاعل بوشهر من الطرف الروسي فضلا عن رفض تزويد إيران بالوقود النووي.[1]

هذا، ويعتبر التعاون الإيراني - الروسي بمثابة نقطة البداية في النقلة النوعية الأكثر أهمية للبرنامج النووي الإيراني، بحيث بدأ الجانبان في مفاوضات تفصيلية بعد ذلك، ووصلت هذه المفاوضات إلى نتائج إيجابية عندما أعلنت إيران أن روسيا أقرت اتفاقية لإكمال مفاعل بوشهر، عندما أعلنت إيران أن روسيا أقرت اتفاقية لإكمال مفاعل بوشهر، وقد بدأت روسيا في تنفيذ اتفاقيتها مع ايران، حيث أرسلت الحكومة الروسية شحنات ضخمة من المواد اللازمة، كما أوفدت فنيا الى موضع بوشهر.

إن اتفاق التعاون النووي الروسي- الإيراني كان يشتمل على بنود سرية تتضمن بيع روسيا لإيران محطة للطرد المركزي، والخاصة بعملية تخصيب اليورانيوم المستنفذ، والتي تعتبر مكونا محوريا بالغ الأهمية في عملية إنتاج السلاح النووي. ومن ناحية أخرى، وقعت إيران وروسيا اتفاقا حول "سبل مراقبة روسيا للمواصفات الدولية للسلامة" في مفاعل بوشهر النووي على الخليج ويهدف هذا الاتفاق إلى فرض رقابة على كل مراحل إنجاز أعمال المشروع بغية ضمان احترام مواصفات السلامة المحلية والدولية في مفاعل بوشهر.[2]

يعد الموقف الروسي الأكثر تفهما مع إيران في تحدي واضح للإدارة الأمريكية، ولكل ما تمارسه الولايات المتحدة من ضغوط عليها، بما في ذلك فرض العقوبات على الشركات الروسية المتعاونة مع إيران، ورغم موافقة روسيا على قرارات مجلس الأمن الدولي في عام 2010 بفرض عقوبات دولية على طهران لوقف تخصيب اليورانيوم، فإن هذا لم يكن عدولا عن موقفها الداعم لإيران، فالموقف الروسي من قضية الملف النووي الإيراني يتلخص في بعدين أساسيين تنتهجهما وتؤكدهما السياسة الروسية وهما:

أولا: تأييد حق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية للاستخدامات السلمية فقط.

---

[1] - المرجع نفسه

2- سعد الحمداني، مرجع سابق الذكر، ص 13

3- حسني عماد حسني العوضي، **"السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط 2011-2016"**، (14-04-2019،13:18):
www.beinitme.com/p=19073

ثانيا: رفض امتلاك إيران أسلحة نووية، أو تحويل برنامجها النووي السلمي للاستخدام العسكري.[3]

فروسيا ترفض أي خطوة من جانب إيران تؤهلها في المستقبل لامتلاك سلاح نووي، وعلى الرغم من أن روسيا تتعاون مع إيران في بناء محطة بوشهر النووية لتوليد الطاقة الكهربائية، فإنها تقبل بفرض عقوبات على إيران لردعها عن امتلاك قنبلة نووية. وتم افتتاح هذه المحطة في 12 سبتمبر 2011 بحضور وزير الخارجية الإيراني ووزير الطاقة الروسي، وتم توقيع اتفاق جنيف المرحلي بين إيران ومجموعة 5+1 في 24 نوفمبر 2013، والذي يقضي بتخفيض العقوبات على إيران، وعدم إصدار عقوبات جديدة ضدها مقابل تخفيض تخصيب إيران لليورانيوم.[1]

وفي نفس الوقت شجعت روسيا إيران على برنامجها النووي وتقديمه إلى المجتمع الدولي على أنه برنامج لغاية سلمية، وقدمت موسكو اقتراحا بإنشاء مركز لتخصيب اليورانيوم الإيراني على أراضي روسيا، لكن إيران رفضت تخصيب اليورانيوم خارج أراضيها، كما رفضت مبادلة اليورانيوم مع الوقود الجاهز إلا في إيران.[2]

وقد تباينت المواقف الروسية تجاه هذا الملف وعند إحالته على مجلس الأمن، صدر القرار 1737 والذي تضمن فرض عقوبات على إيران لامتناعها عن إيقاف أنشطتها النووية، وكان الموقف الروسي معارضا للقرار حيث أكدت روسيا على أن يهدف القرار إلى الضغط على إيران للتوجه نحو المزيد من التعاون مع المجتمع الدولي وليس فرض العقوبات عليها، كما أصدر مجلس الأمن قرارا آخر لعدم تجاوب إيران مع القرارات الدولية وخاصة منها القرار 1737 والقرار 1747 الذي فرض حظر بيع وشراء الأسلحة على إيران، ومنع التعامل مع بنك "صباح" التابع للحكومة الإيرانية، وحظر التعامل مع 11 شخصا وهيئة ومنظمة لارتباطها بالحرس الثوري الايراني، وأيدت روسيا هذا القرار - والذي صدر بالإجماع عن مجلس الأمن- لأسباب عديدة منها: ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على روسيا نتيجة تعنت ايران واصرارها على موقفها، كما أن امتلاك ايران للسلاح النووي يهدد أمن استقرارها، الا أن روسيا عملت في اتجاه لا يجعل التأثير يمتد إلى التعاون الاقتصادي والتجاري مع إيران.[3]

[1] - المرجع نفسه
2- ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 231
3- المرجع نفسه، ص 336

الملاحظ على العلاقات الروسية مع إيران أنها متناقضة خاصة في علاقاتها النووية، فنجدها تارة تكون داعمة للبرنامج النووي الإيراني، وتارة أخرى مؤيدة للعقوبات المفروضة على إيران من قبل مجلس الأمن، وهذا يرجع إلى تخوف روسيا من إيران في حال امتلاكها للسلاح النووي، فالهدف من الشراكة مع إيران ليس فقط المصلحة الاقتصادية، وانما المصلحة الاستراتيجية التي تكمن في تقويض الدور الإيراني بمحاولتها عدم امتلاكها للسلاح النووي. كما يندرج التعاون النووي في إطار محاولات الطرفين الروسي والإيراني تعزيز وتوسيع الروابط الاستراتيجية بينهما بالرغم من أن الولايات المتحدة تسعى بكافة الطرق إلى إيقاف وعرقلة التعاون النووي بين روسيا وإيران.

خلاصة الفصل:

تعتبر جيوسياسة إيران من أهم العوامل الأساسية التي دفعت بروسيا الى تبني استراتيجية نحوها كونها الطريق الوحيد الآمن اقتصاديا، عسكريا وسياسيا لها نحو الشرق الأوسط، ويشكل النظام السياسي الايراني وخاصة الجيش الثوري جزءا هاما في العلاقات بين الطرفان

شهدت العلاقات الروسية الإيرانية تطورا ملحوظا قبل الحرب الباردة وبعدها، وتناقضت هذه العلاقات سواء مع الاتحاد السوفياتي أو مع روسيا الإتحادية بين توافق وتعارض، وهذا حسب ما يخدم مصالح كل طرف خاصة في الجانب الأمني والعسكري وحتى الاقتصادي.

تنتهج الاستراتيجية الروسية توجه عسكري أكثر مما هو سياسي واقتصادي نحو ايران، وكلا الطرفان يعدان شريكان مكملان بعضهما نوعا ما عسكريا رغم أنهما يتناقضان في بعض المواقف فيما يخص الملف النووي الإيراني.

الخاتمة

انتهجت روسيا في السنوات الأخيرة لاسيما بعد تولي الرئيس "فلاديمير بوتين" الحكم استراتيجية تميزت بتوجهاتها المتعددة مركزة على المناطق المستقلة وكذلك منطقة الشرق الأوسط التي تعتبرها منطقة مصالح حيوية بالنسبة لها واختلفت هذه الاستراتيجية عن الأسس الإيديولوجية التي كانت تحكمها خلال الإتحاد السوفيتي، والتي مكنتها من استعادة مكانتها الدولية، واسترجاع علاقاتها التاريخية، وذلك تماشيا ورغبتها في تكوين عالم متعدد الأقطاب تحتل روسيا فيه مكانة القوة العظمى.

من خلال دراستنا للاستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات التي يمر بها النظام الدولي ككل والتغيرات التي تشهدها المنطقة حاليا وبالتركيز على دراسة حالة ايران، مكنتنا من التوصل إلى النتائج التالية:

1- تتحدد الاستراتيجية الروسية في الساحة الدولية بعدة عوامل رئيسية تتمثل في الاقتصاد وبرغماتية القيادة السياسية والعامل العسكري. فبعد أن استطاعت القيادة السياسية في روسيا من الإستفادة من تعافي اقتصاد بلادها واعادة بناء الهياكل القاعدية للدولة والتخلص من بؤر الفساد فيها، أصبحت اليوم تسعى لتعزيز موقعها الاقتصادي ضمن أكبر الاقتصاديات المتطورة في العالم. فالقيادة الروسية تدرك جيدا أن عالمنا اليوم يشهد تغير تدريجي في تراتبية الدول في سلم القوة، وهو يتوافق مع طموحاتها استعادة مكانتها في النظام الدولي.

2- أن روسيا حاولت بقيادة فلاديمير بوتين إعادة الإعتبار للدور الدولي الروسي ونلمح ذلك في الدور الذي لعبته تجاه قضايا منطقة الشرق الأوسط ونظرتها له اقتصاديا وعسكريا هذا إضافة الى التقارب الجغرافي بينهما بالأخص تركيا وإيران اللتان تشكلان حدودا لها. كما ركزت روسيا في علاقاتها مع دول الشرق الأوسط على الجانب الاقتصادي خاصة مع تركيا، إيران والسعودية، أما عسكريا فكان التعاون بالأخص مع إيران، مصر، دول الخليج وغيرها.

3- رغم تقارب العلاقات بين روسيا وإيران القديمة إلا أنه تخللتها بعض فترات صراع بسبب تناقضات في المصالح، وكان الدافع الأعلى لترابط هذه العلاقة العامل العسكري بينهما، بحيث شكل حلقة وصل بين الطرفان بغض النظر عن بعض التناقضات ومحاولة الولايات المتحدة التدخل و فرض عقوبات على كلى الطرفان.

4- أما عن الملف النووي الإيراني، فكان الدافع الأساسي لعودة روسيا لمجلس الأمن وفرض رأيها، فالتعاون النووي بين ايران وروسيا هو بمثابة هاجس للولايات المتحدة محاولة منع

التعاون أيضا بفرض عقوبات غالبا ما تكون ردعية في نظرها. ورغم ذلك، هناك تباين في الموقف الروسي من الملف النووي الايراني وهذا حسب ما يخدم مصالحها.

لكن رغم أهمية العلاقات الروسية الايرانية، هذا لم يمنع من أن تفرض الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها عقوبات دولية عليها، ويبقى دور إيران هو تحقيق توازن اقليمي بين كل من تركيا والسعودية. أضف الى ذلك تورط كل من ايران وروسيا في الصراع السوري الى جانب نظام بشار الأسد الذي أكد الارتباط الاستراتيجي بين القوتين، وكذا تورط هذين الحليفين في الصراع العراقي من خلال دعم الشيعة في العراق والحوثيين في اليمن، وذلك من أجل حد نفوذ كل من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة كالسعودية وتركيا.

تبقى الطموحات الروسية في أن يصبح النظام الدولي نظاما متعدد الأقطاب وتكون هي أحد أقطابه مرتبط بشكل كبير بسياستها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط، فالمكانة التي تحتلها هذه المنطقة لا تدفع روسيا لتعظيم قوتها الاقتصادية والعسكرية فقط بل وتعظيم مكانتها الدولية ككل، لذا كان لازما عليها التمسك بما حققته فيها ومحاولة تطويره بالشكل الذي يدعم موقعها في النظام الدولي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

①- الكتب:

أ- الكتب العربية:

1)- الأقداحي هشام محمود، **تحديات الأمن القومي المعاصر: مدخل تاريخي-سياسي**، مؤسسات شباب الجامعية، الاسكندرية، 2009

2)- أناتولي أوتيكين، تر: **ابراهيم محمود والجبالي نصر الدين، الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين**، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ط1، 2003

3)- برنارد أوركاد، تر: **علي خوجة فاطمة، جغرافية ايران السياسية**، أرمان كولن للنشر، عمان، ط1، 2012

4)- بريماكوف يفجيني، تر: نبيل رشوان، **الكواليس السرية للشرق الأوسط...النص الثاني من العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين**، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2013

5)- جوزيف فرانكل، تر: غازي عبد الرحمان القصيبي، **العلاقات الدولية**، تهامة للمطبوعات، جدة، المملكة العربية السعودية، ط2، 1981

6)- حسني عماد حسني العوضي، **السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ط1، 2017

7)- زيدان ناصر، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1،2013

8)- سبيتان فتحي ذياب، **قضايا عالمية معاصرة**، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011

9)- شمامة خير الدين، **العلاقات الاستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن الواحد والعشرين**، دار قرطبة، الجزائر، 2009

10)- الشيخ نورهان، **السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين**، مركز الدراسات الأوروبية، القاهرة، 2010

11)- الشيخ نورهان، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية**، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت ،1998

12)- علي جمال حسين، **حقيقة أسلحة الدمار الشامل الايرانية – الدور الروسي -**، دار الكندي للنشر و التوزيع، الأردن، 2006

13)- قلعجية وسيم خليل، **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،ط1، 2016

14)- كاظم هاشم نعمة، **روسيا في السياسة الأسيوية بعد الحرب الباردة**، دار أمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013

15)- لانا راوندي فدائي، **تاريخ العلاقات الروسية الايرانية واتفاق فيينا النووي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة سياسات، الدوحة، نوفمبر، 2015

16)- لمى مضر الامارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، مارس 2009

17)- لمى مضر جريء الأمارة، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها في سياساتها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003**، مركز الأمارات والدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2005

18)- ليليا فاشيفتسوفا، **روسيا بوتين**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2006

19)- المجالي عصام نايل، **تأثير التسلح على الأمن الخليجي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012

20)- نوري أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية الإيرانية 1975-2017**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015

21)- نوري أحمد النعيمي، **النظام السياسي في إيران**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015

22)- نوفل أحمد إيلاف العكيدي، **الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة الشرق الأوسط وأثرها على العلاقات الروسية الإيرانية**، دار الراية، الأردن، 2015

23)- نوفل أحمد سعيد وآخرون، **التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014

24)- وحدة تحليل السياسات في المركز، **التوازنات والتفاعلات الجيواستراتيجية والثروات العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012

25)- وهب علي، **الصراع الدولي والسيطرة على الشرق الأوسط: التأثير الأمريكي الصهيوني**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013

26)- هاري أرياغر، تر: علي راجع محرز، **الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي التفكير الاستراتيجي وصياغة للاستراتيجية في القرن الواحد والعشرون**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ط1، 2011

ب- الكتب الأجنبية:

1)- Anna Borshchevskaya، **RUSSIA IN THE MIDDLE EAST:Motives, Consequences, Prospects**،THE WASHINGTON INSTITUTE FOR NEAR EAST POLICY، February 2016

2)- Anthony H. Cordesman، **Iran's Revolutionary Guards**،**the Al Quds Force**، **and Other Intelligence and Paramilitary Forces**، Center for Strategic and International Studies، Washington, 2007

3)- Ben Smith، **The Quds Force of The Islamic Revolutionary Guard**، International Affairs and Defence Section، ,30 October 2007

4)- Edward Lucas، **The New Cold War: the future of Russia and the threat to the west**، Palgrave Macmillian، New York، 2008

5)- Elena Morenkova Perrier، **Les principes fondomentaux de la pensée stratégique russe**، institut de recherche stratégique de l'école militaire, paris, 2102

6)- İsmail Ediz، Yildirim Turan، Enes Ayaşli، Talha İsmail Duman and others، **IV. MIDDLE EAST CONGRESS ON POLITICS AND SOCIETY PROCEEDINGS BOOK**، Middle East Institute،AKARYA / 10-12 OCTOBER 2018، pdf:

http://middleeastcongress.org/wp-content/uploads/2016/05/IV.-Middle-East-Congress-on-Politics-and-Society-Proceedings-Book.pdf

7)- James Sladden, Becca Wasser, Ben Connable, Sarah Grand-Clement، **Russian Strategy in the Middle East**، **Perspective: Expert insights on a timely policy issue**، RAND CORPORATION، pdf:

file:///C:/Users/mamer.hp/Downloads/RAND_PE236%20(1).pdf

8)- Richard Sakwa، **Putin Russia's Choice**، routeledge، London، Second edition، 2008

9)- Stephen Jones، **The Islamic Republic of Iran: An introduction** ، research paper، House of Commons Library،December 2009

②- الرسائل والأطروحات:

1)- أحمد عبد الغفار عامر عبدالفتاح، **السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ عام 2011-2014**، أطروحة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2015

2)- بوالريب محمد الصالح، **سياسة روسيا الاتحادية في الشرق الأوسط**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فب العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2008-2009

3)- حجاب عبد الله، **السياسة الاقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج (1997-2011) دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية**، كلية العلوم السياسة والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012

4)- خليد حاكم، **صراع القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط من 2001-2015، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، 2014

5)- عز الدين عبدالله أبو سمهدانة، **الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط 2000-2008 (دراسة حالة القضية الفلسطينية)**، رسالة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، 2012

6)- مصطفى زهير مصطفى الرزاينة، **السياسية الخارجية الايرانية وأثرها على المستقبل السياسي لليمن 2011-2015**، عمادة الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، 2017

③- الجرائد والدوريات:

1)- أحمد عبد الله الطحلاوي، **استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية**، المركز العربي للبحوث والدراسات، 06نوفمبر 2014

2)- أحمد قنديل، **قطاع الطاقة في ايران مستقبل غامض في ظل الاتفاق النووي**، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد 4، :2017

https://rasanah-iiis.org/wp-content/uploads/2018/07/قطاع-الطاقة-في-.ايران-مستقبل-غامض-في-ظل-الاتفاق-النووي.pdf

3)- الأصفهاني نبيه، **السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديموقراطي**، مجلة السياسة الدولية، السنة 35، العدد 136، ب ب ن، أفريل 1995

4)- ادريس محمد السعيد، **تحالف الضرورة بين ايران وروسيا جدل التفاعل بين الفرص والتحديات**، مجلة الدراسات الايرانية، السنة الأولى، العدد 3، ب ب ن، 2017، pdf

5) باسم راشد، **المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**، مجلة أوراق، وحدة الدراسات المستقبلية، العدد 9، الاسكندرية، 2013

6)- بيخيت ديميتار، **ماذا الذي يحرك سياسة روسيا في الشرق الأوسط ، جريدة الشرق الأوسط**:

www.sharqforum.org/ar/articles/5640bbcb69702d24a1060000

7)- .....، **تعرف على مؤشرات الاقتصاد الايراني قبل وبعد الاتفاق النووي**، جريدة العربي الجديد، 18 أكتوبر :2017

https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/10/18/

8)- .....، **توقيع اتفاق تعاون عسكري سعودي روسي بـ3.5 مليارات دولار**، مجلة الخليج اونلاين، 2017:-07-10

https://alkhaleejonline.net/ اقتصاد/توقيع-اتفاق-تعاون-عسكري-سعودي-روسي-ب35-مليارات-دولار

9)- جورج شكري كتن، **العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها**، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، العدد 53، الامارات العربية المتحدة، 2011

10)- حمد حميد سعدون، **الدور الدولي الجديد لروسيا**، مجلة دراسات دولية، ب ب ن، ب سن

11)- خالد يوسف المرزوق يوسف، **موقف روسيا من الأزمة السورية.. حدث تحوّل أم لم يحدث؟**، جريدة الانباء الكويتية، العدد 15494، 2015/7/10:

https://www.alanba.com.kw/ar/arabic-international-news/syria-news/571280/10-07-2015

12)- .....، **الخارطة العسكرية والجغرافية: حجم القدرات العسكرية الإيرانية والدول التي تصل إليها**، صحيفة القوة الثالثة:

http://www.thirdpower.org/index.php?page=read&artid=42037

13)- دياب محمد، **توسيع الناتو وحرب البلقان: أهداف استراتيجية وجيوسياسية**، مجلة شؤون الشرق الأوسط العدد 83، ب ب ن، 1991

14)- .....، **روسيا لترسيخ التعاون العسكري والأمني مع مصر**، مجلة الحياة، القاهرة، 30يناير2019:

http://www.alhayat.com/article/4620165/

15)- السعد محمود نجيب، **قضايا..روسيا والشرق الأوسط**، مجلة الوطن:

http://alwatan.com/details/74440

16)- سعود الكابلي، **نظرة تفسيرية للسياسة الروسية: دور النخبة السياسية**، مجلة الوطن، 2018/05/29، ب ب ن:

http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=17213

17)- الشيخ نورهان، **روسيا تغير مبكر في العقيدة العسكرية**، مجلة الأيام، العدد 6712، السنة 19، فلسطين، 15 سبتمبر 2014

18)- الشيخ نورهان، **صعود الدور الروسي في المنطقة: الدوافع والأبعاد**، مجلة أراء حول الخليج، العدد 103، 2015/12/28:

http://araa.sa/index.php?view=article&id=3609:2015-12-28-07-30-08&Itemid=172&option=com_content

19)- صلاح الدين محمود، **مفهوم الشرق الأوسط**، جريدة صوت الوطن، 6-7-2007:

https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2007/07/06/95653.html

20)- عبد الحافظ الصاوي، **مؤشرات على تحسن اقتصاد تركيا في 2019**، جريدة العربي الجديد، 17 ديسمبر 2018:

https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/12/17/

21)- عبد الخالق دينا و البدري هاني، **10معلومات عن جهاز المخابرات الروسية**، جريدة الوطن، القاهرة، 2015:/02/09

https://www.Elwatannews.com/news/details/658949

22)- عبد الرزاق سعيد، **مرحلة جديدة من التعاون العسكري التركي مع روسيا، جريدة الشرق الأوسط**، العدد 14376، الأحد 08 أبريل2018م:

https://aawsat.com/home/article/1230416 /مرحلة-جديدة-من-التعاون-العسكري-التركي-مع-روسيا

23)- عطوان خضر عباس، **سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، بيروت، 2008

24)- عوف ميرفت، **لماذا تفاوت الموقف الروسي من الثورات العربية؟**، مجلة ساسة بوست، 11ديسمبر2014 :

https://www.sasapost.com/russia-reactions-towards-arabic-revolutions/

25)- .....، **القاهرة في مرمى موسكو.. الصراع لكسب مصر لا ينتهي بين روسيا وأميركا، كيف يسعى بوتين لحرمان واشنطن من حليف رئيسي لها؟**، مجلة عربي بوست، 208/06/23:

https://arabicpost.net/politics/2018/06/23 /

26)- كوتشاك محمد، **العلاقات التركية الروسية**، رؤية تركية-دورية محكمة في الشؤون التركية والدولة، العدد 4، 1ديسمبر2017:

https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries/38

27)- كوساتش جريجوري وميلكوسيان ايلينا، **استراتيجية موسكو في عهد بوتين: الاتحاد الروسي مركز نفوذ العالم الجديد**، مجلة أراء حول الخليج، العدد980، 2019/02/05:

http://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4596:2019-02-05-13-23-34&catid=4138:study-14&Itemid=172

28)- لمى مضر الأمارة، **التوجهات السياسة الروسية في ظل الرئاسة الجديدة**، المجلة السياسية والدولية، العدد 11، العراق

29)- هاشم نوار جليل وطعمة أمجد زين العابدين، **الموقف الروسي من الثورات العربية (ليبيا، ومصر، وسورية أنموذجا)**، مجلة سياسات عربية، العدد16، يناير 2015:

https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue012/Documents/Siyassat12-2015_Hisham.pdf

30)- هبة عبد العزيز، **روسيا وايران....ومصالح شرق أوسطية**، جريدة الوفد، 3 أكتوبر 2015:

https://alwafd.news/essay/2210

31)- يمين ميشال، **عودة السياسة الروسية الى الجنوب الشرقي**، مجلة شؤون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 63، بيروت، 1997

32)- Thomas Gomart، **OTAN-RUSSIE: la «question russe» et-elle-européen ?**، politique étrangére، N04، 2009

33)- Mamedova M.N، **RUSSIA ii. IRANIAN-SOVIET RELATIONS (1917-1991)**، Encyclopædia Iranica, online edition, 2009:

http://www.iranicaonline.org/articles/russia-ii-iranian-soviet-relations-1917-1991

34)- Nkolay Kazhanov، **Russian Policy Across The Middle East Motivations And Methods**، Ruussian Eurassia Programme، February 2018

④- الروابط الالكترونية:

1)- **أبو شعير فرح الزمان، العلاقات الإيرانية الروسية: شراكة حذرة تميز حلف الضرورة**، مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر، 2013:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/10/201310710612251555.html

2)- **5 أسباب: لماذا تخشى روسيا سقوط النظام الإيراني؟**، موقع كيو بوست، الاثنين 15 يناير 2018، (2019-03-29):

https://www.qposts.com/5-اسباب-لماذا-تخشى-روسيا-سقوط-النظام-الايراني/

3)- **استراتيجية روسيا في الشرق الأوسط**، مركز روابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 28 أغسطس 2017، (2019-02-27):

https://rawabetcenter.com/archives/50872/2017

4)- **اقتصاد روسيا**، موقع المعرفة،(2019-01-23):

https://www.marefa.org/ اقتصاد-روسيا

5)- **ايران نظرة عامة**، البنك الدولي، 2018/10/11، (2019-03-04):

https://www.albankaldawali.org/ar/country/iran/overview#1

6)- **بالأرقام...الاقتصاد السعودي بين كبار اقتصادات العالم**، العربية، الثلاثاء16 أكتوبر 2018، (2018-03-04):

https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2018/10/16/الاقتصاد-السعودي-بين-الكبار-html

7)- **بالتفاصيل.. تعرف على أسلحة الصفقة السعودية الروسية**، موقع العربية.نت، 07 أكتوبر 2017، (2019-03-15):

http://ara.tv/cu8t2

8)- بشير عبدالفتاح، **أبعاد التعاون العسكري بين ايران وروسيا**، مجلة البينة، العدد 15، 9 ابريل 2001، (2019-04-10):

http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=1888&lang =

9)- بلحوط جوزيف، كاماك بيري وآخرون، **آفاق عربية، الاقتصاد السياسي العربي: مسارات نحو النمو العادل**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 21-01-2019، (03-03-2019):

https://carnegie.org/2019/01/21/ar-pub-78162

10)- **البنك الدولي: لا ركود في الاقتصاد التركي للعام 2019**، فارست اسطنبول، 11 يناير 2019، (08-03-2019):

https://www.first-istanbul.com/ البنك-الدولي-لا-ركود-في-الاقتصاد-الترك

11)- **بوتين: الزراعة في روسيا أفضل من الصواريخ**، مركز رام الله نيوز، 16-05-2016، (18-01-2019):

https://ramallah.news/post/101369/ بوتين-الزراعة-في-روسيا-أفضل-من-الصواريخ

12)- بورشفسكايا أنا وغوردون فيليب، **سياسة بوتين الشرق أوسطية: الأسباب والنتائج**، معهد واشنطن، 23مارس2016:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/putins-middle-east-policy-causes-and-consequences

13)- **تركيا وروسيا: تقارب اقتصادي وتباعد سياسي**، مركز الجزيرة للدراسات، الثلاثاء30أبريل2013، (10-03-2019):

http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2013/04/201343093328393480.html

14)- **تطور حقل الدراسات الاستراتيجية والنظريات المفسرة له**، المركز الديموقراطي الوطني، 16 ديسمبر 2010، (28-12-2018):

https://democraticac.de/

15)- **تقرير بريطاني: الاقتصاد التركي الثاني عشر عالمياً في2030**، موقع تركيا بوست، 08أبريل2017، (06-03-2019):

https://www.turkey-post.net/p-196964 /

16)- **توقعات جديدة للاقتصاد السعودي في عام 2018**، روسيا اليوم، 22-07-2018، (03-03-2019):

https://arabic.rt.com/business/957757 السعودية-الاقتصاد-مؤشرات-الاقتصادية

17)- **جغرافية روسيا**، موقع الجزيرة، (02-01-2019):

https://www.aljazeera.net

18)- **جغرافية ايران**، موقع الفنك، (22-03-2019):

https://fanack.com/ar/iran/geography /

19)- حمداني زهير، **روسيا في ليبيا.. رهانات جديدة على أسس قديمة**، الجزيرة، 2017/04/26، (21-03-2019):

https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/4/26-روسيا-في-ليبيا-رهانات-جديدة-على-أسس-قديمة/

20)- **الحمداني سعد، العلاقات الروسية الايرانية 2003-2010**:

https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext§old=50930

21)- **خريطة دول الشرق الأوسط**، وكالة القدس للأنباء: www.alqudsnews.net

23)- **الخريطة الجغرافية لايران**، مركز الجزيرة:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/2014/10/18 /ايران

24)- **دستور الاتحاد الروسي الصادر عام 1993 والمعدل في 2014**، (24-01-2019):

https://www.constituteproject.org/constitution/Russia_2014.pdf?lang=ar

25)- رضوي حيدر، **القدرات العسكرية الإيرانية في الخليج**،(28-03-2019):

http://www.turess.com/alfajrnews/31052

26)- الرماح خالد أحمد، **طموحات إيران العسكرية... الهروب إلى الأمام**، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، أكتوبر2010، (29-03-2019):

http://www.shebacss.com/docs/PolicyAnalysis/scssapa018-10.pdf

27)- **روسيا الخريطة السياسية**، https://ar.maps-russia.com

28)- السعدي سلام، **عودة روسيا للشرق الأوسط،4-8-2018**، (26-02-2019):

https://alarab.co.uk/ عودة-روسيا-الشرق-الأوسط

29)- **شعبية بوتين تواصل ارتفاعها**، روسيا نيوز، (30-01-2019):

https://arabic.ruvr.ru/news/2014_07_21/27487084

30)- **الصناعة في روسيا**، موقع المعرفة، (13-01-2019): https://www.marefa.org

31)- **صندوق النقد الدولي: ايران ستحقق نموا اقتصاديا بنسبة 4بالمائة**، 4 أفريل 2018، (05-03-2019):

https://www.alalamtv.net/news/3473301/صندوق-النقد-الدولي-ايران-ستحقق-نموا-اقتصاديا-بنسبة4-بالمائة

32)- **العلاقات الروسية التركية.. خصومة على أرضية المصالح**، مركز الجزيرة، (10-02-2019):

https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/7/7 /

33)- **العلاقات الايرانية الروسية**، موقع المعرفة، (30-03-2019):

https://www.marefa.org/العلاقات-الايرانية-الروسية

34)- عماد حسني العوضي حسني، **السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط 2011-2016**، (14-04-2019): www.beinitme.com/p=19073

35)- عنبري صابر كل، **العلاقات الإيرانية الروسية.. فرص التعزز ومخاوف الانفراط**، الجزيرة، (05-04-2019):

https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2018/3/22/العلاقات-الإيرانية-الروسية-فرص-التعزز-ومخاوف-الانفراط

36)- فتيحة محي الدين طه أحمد، اشراف الشيخ نورهان، ت**طور العلاقات الروسية-التركية 2000-2016**، المركز الديموقراطي العربي، 27 يوليو 2016، (26-02-2019):

https://democraticac.de/?P=34696

37)- كوش عمر، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة**، الجزيرة، 27-06-2009، (18-02-2019):

https://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2009/6/27/الاستراتيجية-الروسية-بعد-الحرب-الباردة

38)- كوش عمر، **روسيا والأزمة السورية**، الجزيرة،2012/3/30، (21-03-2019):

https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/3/30 /روسيا-والأزمة-السورية

39)- **ماذا قال صندوق النقد الدولي عن قطر في تقريره الجديد**، 15-11-2018، (04-03-2019):

https://www.arabic-sputniknews.com/business/201811151036757534:-اقتصاد-قطر-صندوق-النقد-الدولي-تقرير

40)- **مصادر الطاقة في روسيا**، موقع المعرفة، (13-01-2019):

https://www.marefa.org/ مصادر-الطاقة-في-روسيا

41)- مصطفى فحص، **موسكو طهران دمشق.. الثابت الجغرافي والمتحول السياسي**، مركز الحرة، (23-03-2019):

https://www.alhurra.com/a/485665موسكو-طهران-دمشق-الثابت-الجغرافي-.والمتحول-السياسي/html

42)- **مناخ روسيا**، روسيا اليوم، (03-01-2019): https://russiapedia.rt.com

43)- **موقع روسيا**، (31-12-2018): https://weziwezi.com

44)- **نصوص العقيدة العسكرية الروسية2010-2020**، (08-01-2019):

https://www.worldpoliticsreview.com/document/133/the-2010-russian-military-doctrime

45)- **Army Islamic Iranian Ground Forces**: (25-03-2019):

http://www.globalsecurity.org/military/world/iran

46)- **Iran Military Guide, Navy**، (26-03-2019):

http://www.globalsecurity.org/military/world/iran/navy.htm

47)- **IRAN**، **GEOGRAPHY AND POPULATION**، (21-03-2019):

http://www.icid.org/v_iran.pdf

48)- **Iran Military Guide, Chemical Weapons**، (25-03-2019):

http://www.globalsecurity.org/wmd/world/iran/cw.htm

49)- **Russia Economic Outlook**، January8،2018,(11-01-2019) :

https://www.Focus-economics.com/countries/russia.

50)- **Russia Industry**, Nations Encyclopedia Center,(21-01-2019):

https://www.nationsencyclopedia.com/economies/europe/Russia-INDUSTRY.html

الفهرس

الفهرس

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
المقدمة	أ-ح
الفصل الأول: مقاربة معرفية للإستراتيجية الروسية	01
المبحث الأول: التأصيل الإبستيمولوجي للإستراتيجية الروسية	01
المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية	01
المطلب الثاني: دور الإستراتيجية الروسية في العلاقات الدولية	06
المبحث الثاني: متغيرات الإستراتيجية الروسية	09
المطلب الأول: المتغيرات الداخلية والسيكولوجية	09
المطلب الثاني: المتغيرات الخارجية	24
المبحث الثالث: طبيعة الإستراتيجية الروسية	29
المطلب الأول: توجهات الإستراتيجية الروسية	29
المطلب الثاني: سمات الإستراتيجية الروسية	32
خلاصة الفصل الأول	35
الفصل الثاني: مكانة الشرق الأوسط في الإستراتيجية الروسية	36
المبحث الأول: المكانة الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا	36
المطلب الأول: التقارب الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا	36
المطلب الثاني: الأسس الجيوبوليتيكية لاستراتيجية روسيا في الشرق الأوسط	42
المبحث الثاني: المكانة الاقتصادية للشرق الأوسط بالنسبة لروسيا	48
المطلب الأول: نظرة روسيا لاقتصاديات دول الشرق الأوسط	48
المطلب الثاني: التوجهات الاقتصادية لروسيا في الشرق الأوسط	56
المبحث الثالث: المكانة العسكرية والأمنية للشرق الأوسط بالنسبة لروسيا	62
المطلب الأول: التعاون العسكري الأمني مع دول الشرق الأوسط	62
المطلب الثاني: الموقف الروسي من التداعيات الأمنية للحراك العربي	69
خلاصة الفصل الثاني	78
الفصل الثالث: الاستراتيجية الروسية تجاه إيران	79
المبحث الأول: جيوسياسة إيران	79

المطلب الأول: جغرافية إيران	79
المطلب الثاني: النظام السياسي الإيراني	85
المبحث الثاني: العلاقات الروسية الإيرانية	98
المطلب الأول: العلاقات بين إيران والإتحاد السوفياتي	98
المطلب الثاني: العلاقات بين إيران وروسيا الاتحادية	102
المبحث الثالث: التوجه الاستراتيجي الروسي تجاه إيران	105
المطلب الأول: التعاون العسكري الروسي الإيراني	105
المطلب الثاني: الاستراتيجية الروسية تجاه الملف النووي الإيراني	107
خلاصة الفصل الثالث	111
الخاتمة	112
قائمة المراجع	114
الفهرس	
ملخص الدراسة	

فهرس الخرائط والجداول:

المحتوى	**الصفحة**
الخريطة :01 خريطة روسيا السياسية	10
الخريطة :01 خريطة دول الشرق الأوسط	38
الخريطة :01 الخريطة الجغرافية لإيران	81
الجدول :01 طول سواحل إيران البحرية والمسطحات المائية وتقسيماتها	82
الجدول :02 النسب المئوية للأقليات السكانية العرقية في إيران	83

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

تطرقت هذه الدراسة للإستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وإيران بصفة خاصة، وذلك بهدف إعطاء رؤية شاملة للاستراتيجية الروسية ودورها في المنطقة والتركيز على إيران كونها الدولة الوحيدة التي ظهرت فيها تحركات روسيا لمعالجة الأوضاع فيها عسكريا ونوويا.

تحاول هذه الدراسة معالجة الإشكالية التي تدور حول ما إن كانت الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط وإيران في عهد بوتين فعالة حققت أهدافها المرجوة من أجل التصدي لمختلف الرهانات والتحديات التي تواجه الدولة الروسية في الشرق الأوسط عامة وإيران خاصة ومختلف الدوافع والاسباب الكامنة وراء ذلك عسكريا، اقتصاديا وسياسيا، كما تحاول هذه الدراسة الاجابة عن الفرضيات المنبثقة عن الاشكالية المطروحة والمتضمنة فرضية رغبة روسيا في تكوين عالم متعدد الأقطاب تكون هي أحد أقطابه، إضافة الى افتراض أن التهديد الخارجي هو أهم عنصر محرك للاستراتيجية الروسية وأنها أيضا موظفة للجانب السياسي من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية والعسكرية في الشرق الأوسط، أما في إيران فتكمن دوافع روسيا نحوها في مجالات التعاون العسكري والنووي وكذا التخوف الروسي من امتلاك إيران للأسلحة النووية إذ أنها تهدد مصالحها في المنطقة كونها تسعى إلى تحقيق مصالحها والتي تتصدرها استعادة النفوذ في المنطقة والساحة الدولية.

وقد توصلت الدراسة إلى إن عودة روسيا إلى منطقة الشرق الأوسط عامة وبروز دورها في إيران يمثل إمتداد لنمط سلوك الدولة في مجالها الحيوي، هذا النمط تكرر منذ بداية الألفية الجديدة في مواقف روسيا، كما أن روسيا تسعى للتصدي للتوسع الغربي الذي يهدف لمحاصرتها وإضعافها، ومنعها من تحقيق طموحها في أن تصبح قوة مؤثرة في الساحة الدولية تكون هي أحد أقطابه لذلك لجأت الاستراتيجية الروسية إلى الدفاع على مناطق نفوذها في أسيا الوسطى والقوقاز عن طريق العودة إلى منطقة الشرق الأوسط.

Abstract:

This study focused on the Russian strategy towards the Middle East in general and Iran in particular, in order to give a comprehensive vision of the Russian strategy and its role in the region and focus on Iran as the only country in which the movements of Russia have emerged to address the situation militarily and unclearly.

The study attempts to address the dilemma of whether Russia's strategy towards the Middle East and Iran under Putin is effective has achieved its objectives in order to address the various bets and challenges facing the Russian state in the Middle East in general and Iran in particular, and the various motives and reasons behind it militarily, economically and politically. This study also tries to answer the hypotheses arising from the problematic issue, which includes the premise of Russia's desire to form a multi-polar world that is one of its poles, in addition to the assumption that the external threat is the most important element of the Russian strategy and is also employed by the political side to achieve its economic and military interests In the Middle East. In Iran, Russia's motives are in the areas of military and nuclear cooperation, as well as the Russian fear of Iran possessing nuclear weapons as it threatens its interests in the region, it seeks to achieve its interests International.

The study concluded that Russia's return to the Middle East in general and the emergence of its role in Iran is an extension of the state's behavior in its field. This pattern has been repeated since the beginning of the new millennium in the positions of Russia, and Russia is trying to counter the Western expansion aimed at besieging and weakening it, including the realization of its ambition to become an influential force in the international arena to be one of its priorities its influence in Central Asia and the Caucasus by returning to the Middle East.